الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:العلوم التجارية

التخصص:تجارة دولية

تسهيل التجارة كأداة لتعزيز القدرة تنافسية

بالإشارة إلى اقتصاديات بعض الدول العربية

تحت إشراف الأستاذ/ الدكتور:

أحمد نصير

إعداد الطالب (ة):

حنان حفيظي

لجنة المناقشة

أ/عقبة ريمي	**أستاذ مساعد بجامعة حمة لخضر الوادي**	**رئيسا**
د/أحمد نصير	**أستاذ مساعد بجامعة حمه لخضر الوادي**	**مشرفا ومقررا**
أ/إبراهيم قعيد	**أستاذ مساعد بجامعة حمة لخضر الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014

كلمة شكر

الشكر لله أولا وأخيرا فله الحمد والمنة والفضل على جميل وجزيل عطائه

على نعمه المسداة هل يستطيع أحد أن يشكر الشمس لأنها أضاءت الدنيا

الشكر للأستاذ الدكتور الفاضل المشرف على هذا العمل أحمد نصير على

توجيهه وصبره ونصائحه القيمة المقدمة لي

.....إلى الشموع التي ذابت في كبرياء.....

.....لتنير كل خطوة في دربنا.....

.....لتذلل كل عائق أمامنا.....

.....فكانوا رسلا للعلم والأخلاق.....

أشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا فلهم

الشكر العرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي

الشكر موصول أيضا إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا

العمل.

الاهـــداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز محمد

إلى من أعطتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة زهرة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

"إخوتي حسين علي حياة أمال "

إلى الزوجات والأزواج

وإلى كل براعم العائلة الصغار " أنس، أيوب، معتز بالله، رائد، لينا، مرام، روان، إياد، جيهان، ساجدة" إلى كل الأهل والأقارب

و الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني مريم، مبروكة،

إلى هذه الصرح العلمي الفتي والجبار

جامعة الشهيد حمة لخضر

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

فهرس المحتويات

العنوان الصفحة

الإهداء.....III
كلمة الشكر.....IV
فهرس المحتويات.....V
فهرس الجداول.....VI
فهرس الأشكال البيانية.....VII
قائمة الملاحق.....VIII
قائمة اختصارات والرموز.....IX
المقدمة العامة.....أ-ج

الفصل الأول: أدبيات الدراسة النظرية حول تسهيل التجارة

تمهيد.....06
المبحث الأول: عموميات حول تسهيل التجارة.....07
المطلب الأول: تعريف تسهيل التجارة وأهم العناصر المرتبطة به.....07
المطلب الثاني: أهمية تسهيل التجارة 10
المطلب الثالث: نشأة تسهيل التجارة 11
المبحث الثاني: منافع وتحديات تسهيل التجارة والاتجاه إلى اصلاحها.....**15**
المطلب الأول: منافع تسهيل التجارة.....15
المطلب الثاني: تحديات تسهيل التجارة.....15
المطلب الثالث:أهمية إصلاح وتحرير التجارة..... 16
المبحث الثالث: محاور تسهيل التجارة ومؤشرات تسهيل التجارة وضرورة تطبيق نظام النافذة الواحدة.....**25**
المطلب الأول: خدمات البنية التحتية.....25
المطلب الثاني: مؤشرات تسهيل التجارة.....37
المطلب الثالث: التحديث واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الخدمات الجمركية 39
خلاصة الفصل.....45

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للتنافسية

تمهيد:.....47
المبحث الأول: الإطار النظري للتنافسية **48**
المطلب الأول: تعريف مستويات التنافسية.....48
المطلب الثاني:أهمية التنافسية 51
المطلب الثالث أنواع التنافسية.....52
المبحث الثاني : مؤشرات قياس التنافسية.....**53**
المطلب الأول : مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة 53
المطلب الثاني: مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط وعلى والمستوى الدولي. 56

المطلب الثالث الجهات التي تعنى بقياس التنافسية.....60
المبحث الثالث: مبادئ وأسباب التنافسية ومراحل تطورها 66
المطلب الأول: مبادئ التنافسية 66
المطلب الثاني: أسباب التنافسية 67
المطلب الثالث: مراحل تطور التنافسية الدولية 68
الخلاصة.....70
الفصل الثالث: دور تسهيل التجارة في تعزيز التنافسية الدولية
تمهيد:.....72
المبحث الأول: أثر تسهيل التجارة على تعزيز تنافسية الدول العربية على المستوى الدولي.....**73**
المطلب الأول: مؤشر سهولة التجارة لدول العربية على المستوى العالم.....73
المطلب الثاني: ترتيب تنافسية الدول العربية على المستوى العالمي.....76
المطلب الثالث: مؤشر التنافسية العربية من خلال أداء التجارة الخارجية..... 78
المبحث الثاني: أساليب تعزيز قدرة تنافسية الدول من خلال تسهيل التجارة **84**
المطلب الأول: آلية تحسين كفاءة الصادرات لتسهيل التجارة ورفع التنافسية 84
المطلب الثاني: الاجراءات التطويرية والإصلاحية الجديدة للدول العربية لتسهيل التجارة 85
المطلب الثالث: كفاءة اللوجستيات التجارية العربية 87
خلاصة الفصل 93
الخاتمة العامة..... 94

فهرس الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
(01-01)	الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية	22
(02-01)	ترتيب الدول في مؤشر كفاءة التجارة لعام 2014من بين 138دولة	24
(03-01)	ممرات النقل البري بين الدول العربية	26
(04-01)	مؤشر الارتباط بشبكة النقل البحري	28
(05-01)	مؤشر الكفاءة اللوجستية لدول المشرق العربي وشمال افريقيا	40
(06-01)	التجارة عبر الحدود	44
(01-02)	المؤشرات الرئيسية لمرحلة النمو الاقتصادي	63
(02-02)	إدراج البلدان ضمن مرحلة النمو وفقا لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	64
(01-03)	مؤشر سهولة التجارة للدول العربية	73
(02-03)	التجارة عبر الحدود تكاليفها وقتها وعدد مستنداتها.	75
(03-03)	ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية بناءا على مؤشر التنافسية العالمية لسنتي 2013 و 2014	76
(04-03)	رصيد الميزان التجاري لكل دولة عربية بالمليار دولار خلال عام 2014	79
(05-03)	تطور التجارة الخارجية العربية من السلع والخدمات (مليار دولار)	80
(06-03)	تطور التجارة العربية البينية	81
(07-03)	التوزيع السلعي للصادرات البينية والواردات البينية، 2011-2013 (النسب المؤوية)	81
(08-03)	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014.	82
(09-03)	ترتيب الاقتصاديات على أساس السهولة ممارسة الأنشطة وتنفيذ الاصلاحات	86
(10-03)	الإجراءات الجديدة التي أدت إلى تحسن بيئة الأعمال (✓) أو تراجعها(✗)	88
(11-03)	الأداء اللوجستي التجاري للدول العربية	89

فهرس الأشكال البيانية:

الرقم	الشكل	الصفحة
(01-01)	الركائز الأربع لتسهيل التجارة	09
(02-01)	نموذج الشراء–الشحن–السداد الخاص بمركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية	11
(03-01)	خطوات تنفيذ مبادرات تيسير التجارة ومتابعة الإصلاحات التجارية	18
(04-01)	محاور التسهيل التجاري	25
(05-01)	انشاء وتفعيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل التجارة	29
(06-01)	منظومة المصطلحات ذات العلاقة بالحكومة الإلكترونية	33
(07-01)	تطبيقات الانترنت في الأنشطة التجارية وتبادل المعلومات	35
(08-01)	نهج التدريجي لنظام النافذة الواحدة	41
(01-02)	عوامل قياس القدرة التنافسية	59
(02-02)	المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العربية	61
(03-02)	المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية والإدارة	62
(04-02)	مؤشرات تقرير التنافسية العالمية	65

قائمة الملاحق:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	استبيان اتحاد الغرف العربية عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لعام 2015/2014	105
02	منظمة التجارة العالمية(WOT) واجراءات اتفاقية العوائق الفنية امام التجارة.	112
03	دراسة إستقصائية عالمية حول تسهيل التجارة و تنفيذ التجارة اللاورقية	113

قائمة اختصارات والرموز:

الاختصار	الاسم الكامل باللغة الأجنبية	الاسم الكامل باللغة العربية
WTO	World trade origination	منظمة التجارة العالمية
GATT	General agreement on tariffs and trade	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة
UNCTAD	United nations conference on trade and development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
WCO	World organization customs	منظمة الجمارك العالمية
ESCWA	Economic and Social Commission for Western Asia	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)
UNECE	United Nations Economic Commission for Europe	لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
IMF	International monetary fund	صندوق النقد الدولي
WEF	World Economic Forum	المنتدى الاقتصادي العالمي
IFC	International Finance Corporation of the World Bank	مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي
WB	World Bank	البنك الدولي

المقدمة العامة

تتجه العديد من الدول في ظل تأثير الاقتصاد العالمي اليوم إلى تعزيز التجارة الذي يحفزه اصلاحها وكذا تحرير التجارة في السلع والخدمات على البلدان بطرق شتى، بالنظر إلى ما يولده من تحولات في الأنماط التقليدية للتجارة واللوجستيات لمواكبة المنافسة الدولية المتنامية، إن التغيرات في عمليات التصنيع والثورة المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية والنمو الاستثنائي في التجارة العالمية هي مجرد أمثلة قليلة تجعل من تسهيل التجارة سياسة يصعب على جميع البلدان اجتنابها إن أرادت الاستفادة من التجارة المتعددة الأطراف، حيث تولي المنظمات الدولية اهتماما بالغا به كمنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة ومنظمة الجمارك العالمية وقد حرصت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خلال السنوات الماضية على إيلاء بناء القدرات العربية وتركزت أنشطتها على رفع الوعي العام في المنطقة العربية بأهمية ودور تسهيل التجارة في زيادة تنافسية الدول العربية فهو أمر مناسب تحديدا في ضوء التجارة المتنامية في الدول العربية.

إن مطلبات التوثيق المعطلة، والقواعد التنظيمية منعدمة الشفافية، والتأخير المفرط على الحدود وما يتصل بذلك من خسائر تجارية تشكل حواجز غير تعريفية مكلفة تلغي معظم المكاسب المستمدة من التجارة التي تُعزى إلى تعريفات منخفضة تاريخيا أو إلى الابتكارات في مجال النقل المتعدد الوسائط أو وسائل الإنتاج والتوزيع الحديثة، ومن المرجح أن تستفيد البلدان النامية أكثر من غيرها من إدخال مستندات تجارية بسيطة وموحدة ومن تحديث الجمارك، وتسهيل التجارة بسبب طبيعته المتعددة الأوجه حيث يشمل البنية الأساسية للتجارة والنقل ومتطلباتها التكنولوجية، فهو ليس فقط نظاما شاملا لعدة قطاعات يضم التجار من كافة الصناعات وشتى الوزارات الحكومية، بل إنه يعتمد أيضا على حالة البنية الأساسية للبلد سواء الطرق أو الموانئ أو التسهيلات الجمركية، وعلى موارده البشرية وقاعدة إيراداته، وقدرته مؤسساته التنظيمية والرقابية والتنظيمية (البائعون، الناقلون، البنوك، التأمين، وسطاء الشحن أو متعهدو خدمات النقل، ... الخ). ولتحديث الإدارة الجمركية وتبسيط الإجراءات التجارية بتوحيد المعايير الجمركية التي وردت في اتفاقية تسهيل التجارة ستساهم في تقليل الإجراءات الجمركية وتقلل من مشاكل انتقال السلع والخدمات عبر الحدود، وذلك من خلال تطبيق نظام النافذة الواحدة في تخليص الإجراءات الجمركية، وذلك بربط بيان الحمولة (المنافسات) بنظام التخليص الجمركي الإلكتروني. وهذا ما يزيد من تنشيط التجارة العربية وتوسع الأسواق العربية مما يوؤدي إلى رفع مستوى التنمية وتنويع الاقتصاد وفتح فرص التوظيف وتحسين مستوى المعيشة.

1- تحديد مشكلة البحث:

ومن خلال هذه الدراسة يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة تسهيل التجارة في تعزيز قدرة تنافسية الدول العربية؟

وللإلمام بجوانب المتعددة للإشكالية اعتمدنا على الأسئلة الفرعية، والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال بحثنا وهي كالآتي:

- ما المقصود بتسهيل التجارة؟وما هي أهم العناصر التي تندرج تحت مفهومه؟.
- ما هي أهم الخطوات التي قامت بها الدول العربية لتسهيل تجارتها؟.
- كيف يؤثر تسهيل التجارة على تنافسية الدول العربية؟.

2- فرضيات الدراسة:

وقصد الإجابة المبدئية للتساؤلات السابقة يمكن تحديد الفرضيات التي سيتم اختبار صحتها أو خطئها من خلال هذه الدارسة، وهي كالآتي:

- إن تسهيل تسهيل الإجراءات الخاصة بتخليص والإفراج عن البضائع في المنافذ الجمركية، والموانئ يزيد من تنشيط التجارة الخارجية لأنه يخفض من طول مدة المعاملات التجارية.
- تشجع المنظمة العالمية للتجارة الدول العربية للانضمام إلى للاتفاقيات الدولية التي بدورها تعزز وتدعم الاصلاح التجاري.
- إن الدول العربية بحاجة الى مزيد من العمل على تسهيل التجارة بسبب عدم توفير آليات ونظم محددة من خلالها توحيد السياسات والتشريعات، لتنشيط التجارة حيث تتحدد التنافسية على المستوى الدولي وفق مجموعة من النقاط التي تقع ضمن المؤشرات الدولية.

2- مبررات إختيار الموضوع:

ثمة أسباب متعددة دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه دون غيره من المواضيع وهي:

- بحكم تخصصنا التجارة الدولية ايماننا بأن هذا الموضوع يلائم إلى حد ما التخصص وميولنا الأكاديمي لدراسة مواضيع تحتاج إلى الوصف والتحليل على المستوى الكلي.
- التحولات التي يمر بها الإقتصاد العالمي وضرورة مواكبة بالإصلاحات التجارية وتحرير التجارة.
- الرغبة الملحة في الإطلاع أكثر على هذا الموضوع والتعمق فيه، وإزالة الكثير من الغموض بشأنه، كخطوة لتخصص فيه مستقبلا.

3- أهداف الدراسة وأهميتها:

وتهدف دراستنا للوقوف على مجموعة من النقاط أبرزها:

- ❖ توضيح مفهوم تسهيل التجارة والإحاطة بكل جوانبه، وكذا عرض ما تقوم به المنظمات الدولية و الاقليمية للتوصل لاتفاق تسهيل التجارة.
- ❖ التعرف على منافع وكذا التحديات الرئيسية التي تعيق تسهيل التجارة وكيفية اتجاه الدول إلى اصلاحها من خلال تحرير التجارة.
- ❖ عرض لأهم ما توصلت إليه الدول العربية من سياسات وإجراءات التي مكنتها من تسهيل تجارتها الخارجية والرقي إلى الأسواق العالمية للمنافسة دوليا من خلال تحسين أداء كافة القطاعات.

5- الدراسات السابقة:

محمد حامد الحاج، صندوق النقد العربي، دراسة إنشاء تسهيل لدعم "الإصلاح التجاري في الدول العربية"، مقال منشور، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. تناولت الدراسة في بدايتها أهم المزايا والتحديات المرتبطة بتحرير وتنمية التجارة. بعد ذلك تطرق إلى أهم التطورات والإصلاحات التجارية المنفذة في الدول العربية، وتم تناول أهم اتفاقات تحرير التجارة وانعكاساتها على الدول العربية وفي نقطة أخرى عرج على الدعم المتاح من المؤسسات الدولية لتحرير التجارة، ثم تناول هدف ومجالات التسهيل والإصلاح، وذلك من خلال الإصلاحات الهادفة إلى إزالة التشوهات وتقليل تكلفة المعاملات وزيادة شفافيتها. وفي الأخير تطرق إلى القواعد المنظمة للتسهيل.

حليس عبد القادر، تسهيل التجارة كأداة لتعزيز تنافسية الدول العربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير مسار علوم تسير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008-2009 تناولت الدراسة في بدايتها الإطار النظري وتضمن هذا الفصل طبيعة تسهيل التجارة أهمية خدمات البنية الأساسية وتحديات تسهيل التجارة العربية أما الفصل الثاني تعلق بالإصلاحات التجارية المطبقة في الدول العربية، وتناول فيه طبيعة الإصلاح التجاري، وكذا اصلاح وتحديث قطاع الجمارك لتسهيل التجارة، أما الفصل الثالث تناول فيه تأثير تسهيل التجارة على التنافسية الدول العربية، تطرق فيه إلى تعريف التنافسية، وإلى مؤشرات قياسها، ثم عرج على دور تسهيل التجارة في تعزيز تنافسية الدول العربية.

6- حدود الدراسة:

لقد ركزنا في دراستنا لهذا البحث على الاحاطة بكل بكل الجوانب النظرية التي تخص تسهيل التجارة، و إلى الإلمام بتعاريف مستويات التنافسية، وهذا ضمن اشكالية البحث.أما الإطار الزمني للدراسة فقد تطرقنا إلى التطورات التي عرفتها الاصلاحات التجارية للدول العربية وكذا تنافسية الدول من خلال حجم التجارة الخارجية من 2000 إلى 2014.

7- المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث:

إن نوعية البحث الذي نعالجه، أوجب علينا استعمال منهج متنوع حيث استخدمنا المنهج الوصفي لسرد ما وصلت إليه المنظمات العالمية والإقليمية في موضوع تسهيل التجارة، بالاضافة إلى المنهج التطبيقي التحليلي لتحليل المعطيات المكتسبة بالإعتماد على الجداول لعرض هذه المعطيات.

9- محتوى البحث:

وقد اعتمدنا على الفصول التالية لدراسة البحث:

في الفصل الأول تطرقنا إلى الأدبيات النظرية حول تسهيل التجارة، ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول تحدثنا عن عموميات حول تسهيل التجارة وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب وهي: المطلب الأول تحدثنا عن تعريف تسهيل التجارة وأهم العناصر المرتبطة به، أما المطلب الثاني تطرقنا إلى أهمية تسهيل التجارة، أما المطلب الثالث تحدثنا نشأة تسهيل التجارة. أما المبحث الثاني تحدثنا عن منافع وتحديات تسهيل التجارة والاتجاه إلى اصلاحها، وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب وهي: المطلب الأول تحدثنا عن منافع تسهيل التجارة، أما المطلب الثاني يتعلق بتحديات تسهيل التجارة أما المطلب الثالث تطرقنا إلى أهمية إصلاح وتحرير التجارة. أما المبحث الثالث تحدثنا عن محاور تسهيل التجارة ومؤشرات تسهيل التجارة وضرورة تطبيق نظام النافذة الواحدة وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب وهي: المطلب الأول عرجنا على خدمات البنية التحتية، المطلب الثاني تعرضنا مؤشرات تسهيل التجارة، أما المطلب الثالث تناولنا التحديث واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الخدمات الجمركية.

أما الفصل الثاني تعرضنا إلى مدخل مفاهيمي للتنافسية وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول متعلق بالإطار النظري للتنافسية وتم تقسيمه لثلاث مطالب وهي المطلب الأول تعريف مستويات التنافسية،أما المطلب الثاني تم التطرق إلى أهمية التنافسية، وبالنسبة للمطلب الثالث تناولنا أنواع التنافسية. أما المبحث الثاني تعرضنا مؤشرات قياس التنافسية، المطلب الأول تحدثنا عن مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة، أما المطلب الثاني تطرقنا لمؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط وعلى والمستوى الدولي، أما المطلب الثالث تحدثنا عن الجهات التي تعنى بقياس التنافسية. المبحث الثالث: مبادئ وأسباب التنافسية ومراحل تطورها، المطلب الأول: مبادئ التنافسية، المطلب الثاني: أسباب التنافسية، المطلب الثالث: مراحل تطور التنافسية الدولية. أما الفصل الثالث وهو متعلق دور تسهيل التجارة في تعزيز تنافسية الدول العربية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول يتعلق بأثر تسهيل التجارة على تعزيز تنافسية الدول العربية على المستوى الدولي وقد تم تقسيمه إلى : المطلب الأول تعرضنا لمؤشر سهولة التجارة لدول العربية على المستوى العالم، أما المطلب الثاني تطرقنا لترتيب تنافسية الدول العربية على المستوى العالمي ، المطلب الثالث تطرقنا لمؤشر التنافسية العربية من خلال أداء التجارة البينية. أما المبحث الثاني مرتبط بأساليب تعزيز قدرة تنافسية الدول من خلال تسهيل التجارة، وقد قسم إلى ثلاث طالب وهي: المطلب الأول تطرقنا لآلية تحسين كفاءة الصادرات لتسهيل التجارة ورفع التنافسية، المطلب الثاني خصصناه إلى الاجراءات التطويرية والإصلاحية الجديدة للدول العربية لتسهيل التجارة ، المطلب الثالث تناولنا كفاءة اللوجستيات التجارية العربية.

8- صعوبات البحث:

وقد واجهتنا في انجاز بحثنا عدة صعوبات :

- ❖ كل ما يتعلق بتسهيل إلى التجارة هو عبارة عن اتفاقيات من قبل منظمات يتم التفاوض عليها، مما يصعب التوصل لكل حيثيات الموضوع.
- ❖ نقص المراجع التي تناولت موضع التسهيل التجاري ومعظمها عبارة عن مقالات أو ندوات.
- ❖ شملت الدارسة اقتصاديات الدول العربية وهي متباينة ومتغيرة مما أدى لصعوبة دراستها.

الفصل الأول:

أدبيات الدراسة النظرية حول تسهيل التجارة

إن تسهيل التجارة انبثق كموضوع مهم في تحرير التجارة على صعيد الدولة والمبادلات الثنائية والمتعددة الأطراف حيث تم طرح موضوع تيسير التجارة ثلاث مرات منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية للعمل عليه ولم يتم التوافق على ذلك من قبل الدول الأعضاء، حيث تم طرح الموضوع خلال مؤتمر سنغافورة في العام 1996 وهو أول مؤتمر وزاري يعقد بعد تأسيس المنظمة وكانت هذه أول مرة يطرح بها هذا الموضوع، واقتصر الإعلان الوزاري على إجراء دراسات استطلاعية لأربعة قضايا "موضوعات سنغافورة" وهي التجارة والمنافسة، الشفافية في المشتريات لحكومية، التجارة والاستثمار، وموضوع تيسير التجارة.

مؤتمر الدوحة الوزاري (المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية) في العام 2001 وضع موضوع تيسير التجارة على أجندة الدوحة للمفاوضات، وفي المؤتمر الخامس في 2003 لم يتم التوصل إلى اتفاق خلاله، مما أدى لجمود المفوضات إلى في تموز 2004 حيث أطلق رسميا مفوضات تيسير التجارة.

حيث أن الرغبة في الوصول إلى اقتصاد تنافسي دفع الدول إلى تطبيق مختلف التدابير لرفع التنافسية من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، مما دفع العديد من الدول إجراء اصلاحات على الصعيد التجاري وكذا ادخال تكنولوجيا المعلومات في تحسين إجراءات تسوية المعاملات التجارية.

وقد تم إعداد هذا الفصل هذا الفصل بناءا على ثلاث مباحث :

المبحث الأول: عموميات حول تسهيل التجارة

المبحث الثاني: منافع و تحديات تسهيل التجارة في الدول العربية و الاتجاه إلى إصلاحها

المبحث الثالث: محاور ومؤشرات تسهيل التجارة وضرورة تطبيق نظام النافذة الواحدة

المبحث الأول : عموميات حول تسهيل التجارة

إن تسهيل التجارة يكمن تحسين الإجراءات والضوابط التي تحكم حركة البضائع عبر الحدود الوطنية وذلك من أجل تقليل أعباء التكلفة المرتبطة بها وتعظيم الكفاءة مع الحفاظ على الأهداف التنظيمية المشروعة. وقد تكون تكاليف الأعمال وظيفة مباشرة لجمع المعلومات وتسليم التصاريح أو نتيجة تغير مباشرة للمراجعات على الحدود في شكل تأخير وفرض عقوبات وقتية مرتبطة بها ومنع الفرص التجارية ورفع القدرة التنافسية.

المطلب الأول: تعريف تسهيل التجارة وأهم العناصر المرتبطة به

أصبح مفهوم تسهيل التجارة يحضى باهتمام متزايد في عدة محافل دولية مثل منظمة العالمية للتجارة ومنظمة الجمارك العالمية لما له من أهمية لإزالة تلك القيود، ولما يمكن أن يحققه من تنشيط وانسياب في التجارة السلعية الدولية.

1- تعاريف تسهيل التجارة:وهناك عدة تعاريف لتسهيل التجارة نودها في التالي:

- ✓ يعرف **تسهيل التجارة**: بأنه تبسيط و التناسق للإجراءات المتعلقة بالتجارة الدولية السلعية واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمعايير الدولية، والحصول على البيانات الموثوق بها في هذا المجال.[1]
- ✓ ويعرف **تسهيل التجارة** أيضا: " وهو تحسين المتطلبات المستندية، التي تفرضها الدول لضمان الإمتثال لقواعدها المطبقة على السلع التجارية وقت الإستيراد والتصدير أثناء العبور وتتضمن هذه التدابير الإجراءات الجمركية وعمليات التفتيش".[2]
- ✓ يعرف **تسهيل التجارة** بأنه "تبسيط وتوحيد وتنسيق الإجراءات وتدفقات المعلومات المرتبطة اللازمة لنقل البضائع من البائع إلى المشتري وللحصول على المال"[3].
- ✓ يعرف **تسهيل التجارة** "بإنه تبسيط وتخفيض الإجراءات والمتطلبات المستندية التي تتطلبها الجهات والهيئات الحكومية ذات الصلة بحركة الاستيراد والتصدير، بما يتوافق مع الإجراءات والمعايير الدولية ".[4]
- ✓ يعرف **مجلس التجارة في السويد** تسهيل التجارة بأنه:

---

[1] JOHNS.wilson , Policy Research Working Paper: Export Performance and Trade Facilitation Reform, Hard and Soft Infrastructure. Alberto Portugal-Perez , Th World Bank Development Research Group, Trade and Integration Team April 2010. P 02.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، 9-14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، ص 09.

[3] ذكاء مخلص الخالدي، تسهيل التجارة من منظور تنموي: تحديات النمو الاقتصادي، اجتماع دور تسهيل التجارة في تعجيل النمو الاقتصادي والتنمية في دول الإسكوا، 2011، ص 06. نقلا عن الموقع: http://css.escwa.org.lb/edgd/1474/d1s3-2.pdf.

[4] إدارة تسهيل التجارة والمشتريات الحكومية، اتفاق تسهيل التجارة في إطار المنظمة و العالمية للتجارة، وزارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية، ص 05. نقلا عن الموقع: http://www.mfti.gov.eg/activity%20report/2008-2009/Foreign/7.pdf

"تبسيط كافة الإجراءات والجوانب الإدارية المتعلقة بالتجارة مثل: إدارة الجمارك والنظم الفنية والمعايير وكل ما يتعلق بتدفق المعلومات وانتقال السلع من البائع إلى المشتري"[1].

✓ ويمكن **تعريف تسهيل التجارة** بشكل أشمل: "على أنه التبسيط المنظم للإجراءات والوثائق المستخدمة في التجارة الدولية، بحيث تشمل الإجراءات التجارية جميع الأنشطة والممارسات الرسمية المتعلقة بجمع وتقديم ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة السلع الداخلة في التجارة الدولية"[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد أهم العناصر المرتبطة بها والتي تتمثل في التالي:

❖ **الجوانب المحيطة بالتعريف:** وتتمثل في:

- نشر كافة المعلومات، والقواعد، والقوانين المتعلقة بالتجارة.
- تسهيل الإجراءات الخاصة بتخليص والإفراج عن البضائع في المنافذ الجمركية، والموانئ.
- تسهيل الإجراءات الخاصة بتجارة الترانزيت، والبضائع العابرة.
- الإسراع من إجراءات الفحص بالمعامل والمختبرات، وسرعة البت في المنازعات التجارية.
- إنشاء شبكات طرق وتوفير وسائل نقل مناسبة.
- توفير آليات ونظم محددة، مع عدم فرض أعباء أو رسوم على كلا من المستوردين أو المصدرين من شأنها رفع تكلفة البضائع دون الحصول على خدمة حقيقية مقابل تلك الرسوم[3].

2-أهم العناصر المرتبطة بتسهيل التجارة: وتتتمثل في:

❖ **متطلبات تنفيذ إجراءات تسهيل التجارة بشكل مختصر** [4]:

- تبسيط الإجراءات وتطوير القوانين، ووضوح الإجراءات والمعاملات واللوائح، والقضاء على الممارسات غير المشروعة.
- تطوير القوى العاملة والميكنة، التبادل الإلكتروني للبيانات، تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير الهياكل التنظيمية والتوحيد الإداري، وتقدير القيمة وتصنيف التعريفة.

[1] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، تسهيل التجارة بالاشارة إلى دول عربية، الأمم المتحدة نيويورك، 2005،ص 06. نقلا عن الموقع:
http://escwa.un.org/arabic/information/pubaction.asp?PubID=282

[2] هدى عباس، التسهيلات التجارية و أثرها المتوقع على التجارة العربية و السورية، ملخص السياسات رقم 31، المركز الوطني لسياسات الزراعية، 2009، ص 01.

[3] وليد النزهي، تسهيل التجارة، قطاع الاتفاقات التجارية، جمهورية مصر العربية، يونيو 2006، ص 01.نقلا عن الموقع:
http://css.escwa.org.lb/EDGD/6_7nov06/Tfsmessession5.ppt

[4] منى فتاح، ورقة عمل نظام النقل المتكامل في المنطقة العربية وأهميته بالنسبة لتحرير التجارة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القاهرة، 22 ماي 2012، ص 22.

- استمرارية ساعات الدوام، عقد اتفاقات جديدة والانضمام إلى القائم منها، وتبني نظام النقل الدولي متعدد الوسائط.

❖ **مبادئ التسهيل التجاري**: وتتمثل في:

- **الشفافية**: داخل الحكومة تعزز الانفتاح ومساءلة الحكومات والإدارات عن الأفعال. وهي تستلزم الإفصاح عن المعلومات على نحو يمكن الجمهور من الاطلاع عليها بيسر واستخدامها. وقد تتضمن هذه المعلومات القوانين، واللوائح، والقرارات الإدارية ذات الصبغة العامة، والميزانيات، والقرارات المتعلقة بالمشتريات، والاجتماعات[1].
- **التبسيط**: هو إزالة كل العناصر غير الضرورية والازدواجية في رسميات، وعمليات، وإجراءات التجارة. وينبغي أن يتم ذلك بناء على الوضع القائم الساري حاليا.
- **التناغم**: هو جعل الإجراءات، والعمليات، والمستندات الوطنية متسقة مع الأعراف والمعايير والممارسات الدولية. ويمكن أن يتأتى ذلك من تبني وتنفيذ نفس معايير الدول الشريكة، إما كجزء من عملية اندماج إقليمية، أو نتيجة لقرارات يتخذها القائمون على الأعمال.
- **توحيد المعايير**: هو عمليات استحداث أنساق للممارسات، والإجراءات، والمستندات والمعلومات التي اتفقت عليها مختلف الأطراف. وتستخدم المعايير من ثم لجعل الممارسات، والأساليب متسقة ومتناغمة في نهاية المطاف.

الشكل(01-01): الركائز الأربع لتسهيل التجارة

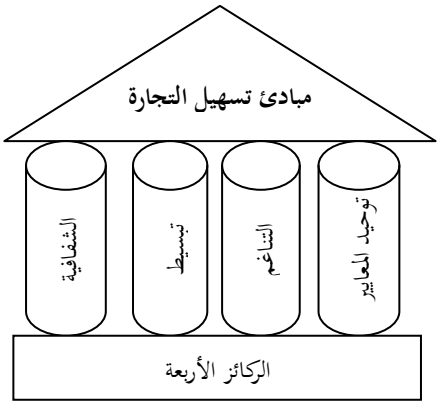

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، مقدمة تنفيذ تيسير التجارة، منتدى للنقاش المعلومات بشأن العمل الدولي حول قضايا تسهيل التجارة، 2012 نقلا عن الموقع:http://www.kommers.se/SWEPRO/In-English/Basic-Principles-of-Trade-Facilitation

[1] نفس المرجع.

المطلب الثاني: أهمية تسهيل التجارة:

جاء الاهتمام بتسهيل التجارة في سياق تاريخي يشهد العديد من التغيرات كالتوجه نحو التكتلات الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى التغير الواضح في طبيعة السلع موضع التجارة فهي متنوعة.

تكمن أهمية تسهيل التجارة في أن تبسيط الإجراءات وتسهيل خروج ودخول البضائع والسلع يمكن الدول من تحرير تجارتها وانسياب منتجاتها للأسواق العالمية وبالعكس .فالتجارة الدولية تمثل 30% من الناتج المحلي العالمي، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 50% بحلول عام 2020 نتيجة للتطورات السريعة في نظم المعلومات والاتصالات، ويحتل موضوع تسهيل انسياب البضائع والسلع بعدا استراتيجيا في ظل الارتفاع الحالي والزيادة المتوقعة في تكاليف انتقال السلع[1]، أيضا تؤدي الكلفة المنخفضة للنقل إلى تحسين قدرة المؤسسات على رفع الأجور، مما ينعكس إيجابيا على مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والأشخاص المعنيون في كل دولة هم [2]:

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومؤسسات الأعمال والخدمات الأخرى، كالمصارف وشركات التأمين ووكلاء الشحن والتخليص.
- ✓ الإدارات الحكومية التي يقع في نطاق اختصاصها تنظيم المعاملات التجارية كوزارات الاقتصاد والتجارة، والمالية، والسلطات الجمركية والضريبية ومؤسسات المواصفات والمقاييس.

لكل من هؤلاء الفرقاء أدوار وأهداف مختلفة بالنسبة للتجارة العالمية :

- **المصدرون ووسطاؤهم**: يرغبون في التعامل مع المستوردين ووسطائهم في الدول الأخرى في بيئة تجارية آمنة بعيدا عن العوائق البيروقراطية والتأخيرات وعدم الشفافية في التعريفات الجمركية:
  - ✓ إيرادات الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة.
  - ✓ حماية السلامة، الصحة، البيئة ومصالح المستهلكين، وحماية الإرث الثقافي والملكية الفكرية.
  - ✓ حماية الممتلكات والأموال العامة والخاصة بما في ذلك البيانات، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعتبر المحرك الأساسي لعجلة التنمية والتشغيل في البلدا ذات الاقتصاديات الانتقالية،كما يؤثر انخفاض تكاليف النقل في تقليل كلفة الإنتاج نتيجة انخفاض مجمل التكلفة اللوجستيه.[3]

[1] هدى عباس، مرجع سابق ، ص 05.

[2] سوزان عبد الله، تسهيل التجارة لسلسلة الإمداد الدولية، مركز الإمارات الدولي للقانون الإسكوا، بيروت، 6-7 تشرين الثاني 2006، ص ص 3-4 نقلا عن الموقع: http://css.escwa.org.lb/EDGD/6_7nov06/Suzan%20abdallah%20session3.ppt

[3] هدى عباس، مرجع سابق، ص 05.

الشكل(01-02): نموذج الشراء–الشحن–السداد الخاص بمركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية

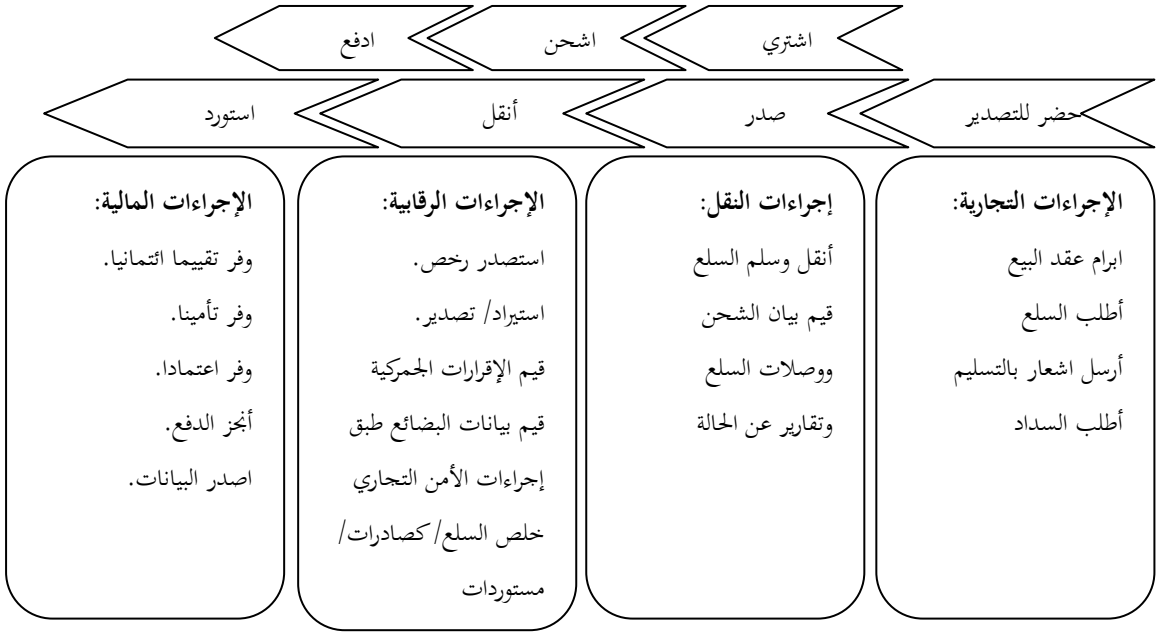

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، مرجع سابق.

المطلب الثالث: نشأة تسهيل التجارة

تسهيل التجارة يحدث على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية .على المستوى الوطني، لأنها تركز على تنسيق وتبسيط الهياكل والإجراءات ذات الصلة بالتجارة داخل البلد الواحد .كما البضائع عبر الحدود الدولية ينتقلون من ولاية قضائية قانونية وإدارية إلى أخرى، ولذلك فمن الضروري توحيد المعايير دوليا .وهنا تكمن أهمية دور الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والهيئات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات التجارية الدولية أن تطوير أدوات لتسهيل التجارة[1].

1- على مستوى الدول: أول المحاولات الجادة على مستوى الدول للبحث في تسهيل التجارة تعود إلى بريطانيا في مطلع الستينات من القرن العشرين التي قامت حكومتها بإجراء دراسة حول تبسيط إجراءات التجارة الدولية، نتيجة الحركة التجارية في مرحلة بعد الحرب العالمية، وشيوع استخدام الحاويات في نقل البضائع في العالم وإدخال الطائرات ذات حمولة كبيرة في الشحن الجوي كانت **أهم استنتاجاتها:**

- أهم مشاكل تسهيل التجارة هي تدفق وتبادل المعلومات.
- الحاجة الماسة لتبسيط ومواءمة الوثائق التجارية الورقية والإجراءات اليدوية، كما أن المستقبل البعيد لتسهيل التجارة سيكمن في تبادل المعلومات عبر شبكات الأنظمة المحوسبة المترابطة سوية[2].

[1] ماجدة حمودة، تطور الإهتمام العالمي بتسهيل التجارة، ورشة العمل الإعلامية حول تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة، القاهرة، 11-12 جويلية 2007، ص 03.

[2] ماجدة حمودة، تطور الإهتمام العالمي بتسهيل التجارة، مرجع سابق، ص 06.

2- على مستوى المنظمات: لكي تستفيد الدول من تحرير تجارتها انضمت إلى اتفاقية الجات وبعدها بدأت بتنفيد برامج اصلاحية على المستوى الوطني والإقليمي في مجلات الممارسات والسياسات والتشريعات التجارية والنقل والجمارك ونقاط العبور الحدودية وهذا ما تدعمه العديد من المنظمات:

- **الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات(الجات)**:حيث تأسست منظمة الأمم المتحدة وبدأ التفكير بشكل جدي في إعتماد مبدأ تحرير التجارة والتخلص تدريجا من السياسات الحمائية، ثم تأسست منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (جات) في 1947 التي بدورها ساعدت الدول بتنفيذ برامج إصلاح لتسهيل التجارة خاصة بين الدول المتقدمة على غرار الدول النامية التي عانت من خسائر في تجارتها.
- **المنظمة العالمية للتجارة**:ولقد برز موضع تسهيل التجارة ضمن اهتمامات منظمة التجارة العالمية بعد إنشائها بقليل وذلك أثناء الإجتماع الوزاري الأول للمنظمة الذي عقد في سنغافورة في 1996 وقدر ركزت على المواد الخامسة والثامنة و العاشرة من اتفاقية من انتفاقية التعريفات الجمركية (الجات):[1]

❖ **تحسين المادة الخامسة**: من اتفاقية (الجات) 1994 على حرية عبور السلع والسفن ووسائل النقل الأخرى عبر أراضي الدول الأعضاء في المنظمة التجارة العالمية عن طريق المسالك الأكثر ملائمة للنقل بالعبور.

ونخص بالذكر:[2]

☜ المعاملة المتساوية بصرف النظر عن علم السفن، أو مكان المنشأ أو المغادرة أو الخروج أو الدخول أو المقصد أو أي ظروف تتعلق بملكية السلع أو السفن.

☜ حظر إخضاع المرور العابر لأية إعاقات أو قيود لا لزوم لها.

☜ إعفاء حركة المرور العابر من الرسوم الجمركية ورسوم العبور أو النفقات الأخرى المفروضة على المرور العابر (باستثناء نفقات النقل، أو النفقات التي تتناسب مع المصروفات الإدارية اللازمة لنظام المرور العابر، أو مع تكلفة الخدمات المقدمة لهذا النظام).

☜ أن يكون مستوى النفقات المفروضة معقولا بالنسبة لظروف حركة المرور.

☜ منح حركة المرور العابر معاملة لا تقل تفضيلا عن أية دولة أخرى فيما يتعلق بالنفقات والأنظمة بمراجعة وتصويب الإجراءات الإدارية.

[1] لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، مرجع سابق.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، العدد الحادي والعشرون، الأمم المتحدة نيويورك، 2012، ص 23.

❖ **تحسين المادة الثامنة (الرسوم والتكاليف ذات الصلة بالاستيراد والتصدير):**[1] ولقد تضمنت:

☜ استخدام إدارة المخاطر، وإتباع آلية الإفراج المسبق.

☜ إتباع نظام المراجعة اللاحقة، وتطبيق آلية النافذة الواحدة.

☜ المراجعة الدورية للرسوم والمتطلبات المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

☜ ترسيخ التعاون والتنسيق فيما بين الأجهزة داخل الدولة العضو، وأيضا فيما بين الدول المجاورة.

☜ إتباع والاسترشاد بالمعايير الدولية، والحد من مخلصي الجمارك.

❖ **تحسين المادة العاشرة: نظم التجارة والإعلان عنها (الشفافية):** ونصت هذه المادة على :

☜ نشر القوانين والقرارات واللوائح ذات الصلة والمؤثرة على حركة التبادل التجاري.

☜ نشر إجراءات التقاضي، وإنشاء نقاط اتصال .

☜ الإخطار عن القوانين ذات الصلة بالمعاملات التجارية.

وهذا ما أسفرت عليه مفاوضات تيسير التجارة التي دارت خلال المؤتمر الوزاري التاسع المنعقد في "بالي" خلال الفترة 3-6 كانون الثاني 2013، عن اعتماد اتفاقية بشأن تسهيل التجارة.

- **منظمة الجمارك العالمية:** منظمة حكومية دولية مقرها في بروكسل، وتأسست عام 1952 بإسم "مجلس التعاون الجمركي"، واليوم تضم المنظمة 178 عضوا من إدارات الجمارك حول العالم[2]. وتعمل لتحسين فعالية إدارات الجمارك من خلال وضع أدوات قانونية دولية لتنسيق النظم الجمركية والاتصال الفاعل بين الدول الأعضاء، تجنب القيود التجارية التي لا داعي لها. وتعتقد منظمة الجمارك العالمية بأن ذلك يمكن تحقيقه بتطبيق الأساليب والتقنيات الحديثة، وزيادة جودة الضوابط على نحو منسّق عالميا. وتعد اتفاقية كيوتو لتنسيق الإجراءات الجمركية، التي دخلت حيز النفاذ في عام 1974، ثم أعقبتها اتفاقية كيوتو المعدلة في عام 1999، الأداة الرئيسة لتيسير التجارة لمنظمة الجمارك العالمية. كما تشمل الأدوات القانونية الهامة الأخرى نظام المنسق، وإطار معايير أمن وتيسير التجارة العالمية ويشمل الجزء الأكبر من هذا الدليل مجموعة من أهم الاتفاقيات، والأساليب، والمعايير، وبرامج تطوير القدرات[3].
- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد):** تستعرض المطبوعة 17 مذكرة فنية فردية عن تيسير التجارة. وتقدم كل مذكرة من هذه المذكرات تفاصيل فنية وعملية عن المفاهيم الأساسية لتيسير التجارة، وأفضل الممارسات بشأنها من حيث علاقاتها بمشروع النص الموحد لمفاوضات منظمة التجارة العالمية تيسير

[1] وليد النزهي، مرجع سابق، ص ص 5-6.

[2] عمر سلمان، الجمارك بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2001، ص 75.

[3] لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، مرشد تنفيذ تيسير التجارة نقلا عن الموقع http://tfig.unece.org/AR/contents/wco-model-code-integrity.htm

وقام بإعداد هذه المذكرات خبراء مشهود لهم في هذا المجال، وتقدم معلومات فنية وعملية عن مفهوم تيسير التجارة، والتوصيات، وأفضل الممارسات، عن معلومات التكاليف والمزايا،[1] لتحقيق كفاءة التجارة وتسهيل التبادلات التجارية من خلال زيادة القدرة الانتاجية والتي بدورها تعزز تنافسية في الأسواق الخارجية[2].

[1] مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية، ملاحظات تقنية على تدابير الأساسية لتيسير التجارة دليل تيسير التجارة الجزء الثاني، نيويورك وجنيف، 2006، ص:101. نقلا عن الموقع: http://unctad.org/en/Docs/dtltlb20101_en.pdf

[2] سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 1.

المبحث الثاني: منافع و تحديات تسهيل التجارة في الدول العربية و الاتجاه إلى إصلاحها

أصبح تسهيل التجارة عاملا هاما للتجارة الدولية والتنمية الاقتصادية للدول. ويعزى ذلك إلى أثره على القدرة التنافسية والاندماج في الأسواق، وإلى أهميته المتنامية في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية حققت الدول، خلال العقود القليلة المنصرمة، تقدماً ملحوظاً في خفض الرسوم الجمركية، وتفكيك نظم المحاصصة. وقد ازدادات التجارة وأصبحت أكثر عالمية، بينما أصبح في مقدور الاقتصادات النامية.

المطلب الأول: منافع تسهيل التجارة:

يوفر تسهيل التجارة منافع للمجتمع عامة: تجار، صناعيين، موزعين، مستهلكين، عملاء ومخلصين و الحكومات، تضم المنافع التالية:[1]

- ✓ تحفيز التجارة والاستثمار، وتخفيض كلفة المعاملات.
- ✓ توزيع أفضل للموارد، وتسهيل وصول المنشآت الصغيرة الى التجارة العالمية.
- ✓ الثبات والشفافية في الإجراءات، وتحسين جباية الضرائب.
- ✓ تحسين فعالية العمل في إدارات الدولة.
- ✓ زيادة التنافسية بين الدول والحراك الأعمالي.
- ✓ زيادة الإفصاح عن المعلومات التجارية و التجارة الالكترونية.
- ✓ التوفير في الوقت، خفض الكلفة.
- ✓ زيادة القدرة في تقدير كلفة الانتاج والتصدير والاستيراد.

المطلب الثاني: تحديات تسهيل التجارة:

تواجه دول العالم وخاصة الدول العربية، كثير من المشاكل والتحديات في مجال تسهيل التجارة، والتي تشمل القيود غير الجمركية المتعلقة بالإجراءات التنظيمية والإدارية، والإجراءات الجمركية والتي سيكون لها الأثر البالغ على انسياب والخدمات عبر الحدود الدولية وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

- ✓ تحديات تتعلق بالتكاليف المرتفعة التي لا توازي الخدمات المقدمة في بعض الموانئ وكذا الوقت اللازم لنقل البضاعة حيث يؤدي هذا البطء إلى تخفيض حجم التبادل التجاري كما تؤدي عدد الأيام اللازمة للإفراج عن البضاعة إلى تخفيض حجم التجارة[2].

[1] نائلة حداد، تسهيل التجارة الحاجات والأولويات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورشة العمل الاقليمية حول تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بيروت:6-7 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006،ص 09.

[2] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، تسهيل التجارة بالإشارة لبعض الدول، مرجع سابق، ص 71.

- ✓ تحديات تتعلق بتغيير الشاحنات الواردة بشاحنات محلية.
- ✓ تحديات تتعلق بالتحويلات النقدية وهذا راجع لعدم توحيد تشريعات المالية وضعف التنسيق وزيادة القيود في فتح اعتمادات وعدم تقديم تسهيلات وضمانات مما يؤدي إلى ضعف وتيرة التبادل الدولي.
- ✓ لإفراط في عدد الوثائق والمستندات المطلوبة.
- ✓ التأخير في الإجراءات على الحدود بسبب طول مدة الفحص لدى المعابر الحدودية بسبب نقص وجود مخابر فحص وهذا يؤدي إلى إطالة وصول البضائع وتلف بعض المنتجات نظرا لطريقة حفظها في بعض الاحيان.
- ✓ تحديات تتعلق بالتجارة العابرة.
- ✓ فرض رسوم لا جدوى لها وتعدد مسميات الضرائب والرسوم مما يؤدي إلى ارتفاع وتعقيد هيكل الحماية الجمركية إلى محاولات التهرب الضريبي وكذا ممارسة ضغوط للحصول على المزيد من الاستثناءات أو اعفاءات فينتج عن ذلك منازعات.
- ✓ تحديات تتعلق بشهادة المنشأ.
- ✓ رفض بعض الدول لمنتجات دول أخرى دون مبررات قوية.
- ✓ تحديات تتعلق بالافتقار إلى التنسيق والتعاون ما بين الهيئات العاملة في مجال التجارة الخارجية.
- ✓ غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري[1] .

المطلب الثالث: أهمية اصلاح وتحرير التجارة

إن القيود المفروضة على التجارة جعل العديد من الدول والمنظمات تسعى إلى إلغاءها أو تخفيف منها، وذلك بانتهاج سياسات تحريرية مع إدخال آليات لتسهيل التجارة، وهذا ما يضمن لها تحقيق مكاسب للتجارة، من خلال تخفيض عمليات تكاليف العمليات التجارية، وهذا ما يزيد القدرة التنافسية الوطنية.

1-مفهوم الإصلاح التجاري:عند قيام الدول النامية بالسعي لتحقيق أهدافها التنموية (كالنمو، والمساواة، ومحاربة الفقر، ...إلخ) يتوجب عليها القيام بالعديد من الإصلاحات.

ومن **أهدافه:** هنالك العديد من الأهداف التي تشملها السياسيات الإصلاحية أو التصحيحية ومنها[2]:

- ✓ تخفيض أو إزالة العجز في ميزان المدفوعات وتخفيض أو إزالة العجز في الميزانية العامة للحكومة.

[1] انتصار رزوقي وهيب، ورقة تحليليه بعنوان: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(الواقع – المعوقات – الآفاق)، ندوة اقتصاديات دول مجلس التعاون، 2007. نقلا عن الموقع: www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=3243

[2] حسان خضر، برامج اصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003،ص ص 2-3 .

- ✓ التحكم في معدلات التضخم، وانجاز التغيرات الهيكلية تمنع وقوع مشاكل مستقبلية في ميزان المدفوعات مما يعزز استقرارها.
- ✓ تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، حيث تسعى الدول النامية من خلال السياسات الاصلاحية التي تطبقها إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي على المدى الطويل.

كما تتضمن السياسات الإصلاحية التي تنتهجها الدول العديد من القطاعات:[1]

- **القطاع العام**: تصحيح النظام الضريبي، رفع كفاءة النفقات الحكومية وشركات القطاع العام، تحويل بعض الشركات إلى القطاع الخاص.
- **القطاع التجاري**: تحرير التجارة الخارجية، من أجل تحسين تخصيص الموارد البشرية وتشجيع الصادرات.
- **سوق العمل**: إعادة النظر في قوانين التشغيل بهدف تحقيق مرونة أكثر في سوق العمل بالتالي تسهيل انتقال العمالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- **القطاع المالي**: تقليص الاختلالات في السوق المالي عن طريق رفع الرقابة عن أسعار الفائدة لتشجيع الادخار المحلي وبالتالي الإستثمار.

أيضا تحرير الأسعار، إزالة الدعم على بعض السلع، تحرير سعر الصرف للرفع من تنافسية الشركات المحلية في الاقتصاد العالمي. حيث أصبح تحرير التجارة مدعوما بشكل كبير من قبل المؤسسات الدولية ولاسيما منظمة التجارة العالمية(WTO)، التي تساهم في تحرير التجارة ومساعدة الدول النامية في ذلك.

يتألف نهج التنفيذ من سلسلة من الخطوات التي يحتاج صناع القرار والمديرون لإتخاذها في صياغة مبادرات تيسير التجارة وتنفيذها. تتضمن هذه الخطوات تقييم الأداء في التجارة في السلع والخدمات عبر الحدود، ومتابعة أثر الإصلاحات وتحقيق أهدافها. وبما أنه نموذج جنيس، تعد مواءمته مع السياق القطري أوالتنظيمي المعين، والحاجات والقدرات ضرورية .

[1] حسان الخضر، مرجع سابق، ص 6.

الشكل (01-03): خطوات تنفيذ مبادرات تيسير التجارة ومتابعة الإصلاحات التجارية

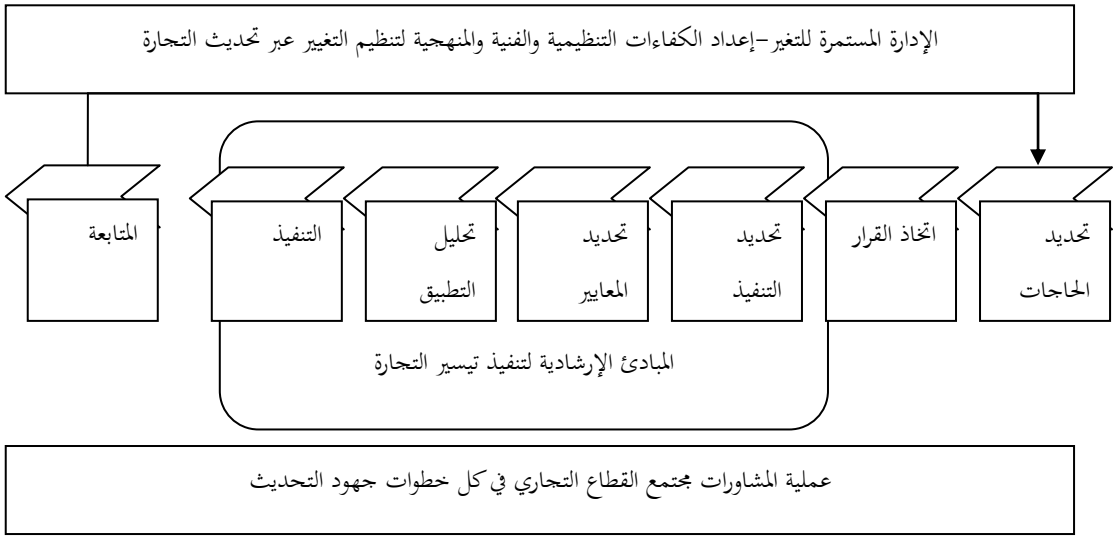

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، نموذج شراء–شحن–السداد، مرشد تنفيذ تيسير التجارة نقلا عن الموقع:
http://tfig.itcilo.org/AR/contents/buy-ship-pay-model.htm

إن حديد تقيم الحاجات تحديد العراقيل التي تحول دون إجراء معاملات تجارية سريعة وفاعلة وآمنة واتخاذ القرار معني بالتدابير التي يجب مواءمتها يعني "تقييم الحاجات" تحديد العراقيل التي تحول دون إجراء معاملات تجارية سريعة وفاعلة وآمن[1]، ينبغي استخدام مؤشرات تيسير التجارة في جميع مراحل العملية بهدف توجيه وتقييم أنشطة الإصلاح، ومن المهم أيضا من المهم التشاور والتعاون مع الأطراف المعنية ببرنامج الإصلاح، بما في ذلك، الكيانات الحكومية والمستخدمين من القطاع الخاص، أما في حال وجود هيئات مشاورة في أي من مجالات الإصلاح، فيجب استخدامها لتنسيق التباحث بشأن التدابير اللازمة بغية إقرارها .

2-**تعريف تحرير التجارة:** هناك اختلاف بين الاقتصاديين في تعريفهم لمفهوم تحرير التجارة الخارجية ففي الستينات والسبعينات كان تحرير هو التخلي بشكل عام عن القيود على التجارة و اسعار الصرف هذا التفسير حاد لا يتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة[2].

- **بالنسبة للمؤسسات الدولية:** تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب كثيرة:[3]
  - ✓ التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.
  - ✓ تخفيض قيمة الرسوم الجمركية والاتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية.

[1] نفس المرجع، ص07 .

[2] لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لاوروبا (UNECE)، مرجع سابق.

[3] أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة، دون طبعة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، دون سنة، ص 03.

- ✓ سياسة الحرية التجارية إما تندرج تحت لواء الحرية أو لواء الحماية أو كلاهما، ولكن بينهما درجات مختلفة تعتمد على الوسائل المستخدمة داخل الدولة.

- **مفاوضات تحرير التجارة الخدمات في الدول العربية:** بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول الفاعلة في المفاوضات وكذا أمانة العامة لجامعة الدول العربية إلا أن المفاوضات اتسمت بالجمود ولم يطرأ أي تطور للانتهاء من جولة المفاوضات الحالية، ومن ثم بادرت مصر بتصعيد الموقف الحالي للمفاوضات على مستوى وزراء التجارة العرب في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في 9 فبراير 2012 لتحفيز الدول على الانتهاء من المفاوضات بمستوى طموح من التحرير، وقد قامت مصر بقتراح بعض التوقيتات الزمنية لانتهاء من جولة المفاوضات الحالية[1].وفي هذا الصدد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها 89 الذي عقد في 9 فبراير 2012 حيث أوصى الدول الاعضاء على:

- ✓ أن تقدم الدول بنسخة ثانية من العروض المحسنة في موعد أقصاه يونيو 2012، على أن تعكس تلك العروض مستوى التحرير من تكتل اقليمي للدول العربية.
- ✓ أن تتقدم الدول بالنسخة النهائية من جداول التزاماتها في ديسمبر 2012، وانتهاء من جدول المفاوضات الحالية.
- ✓ دخول الاتفاقية العربية للتجارة في الخدمات حيز التنفيذ بعد إنهاء إجراءات التصديق عليها من كافة الدول العربية خلال عام 2013.

- **أهمية وفوائد تحرير التجارة الخارجية:** تؤدي عملية التحرير التجارة إلى العديد من المنافع للدول النامية[2]:

- ✓ أولا إن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات(موازنة الميزان التجاري)، وتشجيع المنافسة في الأسواق الدولية.
- ✓ زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر وتحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة، وتقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من اختيارات السلع.

[1] دنيا محمود، مفاوضات التجارة في الخدمات بين الدول العربية، المؤتمر السنوي الثامن: منظمة التجارة العالمية – تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، القاهرة(جمهورية مصر)،24-26 يونيو 2012، ص 07.

[2] حسان الخضر، مرجع سابق،ص ص 20-23.

- ✓ تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير، حيث تطلق سراح القوى الدينامكية التي تميل إلى رفع معدل النمو الاقتصاد على الأجل الطويل وذلك عن طريق تشجيع التكيف والمرونة والابتكار، حيث انفتاح التجارة يزيد من استخدام التكنولوجيات الجديدة.
- ✓ يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع . ذلك أن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالأسعار العالمية مع أي تعريفات جمركية متبقية.[1]
- ✓ يسهم في تحسين جود الخدمة ورفع كفاءتها بشكل مباشر في زيادة الصادرات السلعية والقضاء على معوقات التصدير.
- ✓ تطوير ورفع كفاءة القطاعات الحكومية مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة قدرة القطاعات الخدمية على المنافسة.

- **اتفاقيات تحرير التجارة وانعاكساتها على دول العربية:** في اطار مساعيها لتوسيع وتطوير مبادلاتها التجارية إلى الانضمام إلى الاتفاقيات التجارية الدولية وهي:

➢ **الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف:** تعقد هذه الاتفاقيات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن وضع القواعد التي تيسر انسياب وحرية التجارة بين الدول، والتي ساهمت في التوسع الهائل الذي شهدته التجارة الدولية خلال العقود الخمسة الأخيرة، فالاهتمام بها يعود إلى فاعليتها في تقليل التذبذبات في السياسة التجارية وفي مستوى المبادلات التجارية الدولية، وذلك بحكم أنها مبنية على قواعد واضحة يتم الاتفاق عليها والالتزام بها، ويلاحظ في هذا الصدد أن هذه الاتفاقات تحظر فرض حواجز وقيود تجارية جديدة من جانب إحدى الأطراف الموقعة كإجراءات وقائية لأغراض الحماية، وهي الاجراءات التي يمكن أن تؤدي في الغالب إلى اتخاذ الطرف الآخر المتضرر لإجراءات عقابية

➢ **الاتفاقيات التجارية الإقليمية:**[2]اتفاقية لأخرى حيث يغطي بعضها مجالا محدودا من التفضيلات الجمركية لبعض السلع بينما تشمل الأخرى مجالا أوسع واشمل بكثير وتتضمن طيفا واسعا من أنظمة التشريعات التجارية تعتبر ثاني أفضل خيار لتحسين التجارة والاستثمار لتطوير وتنمية الاقتصاد حيث لم تعد الاتفاقيات المبرمة حديثاً تقتصر على تخفيض التعرفة الجمركية فقط بل تشمل مواضيع أكثر تعقيدا مثل المعايير الصحية والمقاييس الفنية والعوائق غير الجمركية

[1] دنيا محمود، مرجع سابق، ص 09.

[2] محمد بيبلي، الاتفاقيات التجارية الاقليمية ملخص الساسيات رقم 27، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سورية، نيسان 2008، ص ص 2-3.

والبيئة والمعونات التجارية، تشمل على اتفاقات في مواضيع مثل (التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات والاستثمار، وقواعد المنشا، المشتريات ثنائية الأطراف، الحكومية...) حيث اشعار منظمة التجارة العالمية ب 421 اتفاقية.

- **الاتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة:**[1] تندرج هذه الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وبين الاتحاد الأوربي والمعروفة باتفاقيات الشراكة، والآخر اتفاقيات ثنائية تمت بين دول عربية هي البحرين والأردن والمغرب وبين الولايات المتحدة الأوربية لإقامة منطقة حرة فهي شرط التمكين خاص بترتيبات تجارية تميزية بين الدول النامية، أبرمت دول العالم ما يزيد عن 4000 اتفاقية ثنائية مسجلة لدى الايكاو، الغالبية العظمى من هذه الاتفاقيات تعتمد على أسس ومبادئ حمائية وخاصة في المجالات التالية:
  - ✓ الملكية الجوهرية (51% للدولة أو رعاياها).
  - ✓ السعة (مبدأ التحديد المسبق للحمولة).
  - ✓ الأسعار (تحديد الأسعار مسبقا وموافقة سلطات الطيران عليها).
  - ✓ دخول الأسواق (التعيين المفرد).

[1] الهيئة العربية للطيران المدني، ندوة حول مواكبة النظم التشريعية المحلية لتحرير النقل الجوي، الجلسة الأولى: الأدوات التنظيمية لصناعة النقل الجوي في السياسة الحمائية وسياسة التحرير، الرباط، 21-22 ديسمبر 2005، ص 08.

جدول رقم (01-01): الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية

الدولة	الاتفاقية	توقيع الاتفاقية	دخولها حيز النفاذ
ليبيا	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	5/5/2009	
	اتفاقية تأسيس المجلس الاقتصادي العربي الليبي الأردني المشترك.	11/3/1998	سارية المفعول
تونس	الاتفاقية الإطارية للتعاون ما بين مجموعة دول الإحدى عشر (G11) في مجالات الاقتصاد والتجارة والثقافة	16/5/2009	
	اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة(أغادير).	25/2/2004	6/7/2006
الجزائر	اتفاقية للتعاون التجاري	19/5/1997	31/1/1999
	اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب والغش الجبائي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة.	16/9/1997	1/1/2002
السودان	اتفاقية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	30/3/2000	3/2/2001
	اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة	6/2/2003	29/8/2003
العراق	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	26/06/1975	سارية المفعول
	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	19/2/1997	1/1/1998
سوريا	اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات	8/10/2001	11/5/2002
	اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.	08/10/2001	1/1/2003
لبنان	اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من دفع الضرائب المفروضة على الدخل.	31/10/2002	30/8/2003
	اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة	31/10/2002	غير سارية المفعول
المغرب	اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي	16/5/2005	1/1/2010
	الاتفاقية الإطارية للتعاون ما بين مجموعة دول الإحدى عشر (G11) في مجالات الاقتصاد والتجارة والثقافة	16/5/2009	
مصر	اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة(اغادير)	25/2/2005	6/7/2006
الامارات ع	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	15/4/2009	
البحرين	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة	21/7/2001	29/5/2002
قطر	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	28/1/2009	28/5/2009
الكويت	اتفاقية التبادل التجاري الحر	25/12/2001	9/4/2005
سلطنة عمان	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	9/4/2007	5/9/2008

المصدر: جريدة اللواء، صحيفة لبنانية يومية سياسية صدرت عام 1963، العدد 14327، تصدر عن دار اللواء للصحافة والنشر والتوزيع ش.م.ل، نقلا عن الموقع:http://www.aliwaa.com/contact-us.aspx

- **تأثير اتفاقيات التجارة على النظام التجاري متعدد الأطراف:**

الاتفاقيات التجارية أهم الآليات في نفاذ السلع والخدمات، فمن الضروري أن يعكس قطاع الأعمال رغباته للمسئولين في مفاوضات اتفاقيات التجارة وأن يتعرف على الاتفاقيات المبرمة وكيفية الاستفادة منها لأنه هو

المعني الأول بها حيث تلعب الغرف التجارية والصناعية دورا كبيرا في رفع ثقافة قطاعات الأعمال في الاتفاقيات التجارية حيث يضهر تأثيرها على النظام التجاري متعدد الأطراف كالآتي[1]:

- **الايجابيات:**

- تحقيق أهداف تحرير التجارة على مستوى جغرافي معين، وزيادة تماسك العلاقات الاقتصادية بين بعض الدول.
- آلية انتقالية في تهيئة الاقتصاد تدريجيا للمنافسة العالمية من وجهة نظر إستراتجية التنمية الاقتصادية الوطنية يعطي قطاعات الأعمال نفاذ أكثر للأسواق العالمية.
- أكثر جاذبية من المفاوضات المتعددة الإطراف لأنها تسعى إلى إلغاء التعرفة بدلا من تخفيضها مما يعني مكانية توليد مصالح أكثر.

- **السلبيات:**

- التخوف من وعدم وجود انسجام وحيرة وربما زيادة في التكاليف وعدم عدالة في العلاقات التجارية.
- عند تعددها تصبح أكثر تعقيدا وتشابكا نظرا لتباين الالتزامات خاصة في الدول النامية والأقل نموا، وصعوبة في التطبيق بفاعلية لأن قدراتها التفاوضية الضعيفة.

يكشف تقرير تمكين التجارة العالمية أن الأسواق الناشئة لا تزال بعيدة كل البعد عن تطبيق الإصلاحات التجارية ، حيث مازالت العديد من الحكومات تختلف في سن اصلاحات مباشرة أحيانا، وتحرير تجارتها يمكن ان يكون لها تأثير طويل الأمد على النمو والتقدم[2].

[1] Dr. Saud E Al Malaq, First GCC China Buiness Forum Ministry of Commerce and Industry Kingdome of Saudi Arabia Manama, Kingdom of Bahrain, 23-24-March-2010, P 6

[2] تقرير تمكين التجارة ، المنتدى الاقتصادي العالمي، ص 02.

جدول (01-02): ترتيب الدول في مؤشر كفاءة التجارة لعام 2014من بين 138دولة

البلد	المرتبة	كفاءة التجارة	منها النفاذ إلى الأسواق			كفاءة وشفافية الإدارة في الحدود	البنى التحتية				البيئة التشغيلية
			المؤشر العام	النفاذ للسوق الأجنبي	النفاذ للسوق المحلي		المؤشر العام	توفر وجود البنى التحتية للنقل	توفر وجود خدمات النقل	توفر واستخدام (ITC)	
سنغافورة	1	5.9	5.5	3.9	7.0	6.3	6.1	6.5	5.7	6.2	5.8
الإمارات	16	5.0	3.2	1.6	4.9	5.0	5.8	6.5	5.1	5.6	5.3
قطر	19	4.9	3.8	1.7	5.9	4.5	5.1	4.4	5.3	5.6	5.7
عمان	31	4.7	3.8	5.9	4.5	4.4	5.3	4.4	4.3	4.7	5.2
البحرين	33	4.6	3.5	5.2	4.8	4.4	4.3	4.4	5.4	5.8	5.0
الأردن	40	4.4	4.0	4.8	4.3	4.4	4.5	3.7	4.2	4.0	4.6
المغرب	43	4.4	3.3	4.3	4.2	4.3	4.2	4.3	4.3	4.1	4.5
السعودية	48	4.3	3.9	1.8	4.7	4.3	4.3	4.1	4.5	5.0	4.7
الكويت	74	4.0	3.2	1.8	4.5	4.1	4.1	3.6	3.9	4.6	4.2
تونس	76	3.9	3.9	3.5	4.2	3.9	3.7	3.4	3.9	3.8	4.0
لبنان	82	3.8	3.8	3.4	4.1	3.9	3.7	3.8	3.6	3.6	3.7
مصر	97	3.6	3.3	3.3	3.3	3.5	4.0	3.8	4.0	4.2	3.7
ليبيا	106	3.5	4.8	2.6	7.0	3.5	2.8	2.6	2.8	3.0	3.1
الجزائر	120	3.5	2.8	2.3	3.4	3.6	2.9	2.7	3.4	2.6	3.3
اليمن	128	3.0	3.6	2.5	4.7	3.1	2.5	2.1	3.2	2.1	2.9
موريتانيا	129	3.0	3.3	3.0	3.5	3.0	2.5	2.1	2.8	2.6	3.3

المصدر: تقرير تمكين التجارة، 2014 مصدر للمنتدى الاقتصادي العالمي ص:14، نقلا عن الموقع:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GETR14_NewsRelease_AR.pdf

يوضح الشكل التالي أن الاقتصادات الدول العربية من بين 138 دولة الناشئة حيث تواجه تحديات هائلة في الوقت الذي تسعى فيه لتمكين التجارة والتقدم في المرحلة المقبلة من التنمية لديها وتتصدر الإمارات المرتبة الأولى عربيا حسب نتائج هذا المؤشر، وأكد التقرير أن بعض هذه الحواجز، مثل عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالتخليص الجمركي عبر الحدود، وتضمن التقرير عدد من النجاحات الاقتصادات مثل قطر وعمان، والتي تمكنت من تحسين ترتيبها من خلال تنفيذ اصلاحات واستثمارات مستهدفة.

المبحث الثالث: محاور ومؤشرات تسهيل التجارة وضرورة تطبيق نظام النافذة الواحدة

يمكننا قول أن الأطراف الرئيسة في تسهيل التجارة هي تلك العاملة في مجال تجارة الخدمات بوجه عام، بالإضافة إلى الإدارات والسلطات الحكومية، فهناك خدمات النقل وخدمات المالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات المهنية وكذا خدمات الجمارك.

الشكل(01-04): محاور التسهيل التجاري

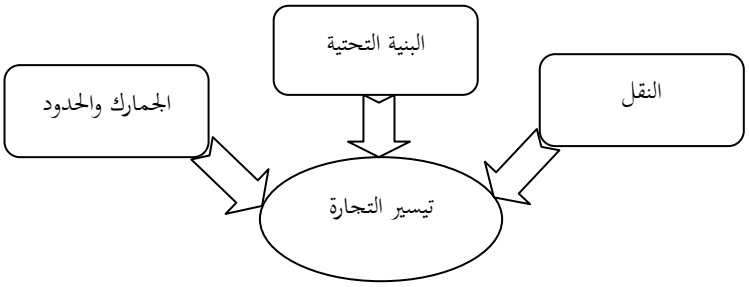

المصدر: عادل الغابري، تيسير التجارة في المنطقة العربية الواقع والتحديات، قسم التكامل الاقليمي شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة، 2014، ص 04. نقلا عن الموقع: http://css.escwa.org.lb/EDGD/6_7nov06/Ghassan%20boulbol%20session6.ppt

ويعد قطاع الخدمات (والذي يضم جمع الأنشطة المتعلقة بالمصارف، والاتصالات والنقل الجوي، والبحري، والبري، والسياحة، وغيرها من الأنشطة الخدمية) في غاية الأهمية في معظم الاقتصاديات على مستوى العالم ، فضلا عن ارتباطه الوثيق بالاستثمار الدولي والتجارية السلعية[1] فهي تتمثل في:

المطلب الأول: خدمات البنية التحتية

إن تطوير وسائل قطاع النقل وإدخال تحسينات سواء البرية أو البحرية أو الجوية يزيد من حركة التجارة الداخلية و الخارجية، كما الموارد البشرية ورفع كفاءتها مع تحديث للبنوك وادخال تكنولوجيا المعلومات في قطاع الخدمات كل هذا يزيد من التطور ولازدهار.

1-خدمات النقل والخدمات المهنية: إن للخدمات النقل أهمية بالغة في زيادة حركة التجارة، من خلال تنفيذ اليساسات التجارية في:

1-1- خدمات النقل: وتتمثل في:

[1] فهد بن يوسف العيتاني، الاتفاقية العامة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS)، مادة اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، ص 05.

1-1-1- النقل البري: يقتصر النقل البري على النقل الداخلي أو للبلدان التي لها حدود برية مع البلد المصدرة، او البلدان القريبة التي يتم الوصول لها عبر النقل البري، وهي نسبيا الوسيلة الأكثر جذبا بالنسبة لكثير من المنشآت من حيث الوقت والتكلفة، وذلك مقارنة مع تكاليف طرق النقل الأخرى[1].

❖ **واقع النقل في البلدان العربية:**

- ✓ كثافة شبكة الطرق ضئيلة، وضعف الربط بين المشرق والمغرب العربي.
- ✓ ضعف عوامل السلامة، وأساطيل النقل ذات أعمار عالية.
- ✓ تعريفات النقل غير محددة في معظم الأحيان.
- ✓ ضعف كفاءة الإدارة والتشغيل، وعدم تطور بعض القوانين والهياكل المؤسسية [2].

جدول رقم(01-03): ممرات النقل البري بين الدول العربية

الممرات	المسافة كم	الأيام في الطريق	تكاليف غير رسمية	إجمالي التكاليف	التكلفة دولار/كم
ممر 1 أ الأردن–السعودية–اليمن	2654 كم	6 يوم	$19	$356	$0.134
ممر 2 أ الأردن–مصر–ليبيا	2434كم	14.5 يوم	$55	$1214	$0.499
ممر 3 أ الإمـــارات–الســـعودية–مصر–ليبيا	2941 كم	12.59 يوم	$44	$1140	$0.388
متوسط لكل الممرات	2242 كم	7.92 يوم	$24	$ 529	$0.24

المصدر: عادل الغابري، مرجع سابق، ص 16.

1-1-2-النقل بالخطوط الحديدية:

عادة ما يستخدم النقل بالخطوط الحديدية كوسيلة وسيطة للنقل. وعلى وجه التحديد، عادة ما يقوم المسؤولون عن الشحن عبر البر أو البحر بتسليم الشحنة إلى وجهة وسيطة في محطة الخطوط الحديدية، ثم يتم تسليمها من قبل مزود لخدمة في المحطة إلى جهة وسيطة أخرى. بعدها، يقوم لمسؤول عن الشحن برا أو بحرا بتحميل الشحنة وتسليمها إلى الوجهة النهائية.[3]

[1] هيئة تنمية الصادرات، دليل التصدير في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 25.

[2] نبيل علي صفوت، إستراتجية مقترحة لتسهيل النقل والتجارة في المنطقة العربية، ندوة عن الاتفاقيات الدولية والعربية للنقل على الطرق ودورها في تطوير التجارة الخارجية العربية، القاهرة، 25-26 تشرين الأول/أكتوبر 2009، ص 03.

[3] هيئة تنمية الصادرات، مرجع سابق، ص 25.

❖ **واقع النقل على السكك الحديدية:**[1]

- عدم وجود سكك حديدية في نصف عدد الدول العربية.
- كثافة السكك الحديدية ضئيلة، وتدني مستويات الإنتاج في السكك الحديدية العربية.
- عدم قيام السكك الحديدية العربية بدور يذكر في نقل التجارة العربية البينية أو الركاب بين مختلف الدول العربية، ووجود سكك حديدية ضيقة في بعض الدول العربية.
- توسيع المشروعات القائمة وبناء خطوط جديدة، وتحسين اتفاقيات الربط السككي بين الدول العربية.

1-1-3-النقل الجوي:

يعتبر النقل الجوي هو الأسرع بين وسائل النقل، ويستخدم عادة لنقل البضائع القابلة للتلف والتي لها تاريخ صلاحية قصيرة الأمد، أو في حال وجود طلب لنقل الشحنة بشكل عاجل. وبالرغم من أن النقل الجوي يعد الأقصر من حيث وقت العبور، إلا أنه يعتبر الأعلى تكلفة على الإطلاق، فضلا على أن المساحة المخصصة فيه الشحن تعتبر محدودة. ومع ذلك، قد يكون النقل الجوي أقل تكلفة في حال كانت الشحنة أقل وزنا وحجما.[2]

❖ **واقع النقل الجوي في المنطقة العربية:**

- تطويرالعديد من الأساطيل الخاصة في الدول العربيةو التزامات بناء 21 مطارا في المنطقة العربية وتوسيعها بلغت كلفة تقارب 32 مليار دولار.
- في عام 2005، زادت قدرة الاستيعاب الإجمالية في المطارات في المنطقة العربية إلى 175 مليون راكب.
- متوقع أن تتخطى قدرة الاستيعاب الإجمالية للمطارات في المنطقة 400 مليون راكب سنويا.

1-1-4-النقل البحري:

يعتبر النقل البحري الطريقة الأكثر استخداما للنقل في التجارة الدولية، ويعد عادة الأقل تكلفة، ومع ذلك فإنه يتعين على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار أن النقل البحري قد يستغرق وقتا أطول من النقل عبر الجو أو البر، وهناك العديد من أشكال النقل البحري منها، ناقلات الحاويات وناقلات بضائع الصلب، وناقلات السوائل والمواد البترولية، إلا أن النمط الأكثر شيوعا في النقل البحري هو الشحن بالحاويات.[3]

[1] نبيل علي صفوت، مرجع سابق، ص 4.
[2] هيئة تنمية الصادرات، مرجع سابق، ص 24.
[3] نفس المرجع، ص 23.

❖ تفعيل التعاون العربي في مجال النقل البحري في المنطقة العربية:[1]

- ✓ توسيع مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي (الإسكوا، 2005) لتشمل كافة الدول العربية.
- ✓ تنسيق خطط ومشروعات الموانئ بين الدول العربية من خلال آلية مناسبة تفاديا للازدواجية والمنافسة الضارة، وتشجيع مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية للاستثمار[2] في مجال النقل البحري وخاصة بناء وامتلاك السفن الجديدة المتخصصة في نقل الحاويات والنفط والغاز والكيماويات والصب الجاف.

جدول رقم (01-04): مؤشر الارتباط بشبكة النقل البحري

الدولة	مقاس الارتباط بشبكة النقل البحري المنتظم (LCSI)							الترتيب العالمي
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الإمارات ع م	38.06	39.22	46.70	84.21	48.80	60.45	63.37	15
السعودية	35.83	63.24	10.66	45.04	47.44	47.30	50.43	17
عمان	23.33	23.64	20.28	30.42	30.42	45.32	48.52	19
مصر	42.86	49.23	50.01	28.26	52.53	51.99	47.55	20
لبنان	10.57	12.53	25.51	45.37	28.92	29.55	30.29	39
الأردن	11.00	13.42	12.98	30.01	16.37	23.71	17.79	60
سوريا	8.54	11.84	11.29	16.46	12.72	11.03	15.17	68
اليمن	19.21	10.18	9.39	14.20	14.44	14.61	12.49	75
السودان	6.95	6.19	5.67	14.28	5.38	9.28	10.05	82
الكويت	5.87	6.77	4.14	6.22	6.14	6.54	8.31	95
البحرين	5.39	4.43	4.44	5.99	5.75	8.04	7.83	99
قطر	2.64	4.23	3.90	3.59	3.21	2.10	7.67	100
العراق	1.40	1.63	4.06	2.61	1.20	5.11	4.19	132
فلسطين	--	--	--	--	--	--	--	---

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "تسهيل النقل في منطقة الإسكوا "حول تسهيل التجارة والنقل"، 1-4 آذار مارس 2014، بيت الأمم المتحدة بيروت، ص 07. نقلا عن الموقع: http://css.escwa.org.lb/edgd/1474/d2s4-2.pdf

❖ تفعيل التعاون العربي في مجال النقل الجوي في المنطقة العربية:[3]

فقبل التفكير في إنشاء طرق جوية جديدة أو مد شبكة الطرق الجوية الحالية أو استخدام نظام تقني ملاحي جديد فلا بد قبل الشروع في مد شبكة الطرق الجوية أو تزويدها بنظم الملاحة الجوية الحديثة من

[1] نبيل علي صفوت، مرجع سابق، ص 05.

[2] سميرة إبراهيم أيوب، اقتصاديات النقل (دراسة تمهيدية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 17.

[3] الهيئة العربية للطيران، ورقة 5 عمل دعم اقتصاديات تشغيل النقل الجوي العربي، الاجتماع الثامن والعشرون للجنة النقل الجوي، جامعة الدول العربية، الرباط 1-3 نوفمبر 2011، ص 1.

إجراء تحليل دقيق لنشاط الطرق الجوية الحالية لإمكان إعادة النظر في تخطيطها وتعديل برنامج تشغيلها ويقتضي ذلك تقييم جميع قطاعات الشبكة وترتيبها تبعا لعدد الرحلات الأسبوعية المسيرة بكل طراز والحمولة المعروضة والحركة المنقولة، ومعامل الحمولة وإيرادات وتكاليف ونتائج التشغيل وغيرها من القطاعات لأهميتها بالنسبة لكل من هذه المؤشرات وبذلك يمكن التمييز بين الطرق الجوية الغنية بالحركة والإيرادات.

لإمكان تحديد النقاط الملائمة لشبكة طرق النقل الجوي العربي، يجب أولا معايرة أوزان نقاط شبكة الطرق الجوية العالمية، لتحديد أهميتها النسبية. وتختلف أهمية هذه النقاط تبعا لمقدار ما تحظى به من عوامل موائمة لنمو حركة النقل الجوي، و لأجل تحقيق ذلك يجب القيام ب:[1]

- ✓ تحقيق الاستغلال الأمثل للمطارات وتوزيع الأدوار فيما بينها في المنطقة العربية.
- ✓ التوسع في تكوين تحالفات أكبر بين شركات الطيران العربية، وفتح الأجواء لشركات المنطقة وإعداد مناخ تنموي مناسب ووضع استراتيجية تشغيلية وتسويقية متطورة للاستفادة من الامكانيات المتاحة.
- ✓ تقليص الحواجز التنظيمية والإجرائية أمام النقل الجوي واتخاذ تدابير أخرى لتسهيل النقل.

الشكل رقم (01-05): انشاء وتفعيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل التجارة

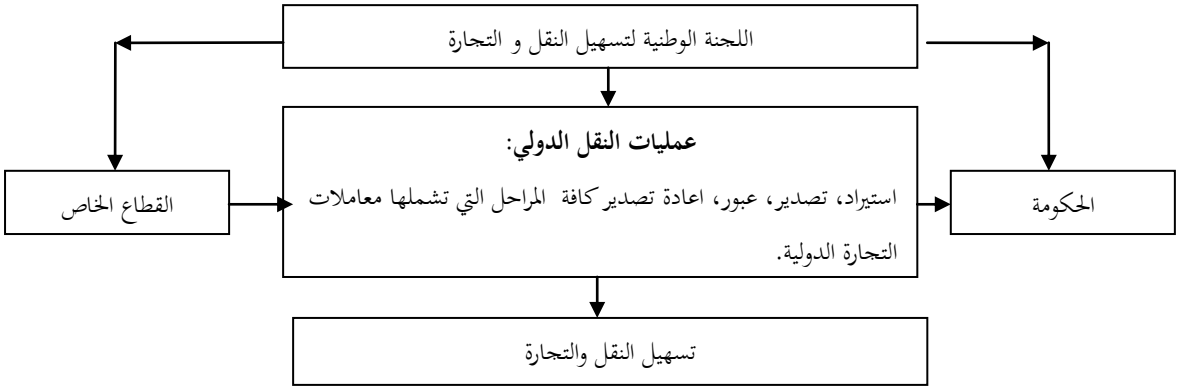

المصدر: نبيل علي صفوت، مرجع سابق، ص 08.

- ✓ توفير منتدى وطني لتسهيل وترشيد الإجراءات والممارسات والوثائق المستعملة في التجارة الخارجية.
- ✓ اقتراح مسودة، لأغراض موافقة الحكومة، تتناول خطط العمل لتسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بالنقل والتجارة. تقديم توصيات إلى الحكومة بخصوص الاستثمارات المستقبلية لأغراض تطوير النقل والتجارة ومتابعة تنفيذها.

[1] نبيل علي صفوت، مرجع سابق، ص 7-8.

❖ **استكمال الخطوات نحو اعتماد وتنفيذ اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية:**

يعد نظام النقل المتعدد الوسائط تكنولوجية جديدة في مجال النقل مصمما لتسهيل انتقال السلع بين نقطتين في بلدين مختلفين بموجب نظام واحد للمسؤولية القانونية، وهو نظام للنقل عبر الحدود، يستهدف تسهيل تدفق حركة النقل، باستخدام وسائط نقل مختلفة منسقة وفق منهج ثابت ومستقر.[1]

2– الخدمات المهنية: وهي تؤثر بشكل مباشر على تسهيل التجارة، لأنها الخدمات التي يقدمها الخبراء والمستشارون في مجالات مختلفة، مثل الشؤون القانونية وغيرها من المهن التي تساعد كثيرا في مجال التصدير والإستيراد[2].

3–الخدمات المالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات: إن تنشيط قطاع الأعمال الدولي عن طريق تعزيز التجارة والاستثمار، وفتح الأسواق للسلع والخدمات والتدفق الحر لرؤوس الأموال، حيث يلعب قطاع الخدمات دورا هاما في اقتصاديات الدول العربية حيث يساهم في كفاءة القطاعات الاقتصادية الأخرى وفي الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل العمالة:

3–1– الخدمات المالية: يعتبر قطاع خدمات المال والتأمين من أهم من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ناحية أخرى فإن النظام المصرفي المتطور يحسن من كفاءة القرارات المالية، ويوزع الموارد بشكل أفضل، ويضمن إستقرار تدفق الأموال لمختلف القطاعات الاقتصادية ويسارع في العوامل المؤدية إلى النمو، كما يوجد علاقة إرتباط قوية بين مستوى التطور المصرفي وتحقيق النمو الاقتصادي لأن خدمات هذا النظام الشاملة في الدفع وتسهيل التجارة[3]، كما أن الخدمات المصرفية لها دورا مهما في العمليات المتعلقة بالدفع والائتمان، حيث تنعكس كفاءتها على إنجاز التجارة ولا تقل خدمات التأمين أهمية، وتجدر الإشارة أن قيمة التأمين تكون طبقا للمسافات والنوعية السلع المشحونة وحالة الأمن،[4] ومن بين وسائل الدفع :

3-1-1- **الإعتماد المستندي:** وهو تقنية تعمل على تسهيل المبادلات التجارية الدولية، والتي تمكن من تسوية الالتزام الملقى على عاتق المستورد مقابل حصوله على الوثائق والمستندات الخاصة بالبضاعة محل العقد، حيث بعد التأكد من تطابق الوثائق شكلا وضمونا مع ما جاء في نص العقد يتم بموجب ذلك تحويل مبلغ الصفقة من بنك المستورد إلى بنك المصدر، على أن مدى مطابقة الصفقة للشروط من عدمه فالأمر يحول للبنكين الوسيطين

[1] محمد زنبوعة، أثر تفعيل النقل المتعدد في تنمية التجارة البينية العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد –22 العدد الثاني – 2006، ص 250.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تسهيل التجارة بالإشارة إلى بعض الدول العربية، مرجع سابق،ص 22.

[3] طلال الهزايمة، القطاع الفرعي(البنوك) استنادا على جداول المدخلات والمخرجات في الأردن، الأدرن، 19 سبتمبر 2015، ص 02.

[4] United Nations, Economic Commission for Africa (ECA) African Trade Policy (ATPC), Trade Facilitation to integrate Africa into the World Economy, 2004.

للفصل فيه كونهما المخولان لقبول أو رفض المستندات فيتم الدفع للمستفيد بناءا على توافر الشروط، بينما يتم إرجاء التسديد أو إلغاؤه في حال عدم التطابق الكلي أو الجزئي للمواصفات المنصوص عليها في العقد.[1]

3-1-2- ضمان إئتمانات التصدير: نتناول هذا العنصر وفق ما يلي:

✓ **مفهوم ضمان إئتمانات التصدير:** يربط المفكرين الاقتصاديين والعاملين في قطاع التأمين في العالم ضمان إئتمانات التصدير بدرجة أساسية بالاختلالات الداخلية للدول والمؤسسات في البلدان النامية على حدى السواء، يحث يركزون على الصعوبات التي يواجهونها في إيجاد تأمين بأقساط معقولة لتغطية أخطار التجارة الدولية، التي عادة ما تكون وراء الفشل في الأسواق الدولية[2].

ويعرف "باستيا" ضمان إئتمانات التصدير بأنه " شكل من أشكال التأمين يقوم بضمان الأخطار التي قد يتعرض لها المتعامل الاقتصادي في الأسواق الدولية، ويكمن هذا الضمان في تأمين القرض الذي يقدم للمستورد، بحكم أن غالبية المبادلات التجارية الدولية لايتم تسديدها فورا حتى ولو ليوم واحد، وبالتالي فإنها تتم بآجل، مما يجعل ضمانها مهم لتفادي الأخطار الممكن حدوثها"، إذا الشيء المؤمن هنا هو القرض.

✓ **أهمية ضمان ائتمان الصادرات:** يمكن إبراز أهمية ضمان ائتمان الصادرات فيما يلي[3]:

- **حماية المصدر من أخطار الدفع في صفقات التصدير:** فعملية البيع إلى الخارج تقتضي شروط ائتمانية أكثر مخاطرة من البيع في السوق المحلي، نتيجة صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة حول المشترين والموردين الأجانب، وقدرتهم المالية من جهة، وكذا لحالة عدم التأكد، أو عدم اليقين التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة ثانية.
- **تمويل العملية التصديرية:** [4] عندما لا يكون المورد في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه، "حيث يعد مصدرا هاما في التمويل الخارجي للدول النامية، فقد بلغت مع بداية التسعينات قروض الصادرات المؤمنة طويلة الأجل (5/1) من مديونية الدول النامية الإجمالية، في حين بلغت قروض الصادرات المؤمنة قصيرة الأجل (2/1) من مديونية الدول النامية قصيرة الأجل"

[1] عبد الحق بوعتروس، مسؤولية البنك فاتح الإعتماد عن عدم مطابقة البضاعة للمواصفات المذكورة في عقد الإعتماد المستندي، الملتقى الاول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل الجزائر، جوان 2005، ص 02.

[2] وصاف سعيدي، ضمان إئتمانات التصدير في البلدان النامية COTUNACE التونسية نموذجا، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، دون تاريخ، ص 03.

[3] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 04.

[4] محسن فتحي عبد الصبور، قواعد التصدير في النظام التجاري العالمي الجديد، ط 1 ، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، 1997، ص 08.

- ترفع وثيقة التأمين من **جودة كمبيالة التصدير**، و ترفع من جدارة المصدر في الحصول على الائتمان، مما يؤدي إلى تحريك رؤوس الأموال التي لم يكن من الممكن إتاحتها بطريقة أخرى.
- **توفير شروط أفضل في مجال المنافسة** مع المنتجات المثيلة في الأسواق الدولية من خلال تقديم شروط دفع ميسرة للمشتري.
- **تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير** المغطاة بالضمان طالما أن المتداولين لهذه الأوراق مطمئنون للحصول على قيمتها عند استحقاقها وآمنون خطر الرجوع عليهم عند الوفاء بها.
- **تشجيع التصدير**: لأن التطور الاقتصادي يسمح بالتخلص من فائض الإنتاج في حالة تشبع السوق المحلي بضمان دين المصدر، يدفعه إلى التصدير رغم وجود مخاطر عدم الدفع التي قد تؤثر سلبا على المصدر.
- **توفير شروط أفضل في مجال المنافسة** مع المنتجات المثيلة في الأسواق الدولية من خلال تقديم شروط دفع ميسرة للمشتري.، لأن المؤسسات المؤمنة هي أبعد ما تكون من الإفلاس لأن تعويض الخسائر عند حدوث الكوارث، يحمي المؤمن من الخطر بتحويله إلى شركة التأمين بمقابل ذلك تدفع المؤسسات المصدرة أقساط لشركة التأمين .
- **إدارة هيئات الضمان للمنازعات**[1] التي قد تحدث بين المصدر وزبونه الأجنبي،أين تكون القوانين و الأحكام واستعمالاتها غير معروفة ، مما يجعل دور هذه الهيئات مهما لإزالة الكثير من الصعاب على المؤمن، من خلال التكفل بهذا الجانب.
- **تحفيز القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الائتمانية** اللازمة لتمويل التجارة الخارجية دون الحاجة إلى قيام البنوك المركزية بمنح الضمانات اللازمة أو دون الحاجة إلى اشتراط توفر اعتماد مستندي معزز كوسيلة مقبولة للدفع.

2-خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[2]: قامت العديد من المنظمات خلال السنوات الماضية بتقديم توصيات بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال فهي تتضمن أي جهاز اتصال أو تطبيقات تشمل الإذاعة التلفزيون الهواتف الخلوية، والكمبيوتر وشبكة الأجهزة والبرامج بالإضافة إلى مختلف التطبيقات المرتبطة بها...إلخ، تلعب الخدمات دورا رئيسيا في التجارة الدولية وتسهيلها، من بداية سلسلة الإمدادات الدولية، ومرورا

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 05.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تحرير التجارة في الخدمات-الاتصالات دراسة حالة مصر، والأردن ولبنان، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 03.

إلى الجهة الناقلة للسلع، وكيفية مواجهة المشكلات على الحدود الدولية،[1] حيث أن تبادل المعلومات والوثائق إلكترونيا أدى إلى خفض التكاليف والوقت، وزيادة المنافسة.[2]

2-1-تعريف خدمات تكنولوجيا المعلومات: لا يوجد تعريف واضح وشامل لها فحسب التعريف الدولي فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي تلك النشاطات الاقتصادية، التي تساهم في جعل المعلومات مرئية ثم معالجتها، وتخزينها ونقلها بطرق إلكترونية[3].

2-2-تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التجارة: قبل الولوج إلى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات سنتطرق إلى شيء من الإيضاح للإدارة الإلكترونية فهي منظومة متكاملة وفضاء رقمي يشمل كل الأعمال الإلكترونية [4]فالحكومة الإلكترونية هي قدرة القطاعات الحكومية المختفة على إدارة الخدمات الحكومية بما ييسر توفيرها وتقديمها للمواطنين بوسائل إلكترونية وبسرعة وقدرة عالية وبتكاليف ومجهود.[5] فهي تحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة:

الشكل (01-06): منظومة المصطلحات ذات العلاقة بالحكومة الإلكترونية

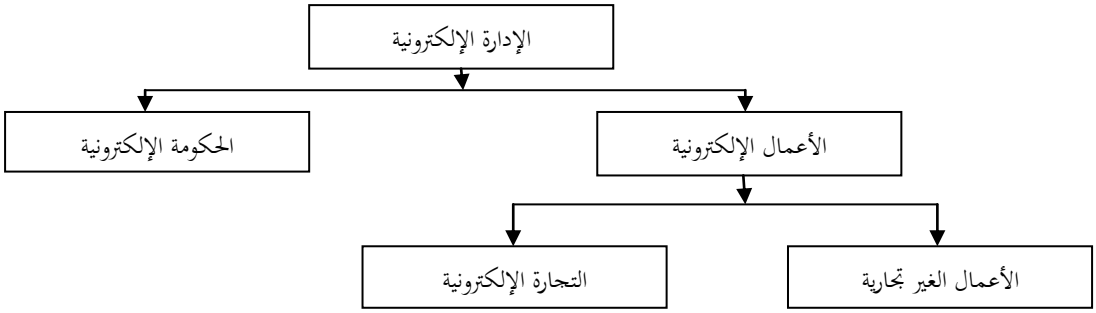

المصدر: عادل حرحوش المفرجي وآخرون، الإدارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 16.

✓ **التجارة الإلكترونية:**

وقد عرفها البعض على أنها "هي نشاط تجاري يتم بفضل إجراءات تكنولوجية متقدمة، متعلق بتنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات، عن طريق استعمال شبكات الاتصال والشبكات التجارية الأخرى من خلال معاملات رقمية تتم في وقت قياسي يساهم في تفعيل الدورة الاقتصادية ويسهل تعاملاتها.

[1] أحمد خالد العلجوني، التعاقد عن طريق الانترنت، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 16.

[2] حسن عماد مكاوي، محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2000، ص 6.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونتكاد)، الشراكة لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، 2010، ص 02. نقلا عن الموقع: www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/.../D-IND-ICT_CORE-2010-PDF-A.pdf

[4] محمد الصيرفي، نظم المعلومات، ط 1، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص 20.

[5] فريد النجار، الاقتصاد الرقمي: الانترنيت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، ط1 ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 18.

❖ **العمليات الرقمية:**[1] وهي جميع العمليات التي تتم بوسائط تكنولوجيا رقمية، والتي في أغلبها تتم عبر شبكة الانترنيت والشبكة العنكبوتية العالمية.

❖ **العمليات التجارية:**[2] وتعني هنا العمليات التبادل القيم(والمتمثلة بوسائط النقد المختلفة: كالأموال وبطاقات الاعتماد والشيكات) بين الأفراد مقابل بضائع وخدمات.

✓ **خصائص التجارة الإلكترونية:**[3]

- خفض كلفة البحث عن المنتج، وسرعة المقارنة بين البدائل، وإتاحة التفاعل بين البائع والمشتري، وبمواصفات يحددها المشتري.
- خفض الأسعار: تقليص دور الوسطاء العروض الخاصة، وحسين خدمات ما بعد البيع، إزالة الحواجز الجغرافية واللغوية الوصول إلى السوق العالمية،[4] وعدم وجود مكان جغرافي محدد يلتقي فيه البائعون والمشترون.
- التجارة الإلكترونية تساعد على انجاز العديد من الصفقات والمعاملات بسهولة ويسر دون أن يتطلب ذلك انتقال البائع أو المشتري إلى حيثما تعرض هذه المنتجات والخدمات.
- تشكل التجارة الالكترونية عاملا محفزا للشركات المتعاملة معها كي تطور خدماتها التجارية بشكل مستمر، فالمنافسة هنا تتخذ أشكالها، ذلك أن الشركة مع زيادة الأسواق المتاحة أمامها يزداد عدد منافسيها في الوقت نفسه وهي مضطرة لمواجهة المنافسة في الأسواق الكبيرة كي تساعد على تطوير القدرات التنافسية.

✓ **أنواع التجارة الالكترونية:**مكن توضيح أنواع التجارة الالكترونية باستعمال المصفوفة التي استعملها كوبل (Coppel) وذلك من خلال:

[1] علي فلاق، محمد بولصنام، آثار التجارة الالكترونية على الاقتصاد، الملتقى الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، دون تاريخ، ص ص 3- 4.

[2] إبراهيم أبو الهيجاء، التعاقد بالبيع بواسطة الانترنت، ط1، الدار العلمية الدولية ومكتبة دار الثقافة للنشر التوزيع، عمان، 2002، ص 04.

[3] طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر، 2003، ص 10.

[4] عماد الصابوني، تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الاقتصاد الجديد، ندوة الثلاثاء الاقتصادية،جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 25 كانون الثاني 2011، ص 37.

الشكل رقم(01-07): تطبيقات الانترنت في الأنشطة التجارية وتبادل المعلومات

	حكومة	شركة	مستهلك
حكومة	حكومة لحكومة G2B	حكومة لشركة G2B	حكومة لمستهلك G2C
شركة	شركة لحكومة B2G	شركة لشركة B2B	شركة لمستهلك B2C
مستهلك	مستهلك لحكومة C2G	مستهلك لشركة C2B	مستهلك لمستهلك C2C

المصدر: إبراهيم العيسوي، التجارة الالكترونية، ط1، المكتبة الأكاديمية القاهرة، 2003، ص 15.

وطبقا لهذه المصفوفة، هناك تسعة أنواع من التطبيقات الانترنت على الأنشطة التجارية وعلى أنشطة تبادل المعلومات وهي[1]:

- التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية بعضها البعض (G2G)، ويمكن أن تشمل هذه التعاملات تبادل المعلومات والتنسيق بين الأجهزة الحكومية، ولكنها يمكن أن تشمل أعمالا ذات طابع تجاري كأن تؤجر هيئة الأوقاف أراض أو شقق لوزارة أخرى من وزارات الدولة.
- التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية والشركات (G2B)، حيث تستخدم الحكومة الانترنت في إرسال المعلومات إلى الشركات واستقبالها، كالمعلومات الخاصة بالضرائب والجمارك والأوضاع النقدية وما إليها.
- التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية والمستهلكين (G2C)، وذلك لتبادل المعلومات الخاصة بحماية المستهلك مثلا، أو لتقديم خدمات تعليمية أو ثقافية من الحكومة إلى المستهلكين أو لبيع الإحصاءات للباحثين، وللإعلان عن الوظائف.
- التعاملات فيما بين الشركات والأجهزة الحكومية (B2G)، مثلا عندما تطلب الشركات من الأجهزة الحكومية معلومات عن شروط الترخيص بإقامة مشروعات في مناطق معينة، أو عندما تقدم الشركات عروضها في المناقصات الحكومية.
- التعاملات فيما بين الشركات بعضها وبعض (B2B)، مثلا عن طريق قيام شركة ما باستخدام الشبكة للحصول على طلبياتها من الموردين واستلام الفواتير وتسويتها.
- التعاملات فيما بين الشركات والمستهلكين (B2C) فهي تتساوى مع التجارة الالكترونية بالتجزئة (Electronic retailing)، حيث شهد هذا النوع من التجارة الالكترونية نموا واتساعا متسارعين منذ

[1] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص ص 14-17.

ظهور الويب (www)، وتوجد اليوم عبر الانترنت المئات من مراكز التسويق التي تعرض كافة أنواع السلع بدءا بقالب القاتو (Cake) [1].

- التعاملات من المستهلك إلى الحكومة (C2G)، مثل قيام الأفراد بسداد الضرائب أو رسوم تجديد رخص السيارات للحكومة عن طريق الانترنت، والتقدم لشغل الوظائف المعلن عنها في مواقع الحكومة وغيرها من المواقع على الانترنت.
- التعاملات فيما بين المستهلكين والشركات (C2B)، كالبحث عن أفضل المنتجات والمقارنة بين أسعار منتجات المختلفة من خلال تصفح مواقع هذه الشركات، أو مواقع الأسواق الحكمية أو الافتراضية أو الظاهرية على الانترنت وكذلك بالدخول في مزادات على "الخط مباشرة".
- التعاملات فيما بين المستهلكين أنفسهم (C2C)، ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك إنشاء شركة E.Bay.com مواقع يمكن للمستهلكين من خلالها تبادل عدد ضخم من السلع والخدمات فيما بينهم مباشرة، أي دون أي تدخل من الوسطاء[2].

✓ **واقع التجارة الإلكترونية في الدول العربية:**[3] طرأت عدة تطورات إيجابية على البنية الأساسية للاتصالات في العالم العربي، حيث أظهر معدل انتشار الإنترنت في المنطقة نموا سنويا بنسبة 22% خلال الفترة 2005 – 2012، بما يتجاوز المتوسط العالمي البالغ 12.4%.

وخلال منتصف عام 2013، أطلقت جميع الدول العربية، باستثناء ثلاث دول، خدمات الجيل الثالث للهاتف النقال. وتبوأت اللغة العربية المرتبة السادسة بين اللغات الأكثر وهناك تفاوت كبير في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول العربية، بما يشكل ثغرة أساسية في الدعم اللوجستي المناسب للتجارة الإلكترونية في العالم العربي. وتتمثل أبرز التحديات في توفير النفاذ إلى خدمات الإنترنت ذات الحزمة العريضة، وارتفاع كلفة استخدامها، وضعف الثقة والأمن بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعف الأطر التنظيمية والقانونية، والفجوة في خدمات التوصيل والبريد وفي وجود عناوين واضحة للتوصيل، وفي المهارات البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشحن. ومن شأن إحداث تقدم في مختلف هذه المجالات أن يعزز فرص تطوير قطاع التجارة الإلكترونية، وكذلك القطاع التجاري التقليدي بشكل عام.

[1] بشير عباس العلاق، تطبيقات الانترنت في التسويق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص 153-154 .

[2] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 17.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، "الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للعام 2013، يونيو 2014، ص 12.

3-دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل وسرعة تنقل البضائع: تستخدم تكنولوجيا المعلومات في اللوجستيات الدولية:

- تحسين تدفق الوثائق والمعلومات.
- تتبع البضائع وحركة النقل.
- تجميع البضائع والمزادات.

المطلب الثاني: مؤشرات تسهيل التجارة

ما انفكت الدول تحاول قياس تيسير التجارة كجزء من تصميم سياساتها الاستراتيجية، ويكمن الهدف الأساسي لهذا القياس في مقارنة الأداء الذاتي وأساليب العمل مع أداء وأساليب عمل المنافسين قادة المجال، أو مع الممارسات المثلى بغرض تحديد مستويات الأداء المراد تحقيقها. وتحتاج عملية قياس الأداء إلى استخدام مؤشرات تصف مستوى تيسير التجارة ووجوده فعليا على صعيد قطري. وتستخدم مؤشرات تيسير التجارة أيضا في تقييم الوضع القائم بغرض التعرّف على المشكلات والعوائق الخانقة وتحديد مواضعها، أو قياس الأداء ضمن وضع يخضع لمراقبة مستمرة، أو تقييم مشروع محدد يتمتع بمؤشرات تتيح تقييم تحقيق الأهداف والغايات من عدمه.

توفر لدول كثيرة نطاق من المؤشرات ومجموعات البيانات الخاصة بتيسير التجارة. ولكن اختيار المؤشرات المناسبة يعتمد على الاستخدام المراد. حيث يمكن التفريق بين المؤشرات المستخدمة لأغراض قياس الأداء، أو لتحليل الوضع، أو تقييم الأداء وقياسه. ويتمثل الفارق بين هذه المؤشرات في مستوى التقييم وتفاصيله إضافة إلى تعريف البيانات والمصادر.

ونظرا لتمتع موضوع التجارة بأبعاد متعددة، يجب الأخذ بالحسبان مجموعة من التأثيرات المناسبة لقياس مستوى تيسير التجارة ووجوده. قد تتجلى مظاهر تيسير التجارة في تأثيرات متنوعة مثل انخفاض حالات التأخير على المعابر الحدودية، أو تحسُّن عملية استهداف الشحنات ذات المخاطر، أو ارتفاع إنتاجية الموظفين، أو تعبئة المستندات على الإنترنت. إذن مؤشرات تيسير التجارة هي مؤشرات تصف جوانب مختلفة من تيسير التجارة وتفسرها.

وتميل أكثر المؤشرات استخداما إلى التركيز على الجوانب التالية:[1]

- ✓ الزمن اللازم لإتمام إجراءات أو عمليات رئيسية، مثل الافراج عن السلع على المراكز الحدودية، وكذا التكاليف، التي عادة ما تأتي على هيئة تكاليف نقل أو شحن.

[1] لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، مؤشرات تيسير التجارة، مرشد تنفيذ تيسير التجارة، 2012، نقلا عن الموقع:
http://tfig.itcilo.org/AR/contents/measuring_trade_facilitation.htm

- ✓ عدد المستندات، مثل المستندات المطلوبة لتخليص السلع، وتوافر البنى التحتية اللازمة للنقل وخدماته.
- ✓ انتشار حكم القانون أو مستوى الفساد.

- **مجموعات البيانات وأساليب جمعها:** تتوفر لهذه المؤشرات مصادر بيانات وأساليب جمع مختلفة. وفيما أدناه لمحة مختصرة عن مصادر البيانات وأساليب جمعها، مجموعات البيانات والتقارير.
- **مزاولة الأعمال/ التجارة عبر الحدود:** المنظمة المسؤولة: مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي (IFC).تقيس عدد المستندات والفترة والتكاليف اللازمة لاستيراد وتصدير شحنة بحجم حاوية 20 قدما، إن مؤشر المتاجرة عبر الحدود هو مؤشر مركب يستند إلى البيانات الناتجة عن الدراسات الاستقصائية المنفذة في جميع أرجاء العالم، حيث تُنشر تصنيف الدول والنقاط التي حققتها سنويا منذ عام 2004، ولكن لا يمكن المقارنة بين نتائج جميع السنوات بسبب التغير الذي طرأ على أسلوب جمع البيانات.
- **مؤشر الأداء اللوجستي:** المنظمة المسؤولة: دائرة التجارة الدولية لدى البنك الدولي وتقيس وتوفر نوعية اللوجستيات وخدمات النقل الرئيسية، والخدمات الحكومية. مؤشر الأداء اللوجستي هو مؤشر مركب يستند إلى بيانات موضوعية تؤخذ من الدراسات الاستقصائية المنفذة بشأن المشغلين في جميع أنحاء العالم، وينشر البنك الدولي تقريرا سنويا حول تصنيف الدول والنقاط التي أحرزتها[1].
- **مؤشرات البنك الدولي بشأن الحوكمة(WGI)**:المنظمة المسؤولة: مجموعة البنك الدولي وتلخص مؤشرات البنك الدولي بشأن الحوكمة (WGI) الآراء المتعلقة بنوعية الحوكمة بأن تقيس أبعاد الحوكمة الستة، وهي: 1) التعبير والمسائلة،2) الاستقرار السياسي ونبذ العنف، 3) فاعلية الحكومة، 4) نوعية الأنظمة والقوانين، 5) حكم القانون، 6) ضبط الفساد. وأحيانا، يُستخدم مؤشرا "حكم القانون" و "ضبط الفساد" في سياق تيسير التجارة بهدف تقييم انتشار حكم القانون. وهذه المؤشرات هي مؤشرات مركبة مأخوذة من مصادر بيانات ومؤشرات متعددة جمعتها مؤسسات مختلفة منذ عام 1996.
- **تقرير "لمحة عن الحوكمة"الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية":** المنظمة المسؤولة: مديرية الحوكمة العامة والتنمية الإقليمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.يقيس التقرير الإطار السياسي والمؤسسي للحكومة إضافة إلى عائداتها ونفقاتها وفرص العمل والتعويض، يجمع تقرير "لمحة عن الحوكمة" 60 مؤشرا، إن مؤشري "الشفافية في الحوكمة" و "الحوكمة التنظيمية" يعكسان جانبين من الجوانب المتعلقة بتيسير التجارة، وهما الإفصاح عن المعلومات والوصول إلى المعلومات، وتجمع البيانات اللازمة لإعداد تقرير

[1] المرجع أعلاه

"لمحة عن الحوكمة" عن طريق الدراسات الاستقصائية التي تنفذها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتقتصر هذه البيانات على الدول الأعضاء والدول التي تتمتع بصفة مراقب في المنظمة.

- **الدراسات الاستقصائية لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بشأن حوكمة الطرقات:**[1]

المنظمة المسؤولة: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، (WAEMU) ومركز التجارة لغرب إفريقيا.

تنشر هذه الدراسات الاستقصائية بيانات حول نقاط التفتيش، والرشاوي، وحالات التأخير على ممرات النقل الرئيسية في غرب إفريقيا. وتستقى البيانات من مسوحات السائقين ومشغلي النقل، وتحدث كل ربع سنة.

- **دليل عمليات الأعمال الصادر عن شبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية (UNNExT):**

يقدم هذا الدليل نهجا تدريجيا لتحليل عمليات الأعمال. ويمكن استخدام هذا التحليل من أجل تحديد العوائق الخانقة الموجودة في عمليات وإجراءات التجارة، وترتيب أولويات مجالات التحسين، وتصميم الاستراتيجيات اللازمة لإزالة هذه العوائق.

- **الدليل الدولي لقياس أداء الجمارك الصادر عن منظمة الجمارك العالمية:** يقدم هذا الدليل أهداف عملية قياس أداء الجمارك والمنهجية اللازمة لإجرائها.
- **دراسة منظمة الجمارك العالمية بشأن وقت الإفراج:**هي عبارة عن أداة ومنهجية لقياس الأداء الفعلي لأنشطة الجمارك لارتباطها ارتباطا مباشرا مع تيسير التجارة على الحدود.

المطلب الثالث: التحديث واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الخدمات الجمركية

في غضون العقود القليلة الماضية، تطور مفهوم ووظائف النافذة الواحدة من نظام يعتمد على التشغيل الآلي إلى نظام يشمل الأهداف القطرية والإقليمية المتقدمة المتعلقة بتيسير التجارة، ونجد الآن في آسيا، وإفريقيا، والاتحاد الأوربي مشاريع كبيرة ماضية قدما في إنشاء منصات نافذة واحدة طُوِّرت البوابات الالكترونية للتجارة، وهي تعمل بمثابة مصدر للمعلومات المتعلقة بالتجارة.

يحصل الفساد عادة في الأوضاع التي تستخدم فيها ممارسات مهجورة وغير فعالة وحيث يجد العملاء ما يحفزهم على السعي لتجاوز إجراءات بطيئة وثقيلة من خلال تقديم الرشاوى ودفع رسوم التسهيل. لذا ينبغي للجمارك إصلاح أنظمتها، وقد ظهرت طرق جديدة لتحديث الجمارك وتطوير أدائها و إجراءاتها في محاولة لتبسيط وتخفيض التكاليف والوقت، ومن بين هذه الطرق نظام النافذة الواحدة وتتمثل في:[2]

[1] نفس المرجع

[2] ب.سيث، قياس أداء الجمارك، مدير الأبحاث والسياسات والتخطيط، تشرين الثاني نوفمبر، 2010، ص 06.

1- مفهوم النظام النافذة الواحدة: حسب منظمة الجمارك العالمية يعرف أنه أداة تتيح للأطراف المعنية بالتجارة والنقل تقديم المعلومات والوثائق من خلال منفذ موحد من أجل استيفاء جميع المتطلبات الرقابية الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير والعبور.

جدول (01-05): مؤشر الكفاءة اللوجستية لدول المشرق العربي وشمال افريقيا

	المشرق العربي	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
المؤشر الإجمالي	2.5	2.4
الجمارك	2.3	2.2
البنية التحتية	2.2	2.3
الشاحنات الدولية	2.5	2.4
تنافسية اللوجستية	2.4	2.3
التتبع	2.4	2.4
الوقت اللازم	2.8	2.9

المصدر: أحمد خليل حماد، تجربة الأردن في مجال تيسير التجارة ومفاوضات تيسير التجارة في منظمة العالمية للتجارة، اجتماع الخبراء حول تسهيل"التجارة والنقل في منطقة الإسكوا"،بيت الأمم المتحدة بيروت، 1-2 آذار /مارس 2011، ص 02.

2- الإجراءات المتبعة من الدول االمنطقة العربية بشأن النافذة الواحدة:[1] يكون بتبني نظام النافذة الواحدة أو صالة التخليص الواحدة لكافة الجهات المعنية بالتصدير والاستيراد وتوحيد اشتراطات وتنفيذ الاجراءات التالية:

- تبسيط الإجراءات على الحدود: سرعة الإفراج على البضائع، وتطبيق الوسائل الفعالة في اختصار الوقت: العمل على الاستفادة من تجارب الدول.
- استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التي من شأنها عدم تكرار أعمال الكشف والمبالغة في التأكد من سلامة البضائع.
- شهادة المنشأ: اجراءاتها متمثلة في:

✓ عمل منافذ الجمركية الحدودية وغيرها لمدة أسبوع 24 لسرعة استكمال دخول البضائع.

✓ التعاون والتنسيق بين الإدارات الجمركية فيما يتعلق بنظم الحوسبة في المنافذ الجمركية.

✓ إلغاء تبادل نماذج التوقيعات على شهادة المنشأ.

[1] محمد نسور، ورشة العمل الإقليمية حول:"تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة "، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 11-12جويلية 2007، القاهرة، ص 24.

3- أساليب تنفيذ نظام النافذة الواحدة:[1] ويجب تنسيق التعاون بين الجمارك وبين الجهات الحكومية المعنية بالتجارة الدولية، من أجل تسهيل حركة النقل البيانات التجارية الدولية، ومن أجل تيسير تبادل المعلومات عن المخاطر على المستويين المحلي والعالمي. ويعتبر إنشاء النافذة الواحدة مشروع إصلاح سياسي أساسي، يتضمن إعادة تصميم عملية الأعمال، وتبسيط المستندات، ومواءمة البيانات. يمكن أن يأخذ الانتقال من فكرة تمهيدية إلى التشغيل الحقيق للنافذة الواحدة فترة طويلة، حيث أن المشروع يشمل كثير من مراحل التنفيذ.

3-1-الجوانب الفردية في التنفيذ: تتضمن الجوانب الفردية في التنفيذ التخطيط للسياسات، ووضع الإطار القانوني والمؤسسي، والقيام بتحليل عملية الأعمال، وتبسيط المستندات التجارية، وتنظيم مواءمة البيانات للنافذة الواحدة، وإدارة المشروع، كما هو موضح في الشكل الموالي. وهذا مشروع ينفذ تدريجيا على مدار عدة سنوات. وإن التنفيذ الناجح يتطلب تعاوناً قوياً بين الأعمال والحكومات.

الشكل(01-08): نهج التدريجي لنظام النافذة الواحدة:

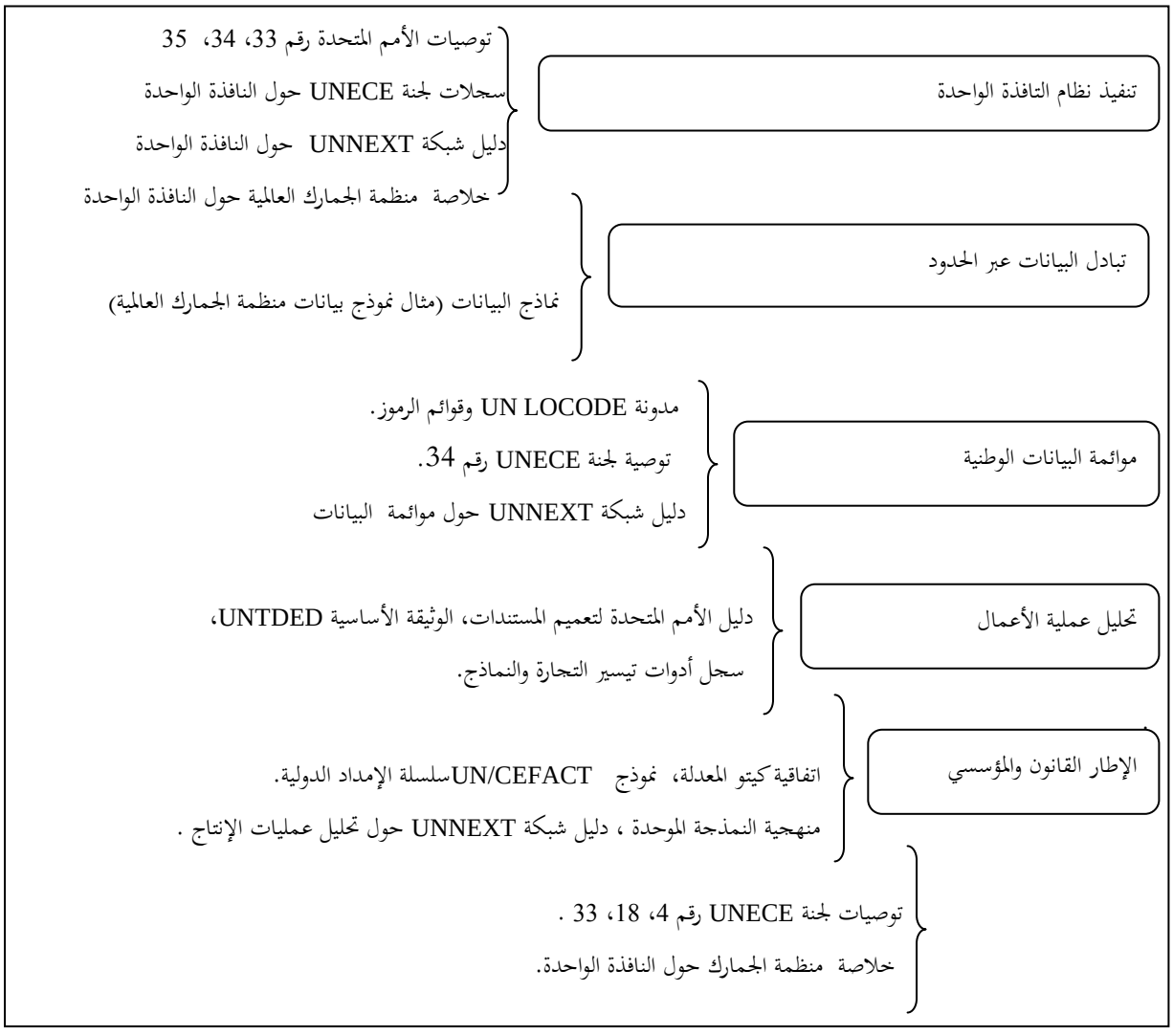

[1] لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لاوروبا (UNECE)، مرجع سابق.

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لاوروبا (UNECE)، مرجع سابق.

2-3-التخطيط للسياسات:هو مشروع وأداة مواتية لتيسير التجارة عبر الحدود، سيواجه صانعي السياسات كثير من التحديات والعوائق عند تحويل رؤية وأهداف النافذة الواحدة إلى واقع، وترتبط بقضايا التكنولوجيا وجوانب مرتبطة بالدعم السياسي، والالتزام طويل المدى من الإدارة العليا، والمنبر المؤسسي الموثوق للتعاون بين الوكالات، وإجراءات الأعمال القابلة للتنفيذ، النماذج الهندسية، والقبلية لتبادل البيانات والأعمال، والقوانين والنظم والمسائل المالية والإدارة الفاعلة لمشروع النافذة الواحدة.

3-3- الأدوات:[1] تحتاج هذه العملية لإشراف يتوخى الحذر. تنص التوصية رقم 33 الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا على موجهات مفيدة، خاصة ما يتعلق منها بتنظيم العمل التحضيري، مختلف الجوانب التي ينبغي أن تؤخذ خلاصة منظمة الجمارك العالمية بشأن النافذة الواحدة مختلف الجوانب التي ينبغي أن تؤخذ بالحسبان في إدارة السياسات والمشروع أما التوصية رقم 4 والتوصية رقم 18 الصادرتين عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوربا يوضحان الإطار الخاص بالتعاون اللازم بين التجار والحكومات .

وهذا للتغلب على المشاكل الآتية:

- تتسبب المعالجة اليدوية الورقية لإقرارات الشحنات والسلع في إهدار كثير من الوقت نظرا لأن مثل هذه الإدارات الجمركية غير مزودة بالعدد لكافي من الموظفين المدربين تدريبا جيدا.
- الحالات الكثيرة من التدخل اليدوي، والمقابلات المباشرة بين التجار والوسطاء، وموظفي الجمارك، فضلا عن عمليات سداد الرسوم والضرائب نقدا، تنشأ عنها في كثير من الأحيان فرص لممارسات فاسدة تعيق التجارة والتنمية. ونتيجة لذلك، تشكل إدارات الجمارك التي تباشر عملها يدويا دون أتمتة عقبة أمام التنمية الاقتصادية في الدولة. في كثير من الأحيان ما تزال إدارات الجمارك التي تطبق نظم تقنية المعلومات تطلب في مرحلة لاحقة تقديم إقرار ورقي لاستمرارها في اشتراط توقيع خطي. وعوضا عن تقديم فوائد العمل اللاورقي، فإن هذه الإدارات تقوم بتكرار المتطلبات (والكلفة) بالاصرار على استلام الاقرار الورقي، إضافة إلى الاقرار الالكتروني.
- تتسم مشاريع أتمتة الجمارك بالتعقيد الشديد، إذ تتطلب مهارات تحليلة ضرورية ومهارات لإدارة المشروع لتحديد متطلبات المستخدمين، والمتطلبات الفنية على النحو الصحيح حتى يصبح المشروع قابلا للتنفيذ والاستمرار. ففي كثير من الدول تفتقر إدارات الجمارك إلى المهارات اللازمة لإدارة مشاريع تحول واسع

[1] لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لاوروبا (UNECE)، مرشد تنفيذ تيسير التجارة، مرجع سابق.

النطاق. ونتيجة لذلك تبقى المشاريع متعثرة، والنظم غير جاهزة للتشغيل في الوقت المحدد، وفي حدود الميزانية المخصصة.

3-4- الجوانب القانونية والمؤسسية:[1] إن التعاون القطري بشأن البيانات التجارية بين الأطراف المشاركة في النافذة الواحدة يتطلب إطارا قانونيا يهيئ ويحدد الأوضاع المناسبة للتقديم الإلكتروني للمستندات، والتوقيعات الالكترونية، وإثبات المستخدم، وتبادل البيانات وأرشفتها، كما تورد التوصية رقم 35 الصادرة عن لجنة الأمم.

4-وفوائد تطبيق نظام النافذة الواحدة: إن لنظام النافذة الواحد العديد من الفوائد سواء بالنسبة للمتعاملين مع الإدارة الجمركية من خلال تجميع خلال تجميع الإدارات في شباك واحد وهذا ما يزيد من تسوية المعاملات وشفافيتها وتتمثل فوائدها فيما يلي:

- **المنافسة بين الجهات الحكومية على إرضاء العميل:** إن تطوير العمل في جهة حكومية دون أخرى لن ينتج عنه تطوير جوهري لدى المتعاملين، ولابد من تطوير العمل في كافة الجهات معا.
- **تطبيق مبدأ التقييم الذاتي:** التقييم الذاتي هو مبدأ مشاركة المجتمع التجارة في العملية الجمركية بحيث يقوم المستورد بوضع البند بنفسه، والإقرار عن القيمة للإغراض الجمركية وتقديم المستندات الاستيرادية طبقا النظام الإفراج الجمركي والغرض من الاستيراد أو التصدير ويقتصر دور الجمارك على مجرد التأكد من صحة المستندات المقدمة وما دون بها من بيانات.
- **نشر البيئة غير الورقية:** وذلك من خلال:

✓ استخدام نظام الربط الإلكتروني بين جميع الجهات، واستخدام نظام (EDI) والأنظمة الإلكترونية فنقلا لبيانات والمعلومات بين الجهات المختصة والمتعاملين.

✓ الميكنة الشاملة لكافة الإجراءات في جميعا لجهات الحكومية المختصة داخل النافذة الواحدة وخارجها.

- **الشفافية:**

✓ نشر القواعد والإجراءات بكل وسائل النشر، وتبسيط الإجراءات.

✓ تطبيق أنظمة قياس الأداء.

[1] محمد نسور، مرجع سابق، ص 08.

- **تسهيل التجارة الدولية:** تحقيق أقل زمن للإفراج لزيادة القدرة التنافسية للقطاع الخاص وخفض تكلفة الصفقات ومن ثم زيادة حجم التجارة الدولية، والعمل علي جعل الدوائر الجمركية منافذ وليست مخازن للبضائع بالإفراج عنها في أقل زمن إفراج ممكن.

جدول رقم(01-06): التجارة عبر الحدود

	المشرق العربي	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
عدد الوثائق للتصدير	7	7
الوقت للتصدير (اليوم)	22	23
كلفة تصدير الشحنة (دولار)	907	1.024
عدد وثائق الإستيراد	7	8
الوقت للاستيراد	30	27
كلفة استيراد الشحنة(دولار)	1.303	1.205

المصدر: أحمد خليل حماد، مرجع سابق، ص 03.

تعاني التجارة في الدول العربية من معوقات عديدة، كتعريفات جمركية مرتفعة تصل إلى نحو 19 %، ومعيقات أمنية وإقليمية وغير جمركية وبيروقراطية تتمثل في غياب الشفافية في الأجهزة المعنية، وتعدد الحواجز على الحدود، والإفراط في طلب الوثائق وعدم توافر نظم منسقة لنقل السلع وإجراءات ومتطلبات ترخيص غير مبينة بشكل واضح أو متصلة بمعايير الجودة والنوعية، كل هذا على الرغم من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية ومدراء الجمارك بشأن التعامل مع القيود والعوائق غير الجمركية حيث قامت العديد من الدول بتبني إصلاحات في مجال التجارة وهذه الإصلاحات الضرورية في الأطر واللوائح التنظيمية والتشريعية بما يمكن الدول من الإيفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقات التي تعقدها وحماية مصالحها وفقا لما تتطلبه المعايير الدولية، حيث من شأنها توفير بيئة مساندة للأنشطة الإقتصادية من أجل تعزيز مرونة الإقتصاد وتنمية المبادلات التجارية وتعزيز القدرة التنافسية لهذه الدول من خلال إزالة كافة العقبات أمام التجارة.وهذه الاصلاحات متعلقة بحركة وتخليص السلع والإدارة الجمركية وخدمات دعم التجارة وكفاءة الاتصالات وعمليات النقل وغيرها، وتلعب دورا مهما في التجارة الدولية، ويمكن أن تجلب العديد من المنافع الاقتصادية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي شهدت تطورات متسارعة في العقود الأخيرة، حيث يساعد التبادل الالكتروني للوثائق والبيانات التجارية على زيادة الأمان والشفافية والإيرادات لكل من والوفر الناتج عن عدم وجود تأخير في سلسلة التوريد والمجال الضيق لعمليات الرشوة والفساد.

فينحصر العمل على تحسين المتطلبات المستندية والإجرائية التي تفرضها البلدان ضمان الامتثال لقواعدها المطبقة على السلع التجارية في عملية الاستيراد والتصدير وفي مرحلة العبور.

الفصل الثاني
مدخل مفاهيمي للتنافسية

تبرز أهمية التنافسية في تعظيم الإستفادة من ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي، والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية لشركات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي، لأن هاته الدول أصبحت مجبرة على مواجه هذا النظام، ومواكبة المتغيرات بصفتها إحدى تحديات هذا القرن.

وبما أن المؤسسات هي التي تتنافس وليس الدول، فإن المؤسسات التي تتمتلك قدرات عالية بدعم من الدولة تكون قادرة على رفع مستوى معيشة أفراد دولها، كون مستوى معيشة أفراد دولة ما مرتبط بشكل كبير بنجاح مؤسساتها العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الأسواق من خلال التصدير والاستثمار، حيث يلاحظ نمو التجارة العالمية بشكل أسرع من نمو الناتج العالمي.

وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال مباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنافسية

المبحث الثاني : مؤشرات قياس التنافسية

المبحث الثالث: مبادئ وأسباب التنافسية ومراحل تطورها

المبحث الأول :الإطار النظري للتنافسية

تعتبر تنافسية الدول في الأسواق الدولية مفهوما يتداخل مع العديد من المفاهيم كالظواهر الإقتصادية والاجتماعية والعولمة وغيرها، ونتيجة لهذه التغيرات ازداد الاهتمام بها ليس على مستوى المؤسسة فحسب بل تجاوز ذلك بوصفها أداة لتحقيق النمو والرفاهية للدول. فتحديد مفهوم التنافسية في غاية الأهمية، كونه يساعد في تحديد جوانبها وكيفية قياسها بناءا على مؤشراتها، حيث استخدمت هذه المؤشرات لقياس التنافسية في اقتصاد دولة ما ومقارنته مع اقتصاديات أخرى، وكذا استخدمت نتائجها في صياغة التقارير دورية حول التنافسية الدولية.

المطلب الأول: تعريف مستويات التنافسية

لا يوجد تعريف موحد خاص بها إذ يختلف التعريف من كتاب إلى آخر ومن اقتصادي إلى آخر[1]، حيث يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينيا النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، إضافة إلى ديناميكية مفهوم التنافسية والتغير المستمر فيه. ففي بداية السبعينيات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، وفي الثمانينيات ارتبطت بالسياسة الصناعية، ثم في التسعينيات ارتبطت بالسياسة التقنية، أما حاليا فإن التنافسية تركز عمى رفع مستويات معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل[2].

ولقد عرف(Andra tyson laura) التنافسية على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المنافسة الدولية بشكل يتمتع فيه سكان الدولة بمستوى معيشة متنام ومستدام، بينما تمثل تنافسية المؤسسة في مدى مقدرتها على مواجهة المنافسة سواء في الأسواق الداخلية والخارجية".[3]

ويتضح من خلال التعريف السابق أن هناك تنافسية على مستوى الدولة وأخرى على مستوى المؤسسة وثالثة على مستوى القطاع، وهذه المستويات هي:

1-تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة الإقتصادية:

يوجد العديد من المقربات المعتمدة لتعريف التنافسية وهي:

- ✓ ويقصد بالتنافسية "الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية و الابتكارية والتطويرية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها"[4]

[1] بقة الشريف و عبد الرحمان العايب، تأهيل وظيفة الموارد البشرية في ظل متغيرات العولمة حالة المنظمات الاقتصادية والعمومية والخاصة الجزائرية، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، المحور الثاني: التوجهات والأساليب الحديثة في تطوير أداء المنظمات، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات الرياض المملكة العربية السعودية 1-4 نوفمبر 2009، ص09 .

[2] المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، سوريا، تموز، 2011، ص 03. نقلا عن الموقع: http://www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf

[3] سملالي يحضيه، أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية(مدخل الجودة والمعرفة)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) تخصص التسير، جامعة الجزائر، 2005، ص 04.

[4] علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001، ص 101.

- ✓ يطلق على مؤسسة أنها تنافسية: "إنها تنافسية إذا كانت لها القدرة على تحمل المنافسة عن طريق خلق ميزة تنافسية".[1] وذلك من خلال: التركيز على أبعادها وهي: الكلفة، النوعية(الجودة)، المرونة، الوقت(السرعة) والإبداع والإبتكار[2].
- ✓ **التكلفة الأقل**: بالضغط على التكاليف بأدائها لوظائفها بكفاءة أكبر من منافسيها، وذلك من خلال امتلاكها لتكنولوجيا أفضل، مصادر للمواد الأولية، الإستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية.
- ✓ **التميز**: التميز في السلعة أو الخدمة المقدمة سواء كانت على مستوى الجودة، الإبداع التكنولوجي، أو خدمات ما بعد البيع، وتحققها من خلال نوعية وجودة المواد الأولية وطريقة الصنع، وأساليب البيع، وإمكانية الحصول على السلعة في أي مكان ووقت[3].
- ✓ كما تعرف التنافسية على مستوى المؤسسة في بريطانيا على أنها:" القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى"[4].
- ✓ القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار وتجديد، وتسعى الشركات ورجال الأعمال بصفة مستمرة إلى تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري نظرا لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية والمحلية[5].
- ✓ ويمكن قياس تنافسية المؤسسة من خلال عدة مؤشرات منها الربحية، تكلفة الصنع، الإنتاجية الكلية للعوامل، الحصة من السوق...إلخ.[6]

2-على مستوى القطاع النشاط الإقتصادي:

- ✓ نعني بالتنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الإعتماد على دعم الحماية الحكومية وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة[7]، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلا قطاع صناعة والمواصلات لا يمكن خلطها مع قطاع الإلكترونيات لأن مجالات وظروف الإنتاج تختلف[8].

---

[1] Jean claude Trondeau, Christine Huttin, Dictionnaire de Stratégie d'entrepris, VUIBER ,Paris ,2000, P41.

[2] غالب محمد البستنجي، أثر كفاءة نظم المعلومات التسويقية في اكتساب الميزة التنافسية في الشركات الصناعية الأردنية، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد التاسع ، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، جوان 2011، ص 11.

[3] منال كباب ، دور استراتيجية الترويج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير مسار علوم التسيير(غير منشورة)، جامعة مسيلة، 2007، ص ص 144- 145.

[4] محمد وديع عدنان ، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، دسيمبر 2003، ص 10.

[5] فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي: آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 12.

[6] محمد وديع عدنان، مرجع سابق، ص 10.

[7] كمال رزيق، فارس مسدور، تعزيز التنافسية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني حول: المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة 22-23 أفريل، 2003، ص 201.

[8] محمد وديع عدنان، محددات القدرة الإنتاجية العربية في االأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس 19-21 جوان 2001، ص 7.

✓ وتعرف التنافسية على مستوى القطاع بأنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية، ضمن بيئة أعمال، ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها.[1]

3-تعريف على مستوى الدولة:

✓ عرف مجلس التعاون الأمريكي لسياسة التنافسية:

يعرف التنافسية على أنها" قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تتنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل".[2]

✓ عرف المجلس الأوربي باجتماعه في برشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها" القدرة على التحديث الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الإقتصادية".[3]

- **الفرق بين التنافس والتنافسية:**

ثمة فرق مفاهيمي بين التنافس والتنافسية، فإذا كانت التنافسية يمكن أن تعرف على أنها معقدة قدرة البلد العامة على تصريف بضائعه في الأسواق الدولة بالمعنى الواسع، فإن المنافسة أو المزاحمة هي الشروط التي يتم وفقها إنتاج والتجارة في بلد المعني التي تصف تلك الأسواق المعنية والتنافس والتنافسية هما العناصر الأساسية لأي إطار تحليل الإنتاج والتجارة الدولية.

- **العلاقة بين مستويات التنافسية:**

تتمثل العلاقة بين التنافسية ثلاث مستويات الثلاثة السالفة الذكر (المؤسسة الاقتصادية، وقطاع، والدول) بأنها علاقة تكاملية فلا مكن الوصول إلى قطاع الصناعة أو التنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية، قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشي أفضل على صعيد الدولة.[4] وسنوجه تركيزنا على التنافسية الدولية.

[1] المرصد الوطني لتنافسية، التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبيئة تخطيط الدولة 2005، ص 24.

[2] نوير طارق(Porter Michal)، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر، المعهد العربي بالكويت، 2002، ص 05.

[3] Debonneail michale et fontagné lionel , "compétitive", conseil d'analyse économique, paris,2003,p13.

[4] يوسف مسعداوي، القدرات التنافسية ومؤشراتها، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص 05.

المطلب الثاني:أهمية التنافسية

تكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها لاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على لاستفادة من مفهوم التنافسية من لدول الكبيرة حيث تعطى التنافسية للدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي.

ومن المعلوم في وقتنا الحاضر أن المؤسسات هي التي تتنافس وليس الدول وعليه فإن المؤسسات التي تملك قدرات تنافسية وليست عالية تكون قادرة على مهمة رفع مستوى المعيشة أفراد دولها، وللدخول في حلقة المنتجة وإحداث التغيير نحو المزيد من الازدهار والنمو لا بد من إدراك أن التنافسية هي الإنتاجية بحيث لا بد من استثمار واستغلال كل الطاقات للوصول إلى مزيد من المعرفة عن حاجات السوق والزبائن والمنتجات ذات نوعية والجودة العالية ما من شأنه أن يرفع من الإنتاجية.

كما تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والإبتكار بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيزها والإرتقاء بمستوى نوعية معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار.وعليه فإن توفير بيئة تنافسية تعد وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ، تمكن المؤسسات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق إلى رحابة السوق العالمي.[1]

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 26.

المطلب الثالث: أنواع التنافسية

تعددت أنواع التنافسية إلى التنافسية السعرية والغير سعرية، التنافسية الجارية والتنافسية المستدامة والتنافسية التقنية:

- **التنافسية السعرية:** وتكمن في تركيبة الأسعار والتكاليف في اقتصاد ما ومقارنته مع المنافسين، فالدولة ذات التكاليف الأقل تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، من أهم المكونات السعرية سعر الفائدة، تكلفة الأجر، تكلفة الوحدة الإنتاجية.
- **التنافسية الغير سعرية:** باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل التقنية وغير السعرية، فإن فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية[1].
- **التنافسية التقنية:**[2] حيث تتنافس المؤسسات من خلال النوعية في الصناعات العلمية الحديثة وتطبيقاتها المذهلة، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، قد شكلت المحرك والدافع الرئيس لتسارع معدلات النمو الإقتصادي، في الدول حديثة التصنيع وزادت من حدة التنافس، ورسخت العلاقة التكافلية بين التقدم العلمي والتقني من جهة، والنمو الاقتصادي والإجتماعي والثقافي من جهة أخرى.

[1] محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 07.

[2] هالة أحمد صبري، العرب والمعرفة والمستقبل، المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول "إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن ، 26-28 أفريل 2004، ص 11.

المبحث الثاني : مؤشرات قياس التنافسية

أصبحت التنافسية محور اهتمام العديد من المنظمات الدولية، حيث يتم اصدار تقارير سنوية عنها، وتبرز أهم ميزات هذه التقارير في استهدافنا المباشر خدمة وضع القرارت والسياسات وصنع القرار في مختلف الدول التي تشملها هذه التقارير لا يهدف إلى المفاضلة المثيرة للحسابات، بل إلى المقارنة المحفزة للأداء.

المطلب الأول:مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحا يبدو على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، وحسب النموذج النظري للمزاحمة الكاملة فإن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها وأن ثروتها تتضاءل أو تبدد، وضمن فرع النشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجيتها أضعف أو أن عناصر الإنتاج تكلفها أكثر أو للسببين معا.

ويقدم اوستن Austin نموذجا لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي :[1]

- ✓ تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.
- ✓ قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة.
- ✓ قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات للمؤسسة.
- ✓ تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة.
- ✓ المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.
- ✓ ويشكل هذا النموذج عنصرا هاما في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المؤسسة، وجاذبية منتجات مؤسسة ما يمكن أن تعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية، لهذا فإن الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعا مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة.

[1] زكية بوسعد، أثر برامج تقليص العمال على الكفاءات في المؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2006 -2007، ص ص 11-13.

1- الربحية : تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية[1].

وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها ويمكن قياس تنافسية المؤسسة بواسطة مؤشر TORIN'S والذي يقارن بين: الدين ورؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة مع تكلفة إحلال الأصول وإذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح فإن المؤسسة لا تعد تنافسية.

2- تكلفة الصنع :تعتبر تكلفة الصنع المتوسطة قياسا على تكلفة المنافسين مؤشرا كافيا عن التنافسية في أي فرع من فروع الإنتاج المتجانس، ما لم تكن تدنية التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة، ويمكن لتكلفة وحدة العمل مثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها.

3-الإنتاجية الكلية للعوامل : تعتبر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مؤشرا لقياس فاعلية تحويل عوامل الإنتاج الخاصة بالمؤسسة إلى منتجات مع أن هذا المؤشر لا يوضح الإنتاجية الإجمالية للعوامل عند قياس الإنتاج بالوحدات مثل الأطنان، الكيلوغرامات وغيرها ولا يظهر مدى جاذبية المنتجات المعروضة في السوق، ولكن من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات محلية بمؤسسات أجنبية ويمكن بالتالي إرجاع النمو إلى التقنية أو إلى وفورات الحجم[2]، بحيث يمكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية، كما يتأثر دليل النمو PTF بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدة، و يمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية (لا فاعلية تقنية أو لا فاعلية أخرى تسمى "لا فاعلية X") أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معا.

4–الحصة من السوق : من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلي محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند

[1] زكية بوسعد، مرجع سابق، ص ص 11-13.

[2] فتيحة سلامي، دور تسيير الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، دراسة حالة المديرية العملياتية لاتصالات الجزائرية بالبويرة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة اكلي محند أو الحاج لبويرة، 2013-2014، ص 42.

تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.

تعتبر الحصة من السوق المؤشر الأول الذي يعكس تنافسية المؤسسة، حيث يعتمد هنا على مقارنة أداء المؤسسة بأداء المنافسين في السوق، ويمكن تقويم هذا الأداء من خلال حساب حصة السوق النسبية، والتي هي النسبة بين حصة سوق المؤسسة وحصة سوق المنافس الأحسن أداء، حيث نجد ثلاث حالات:

- ✓ حصة السوق النسبية أكبر من الواحد، هذا يعني أن أداء المؤسسة أكبر من أداء المنافس.
- ✓ حصة السوق النسبية تساوي الواحد، هذا يعني أن للمؤسسة أداء يماثل أداء المنافس.
- ✓ حصة السوق النسبية أقل من الواحد، هذا يعني أن للمؤسسة أداء أقل من أداء المنافس.

تنجم عن هذه المقارنة نتيجتين إيجابيتين:

- ✓ تسمح بالتموقع الجيد للمؤسسة.
- ✓ دفع المؤسسة للعمل على تحسين أدائها، ومن ثمة تنمية تنافسيتها.

لقد بينت دراسة[1] عدة مؤسسات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع، ومن هذه النتائج :

- ✓ في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج.
- ✓ ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال (وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة ، علاقات العمل،... الخ).
- ✓ يمكن للمشروعات أن تحسن أدائها من خلال التقليد والإبداع التكنولوجي و أن الوصفة الحسنة للمشروع يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مشروعات ذات مدخل على عوامل إنتاج أكثر رخصا.
- ✓ من الأهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دورا محدودا للدولة وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير.
- ✓ ضرورة إعطاء أهمية أكبر إلى تكوين وإعادة التأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس عامل إنتاج.

[1] وديع محمد عدنان، محددات القدرة الإنتاجية العربية في االأسواق الدولية، مرجع سابق، ص 13.

- ✓ إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخصوصا في مجالات القطاع الخاص.
- ✓ يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في أيجاد مناخ موات لممارسة إدارة جيدة من خلال : توفير استقرار الاقتصاد الوطني، خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، إزالة الحواجز أما التعاون بين المشروعات، تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشري باعتبار الدولة المكون الأساسي له، التمويل لناحية التنظيم وحجم القروض، والخدمات العمومية.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط وعلى والمستوى الدولي

يمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى فرع النشاط حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية، وهذه المقاييس تمثل متوسطات و يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وفوارق مؤسسات القطاع محدودة، وتعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة، الحجم، الظروف التاريخية وعوامل أخرى.

1- مؤشرات التكاليف والإنتاجية :

يكون فرع النشاط تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF) فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب.

وغالبا ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملة CUMO[2]، ومن الممكن تعريف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط i في البلد j في الفترة t بواسطة المعادلة التالية :

$$CUMO_{ijt} = W_{ijt} \times R_{jt} \Big/ \left(Q/L\right)_{ijt}$$

حيث :

W_{ijt} : تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط i والبلد j في خلال الفترة t.

[1] نفس المرجع،ص:14.

[2] وديع محمد عدنان، مرجع سابق، ص 13.

R_{jt}: تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j في خلال الفترة t.

$\left(Q/L\right)_{ijt}$: تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط i والبلد j في خلال الفترة t.

ويصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن " التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية" مع البلد K

$$CUMO_{ijkt} = CUMO_{ijt} / CUMO_{ikt}$$

ويمكن أن ترتفع CUMO للبلد j بالنسبة إلى مثيلاتها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر مما يلي :

- ✓ أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.
- ✓ أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.
- ✓ ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى.

إن المشكلة الرئيسية لمقارنة التكلفة الوحدوية تنجم عن غموضها، فإن ارتفاع التكلفة الوحدوية النسبية بسبب ارتفاع في الأجور أو في زيادة في سعر الصرف، يكون مرغوبا إن كان يعكس زيادة في جاذبية صادرات البلد أو قيمتها في البلدان الأجنبية أو بزيادة في تكلفة "العدول" للعمال بالبلد، وإلا فالتكلفة الوحدوية للبلد ينبغي أن تهبط بالمقارنة مع تكلفة شركائه التجاريين، وهذا التراجع يمكن أن يستلزم تحسينات في الإنتاجية أو هبوطاً في الأجور أو خفضا للعملة.

تبنى العديد من الاقتصاديين حتى منتصف الثمانينات فكرة أن التنافسية الدولية محددة بشكل وحيد بأسعار التصدير التي هي دالة أساساً في تكلفة عوامل الإنتاج الصناعي الوحدوية وعلى الخصوص الأجور، لذلك كانت توصياتهم العملية حول السياسة الاقتصادية في ضوء هذه المقاربة للتنافسية الدولية تتناول :

- ✓ إجراءات مستندة أساسا على التكلفة الأجرية وإنتاجية القوى العاملة، وفي بعض الأحيان التكلفة الأجرية فقط.
- ✓ إمكان تحقيق مكاسب في التنافسية من خلال خفض قيمة العملة.

لكن هذه الرؤية وجهت لها انتقادات بناءا على تجربة ألمانيا واليابان فقد عرفتا ارتفاع في CUMO وتوسع في حصصهما من السوق الدولية في آن واحد بسبب أن تكلفة اليد العاملة لم تشكل القسم الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن خبرة البلدين تتوافق مع تزايد الطلب الخارجي على صادرتهما وبذلك نشأ توازن جديد برفع سعر الصرف والكميات المخصصة للتصدير الدولي، والانتقاد الثاني كون تكلفة اليد العاملة يمكن ألا تشكل إلا قسما

صغيرا من تكلفة السلع والخدمات التي يتم تبادلها وبذلك يمكن تحييد أثر تلك التكلفة بواسطة تغير ملحوظ في قطاعات أخرى أو في أسعار عوامل الإنتاج الأخرى وبذلك لن يكون لتغيرات CUMO أثرا على سعر الصرف.

2- مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي :

يستخدم الميزان التجاري والحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذا في الاعتبار

حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطنيين الكلي.

2-1-الميزة النسبية الظاهرة :أنشأ بورتر (1990) مقياسا للتنافسية مستندا على الميزة التنافسية الظاهرة (RCA : Revealed Comparative Advantage inde)[1] ويمكن حسابه لبلد ما j لمجموعة منتجات أو فرع نشاط i كالتالي:

$$RCA_{ij} = \frac{[\text{صادرات المنتج i للبلد j}]/[\text{الصادرات الكلية للبلد j}]}{[\text{الصادرات الدولية للمنتج i}]/[\text{ الصادرات الدولية الكلية }]}$$

عندما تكون RCA_{ij} أكبر من الواحد فإن البلد j يمتلك ميزة تنافسية نسبية ظاهرة للمنتج i، و يجدر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فإن فرعا صناعيا تبلغ حصته 6% من الصادرات الدولية و 7% من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسيا.

2-2-مؤشرات قياس تنافسية الدولة: تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الإنتاجية مفاهيم مرتبطة ولكن ليست متشابهة، كما أن كميات التبادل لدولة تتحسن عندما تكون العملة مثمنة أو سعر الصادرات للدولة ترتفع مقارنة لسعر الواردات، وهذا ما يؤدي إلى لزيادة حجم الاستهلاك الداخلي الممكن انطلاق من التخصيص المعطى من الثروات الطبيعية ومن تجارته المتوازنة.

[1] وديع محمد عدنان، محددات القدرة الإنتاجية العربية في االأسواق الدولية، مرجع سابق، ص 16.

تزداد كميات تبادل لدولة ما عندما يكون الطلب العالمي إضافي على المنتجات والخدمات المصدرة من طرف الدولة، أو عرض إضافي عالمي على المنتجات والخدمات التي تستوردها، ولهذا فإن المقاربات الوطنية المبنية على التجارة والدخل حسب الفرد مرتبطة فيما بينها.[1]

الشكل (2-1): عوامل قياس القدرة التنافسية

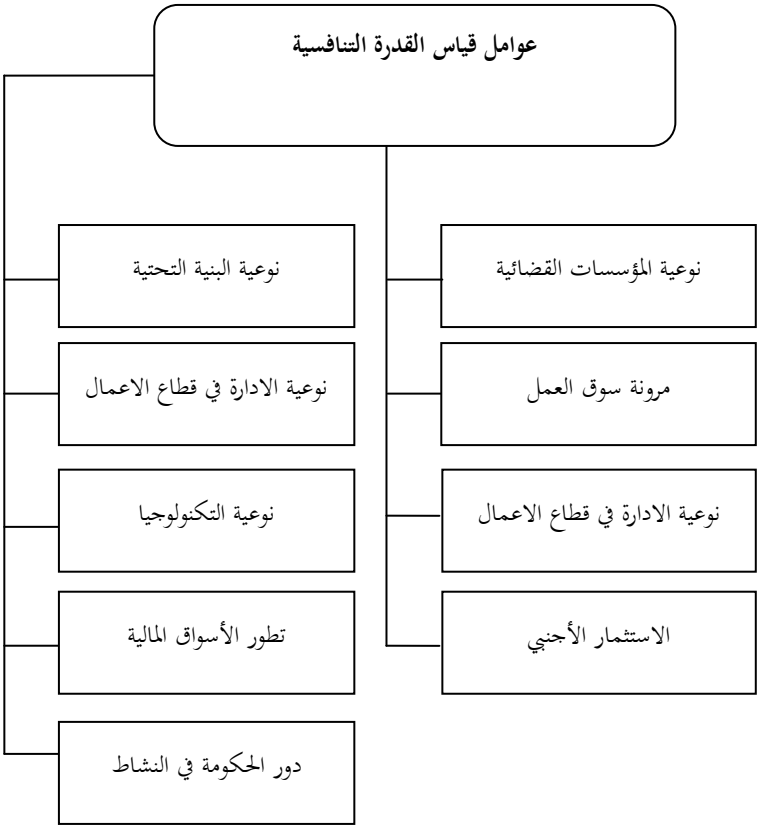

المصدر: أمينة حلمي، طارق الغمراوي، الاقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي 2014-2015، المركز المصري لدراسات، مصر، ص 05.

[1] عميش عائشة، حدادو علي، **مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية**، الملتقى الدولي الرابع حول:المنافسة و استراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الجزائر، 2009، ص 09.

المطلب الثالث: الجهات التي تعنى بقياس التنافسية

تزايد الاهتمام بالتنافسية نظرا لمتغيرات الحاصلة على كافة الأصعدة البشرية والاقتصادية والسياسة والاجتماعية والتقانية والعلمية، بحيث هناك العديد من المعاهد والمنتديات الاقتصادية تعنى بقياسها وهي:

1-المعهد العربي للتخطيط: [1] يعرف المعهد العربي التنافسية على أنها الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات العربية في اطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية.

وبالاستناد الى تعريف قام المعهد العربي العربي للتخطيط ببناء مؤشر مركب للتنافسية مكون من مؤشرين فرعيين، هما مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة حيث يركز مؤشر التنافسية الجارية على الأداء الحالي والعوامل المؤثرة فيه مثل بنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات وإستراتيجيتها، في حين يركز مؤشر التنافسية الكامنة على القدرات عميقة الأثر والتي تضمن استدامة هذه التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما إذا اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف، وتتضمن رأس المال البشري، وتوطين التقانة، والبنية التحتية التقنية.

[1] المصدر: المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية 2009" ، الكويت، ص: 9. نقلا عن الموقع:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/311/311_compissue2009.pdf

الشكل(2-2):المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العربية:

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية 2009"، ص 19. مرجع سابق

2-المعهد الدولي للتنمية والإدارة LMD:

المعهد الدولي للتنمية والإدارة التنافسية على أنها قدرة البلد على توليد القيمة المضافة العالية، وبالتالي زيادة الثروة الوطنية، وتحقيق الازدهار للشعوب.

وبناء على هذا التعريف قام المعهد الدولي للتنمية والإدارة برصد وتحميل مؤشرات التنافسية في أربعة مجموعات رئيسية، وهي الأداء الاقتصادي، والفاعلية الحكومية، و كفاءة قطاع الأعمال، والبنية التحتية. وتركز مجموعة الأداء الاقتصادي على قياس مؤشرات الاقتصاد المحلي، والتجارة الدولية، والاستثمار الدولي، والعمالة، والأسعار. و تقيس مجموعة الفاعلية الحكومية مؤشرات التمويل العام، والسياسات المالية، والإطار المؤسساتي،

والإطار الاجتماعي، وتشريعات الأعمال. كما تركز مجموعة كفاءة قطاع الأعمال عمى قياس مؤشرات الإنتاجية، وسوق العمل، والتمويل، والممارسات الإدارية، والمواقف والقيم، في حين تركز مجموعة البنية التحتية عمى قياس مؤشرات البنية الأساسية، والتقانية، والعلمية، والصحة، والبيئة، والتربية والتعليم.و يندرج تحت هذه المجموعات جملة من المؤشرات الفرعية، والتي بدورها تتعلق بمؤشرات فرعية كما يلي:[1]

الشكل رقم (02-02): المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية والإدارة

المصدر: المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سابق، ص: 24.

3-المنتدى الاقتصادي العالمي:

ويستخدم المنتدى الاقتصادي العالمي WEF في إعداد تقرير التنافسية العالمية نوعين من البيانات، وهما: البيانات الرقمية Data Hard: تشكل البيانات الرقمية ثمث قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي، ويتم الحصول عليها من مصادر متنوعة محمية وعالمية مثل البنك الدولي WB، وصندوق النقد الدولي FMI، واتحاد الاتصالات العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

[1] المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سابق، ص 24.

بيانات مسح رأي قطاع الأعمال Data Survey : وتشكل حوالي ثلثي قيمة المؤشر، وتهدف إلى تجميع معلومات فائقة القيمة من رجال الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية لمجموعة واسعة من المتغيرات تكاد تكون مصادرها معدومة في أغلب الأحوال، وتوفر مصدرا فريدا مطمعا عمى محركات النمو للاقتصاد، وتعتبر سلامة بيئة الأعمال ومدى ارتباطها بالاقتصاد العالمي، ومقارنتها بمجموعة من الدول.ويقوم المنتدى الاقتصادي العالمي WEF بمعاملة الدول المدرجة في التقرير معاملة مختلفة وفقا لمرحلة التطور حيث يقوم بتقسيم الدولة المدرجة إلى ثلاث مراحل للنمو وهي:

- **مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج:** وهي الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة، واليد العاملة الرخيصة، والموقع الجغرافي المتميز، والمناخ المناسب مثل دول غانا، والهند، ونيجيريا، وباكستان.
- **مرحلة الاقتصاديات المعتمدة عمى الكفاءة:** وبي الاقتصاديات التي تعتمد عمى الكفاءة في استخدام عوامل الانتاج المتاحة مثل دول البرازيل، الصين، والأردن، ولبنان، وتونس، وتركيا.
- **مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار:** وهي الاقتصاديات التي وصمت إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي، وتعتمد على الابداع والابتكار بوصفها محرك أساسي للنمو مثل دول فرنسا، وألمانيا وايطاليا، وليابان، سويسرا.

وتندرج المؤشرات الرئيسية ضمن ثلاث مقاطع، وتأخذ أوزانا مختلفة حسب مرحلة النمو الاقتصادي كلما تقدم البلد في مرحلة النمو الاقتصادي كلما تمت معاملته بشروط اقصى في حساب مؤشر التنافسية الإجمالي، وذلك كما يبن الجدول التالي:

الجدول رقم(02-01): المؤشرات الرئيسية لمرحلة النمو الاقتصادي

الوزن	مرحلة الاقتصادات المعتمدة على عوامل الإنتاج (%)	مرحلة الاقتصادات المعتمدة على عوامل الكفاءة (%)	مرحلة الاقتصادات المعتمدة على عوامل الابتكار (%)
المتطلبات الأساسية	60	40	20
معززات الكفاءة	35	50	50
عوامل الابتكار	5	10	30

المصدر: المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سابق، ص 26.

تندرج البلدان ضمن المراحل الثلاثة للنمو الاقتصادي بالاستناد إلى معيارين اثنين، وهما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات:

- **حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: GDP per Capita** وفقا لهذا المعيار تندرج البلدان ضمن ثلاث مراحل بالإضافة إلى مرحلتين انتقاليتين بينهما، كما يبين الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (02-02): إدراج البلدان ضمن مرحلة النمو وفقا لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

مرحلة النمو		حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per Capita
المرحلة الأولى	مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج	2.000 >
المرحلة الانتقالية الأولى		3.000-2.000
المرحلة الثانية		9.000-3.000
المرحلة الانتقالية الثانية		17.000-9.000
المرحلة الثالثة		17.000 <

المصدر: المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سابق، ص: 26.

حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات: بعد تطبيق المعيار الأول ومعرفة المرحلة التي تندرج ضمنها البلد، يتم النظر إلى متوسط حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات لخمس سنوات، في حال بلغت حصة الصادرات الأولية أكثر من 70% من اجمالي الصادرات، فإن البلد يندرج ضمن المرحلة الأولى أو ضمن المرحلة الانتقالية الأولى، مثل دولة قطر، حيث تبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي per GDP Capita حوالي 70.000 دولار أمريكي، وحسب المعيار الأولفإنها في البداية تندرج ضمن المرحلة الثالثة، ونظرا لأن معظم صادراتها هي من السلع الأولية فإنها تعود وتندرج ضمن مرحلة الثالثة، ونظرا لأن معظم صادراتها هي من السلع الأولية، فإنها تعود وتندرج ضمن المرحلة الانتقالية الأولى.

[1] المرجع السابق، ص:26.

الشكل(02-04): مؤشرات تقرير التنافسية العالمية

Source; Klaus Schwab, "The Global Competitiveness Report 2010-2011", World Economic Forum, Geneva, 2010. From Site: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf

المبحث الثالث: مبادئ وأسباب التنافسية ومراحل تطورها

لقد تزامن مفهوم التنافسية الدولية مع الانفتاح الاقتصادي الذي عرفه العالم، و بروز بعض الدول كقوى مسيطرة، و موجهة للنظام العالمي، من خلال نجاحها و تفوقها في مختلف الميادين، و بالتالي كان لابد على بقية الدول البحث عن الوسيلة و الكيفية التي تمكنها من تطوير قدراتها التنافسية.

المطلب الأول: مبادئ التنافسية

1- مبادئ التنافسية الدولية:[1] رصد المعهد الدولي للتنمية الإدارية مبادئ التنافسية الدولية في النقاط التالية:

1-1 **الأداء الاقتصادي**: يتمثل هذا الأداء في:

- الازدهار والرخاء يعكسان الأداء الاقتصادي السابق للدولة.
- التنافسية المستندة إلى قوى السوق تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي.
- تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي يعزز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج.
- ارتفاع حصة البلد في التجارة الدولية، يعكس تنافسية اقتصاده الوطني بافتراض عدم وجود حواجز تجارية.
- الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الخارجية يحسن الأداء الاقتصادي.
- الاستثمارات الدولية تساهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى العام.
- التنافسية المستندة على تنمية الصادرات تتوافق عادة مع سياسات مع استهداف النمو على الاقتصاد المحلي.

2-1 **الفاعلية الحكومية**: تتمثل هذه الفاعلية في :

- تقليص تدخل الدولة في أنشطة الأعمال يجب أن يتم بمعزل عن السعي لتوفير منافسة بين الشركات.
- توفير بيئة اقتصادية واجتماعية شفافة تقلل من تعرض الشركات لمخاطرة خارجية.
- المرونة في تبني السياسات الاقتصادية تساهم في تحقيق التوافق مع المتغيرات الدولية.
- تحسين جودة التعليم وجعله في متناول الجميع يساعد على خلق اقتصاد مبني على المعرفة.

3-1 **كفاءة قطاع الأعمال**: وتتمثل هذه الكفاءة في:

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، بوخاري عبد الحميد، التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التنافسية الدولية، الملتقى الدولي الثاني " التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، "جامعة ورقلة، الأغواط 17-19 أفريل، 2007، ص: 344.

- التركيز على الكفاءة والفاعلية للتكيف مع التغيرات في بيئة تنافسية لاعتبارها من العناصر الإدارية الأساسية في تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسة.
- التمويل يساهم في تنمية الأنشطة المتضمنة للقيمة المضافة.
- تطور القطاع المالي واندماجه في الاقتصاد العالمي يدعم التنافسية الدولية للدولة.
- تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي يساهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع.
- تعزيز روح المبادرة يعتبر شرطا ضروريا للنشاط الاقتصادي خاصة في المرحلة الأولى للانطلاق.
- ارتفاع الإنتاجية التي تسند إلى القيمة المضافة.
- سلوك القوى العاملة وموقفها يؤثران بشكل مباشر في تنافسية البلد.

4-1 البنية التحتية: وتتمثل هذه البنية :

- وجود بنية تحتية متقدمة، تتضمن بيئة أعمال فاعلة تدعم كفاءة النشاط الاقتصادي.
- البنية التحتية المتقدمة تتضمن أيضا بنية كفئة لتقنية المعلومات، كذلك حماية فعالة للبيئة.
- عزيز الميزات التنافسية تستند إلى الإبداع و الكفاءة في استخدام تقنيات متوافرة.
- تشجع الاستثمار في مجال الأبحاث الأولية والأنشطة الإبداعية لخلق معارف جديدة، يسهم في نقل التنمية الاقتصادية إلى مرحلة أكثر نضجا.
- تنمية الاستثمارات الطويلة الأجل في الأبحاث والتطوير تساهم في تقوية تنافسية المؤسسات.
- الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يعتبر أحد عوامل الجذب للبلد.

المطلب الثاني: أسباب التنافسية

تعددت أسباب التي جعت التنافسية ركنا أساسيا في نظام الأعمال الجديد، والتي تمثل في حقيقتها نتائج العولمة وحركة المتغيرات ومن أهم هذه الأسباب نجد:[1]

- ✓ تعدد الفرص في السوق العالمية نتيجة تحرير التجارة الدولية.
- ✓ سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين مختلف وحدات المؤسسات بفضل شبكة الإنترنيت وغيرها من آليات الإتصالات الحديث.
- ✓ تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتسارع مختلف عمليات الإبداع والإبتكار.

[1] علي السلمي، مرجع سابق، ص 103.

- ✓ إن زيادة الطاقة الإنتاجية، وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيفة الأسواق،حيث أن زيادة مستويات الإنتاجية سببها التخصص الذي ساهم في اتساع السوق، وتحقيق عائدات أعلى ومعدلات نمو كبيرة.
- ✓ وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية والسهولة النسبية في متابعة و ملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات لمعلومات و الاتصالات وتطور أساليب بحوث السوق و الشفافية النسبية التي تتعامل بها المنظمات الحديثة في المعلومات المتصلة بالسوق و غيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية.[1]

المطلب الثالث: مراحل تطور التنافسية الدولية

يمر تطور المزايا التنافسية للدول بعدد من المراحل، وتعبر كل مرحلة عن وضع الدولة، بحيث تعبر المراحل الثلاث الأولى عن المزيد من التطوير في القدرة التنافسية، وتكون مصحوبة بارتفاع متزايد في مستوى الرفاهية الاقتصادية، بينما تمثل المرحلة الأخيرة نوعا من التدهور، وهي أربعة مراحل كما يلي:[2]

1- مرحلة قيادة عوامل الإنتاج :في هذه المرحلة من تطور الميزة التنافسية، يسود المجتمع مجموعة من التجمعات الصناعية الناجحة والقادرة على المنافسة عالميا والتي تستمد ميزتها من توافر عوامل الإنتاج الأساسية، كما أن المنافسة في هذه الحالة تعتمد على المنافسة السعرية واستخدام مستويات متوسطة من التكنولوجيا التي يتم استخدامها من دول أخرى.

وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد شديد الحساسية لتقلبات الاقتصاد العالمي وأسعار الصرف الأجنبية، بالإضافة إلى صعوبة الاحتفاظ بالمزايا التنافسية، ولقد مرت جميع الدول على الإطلاق هذه المرحلة، وتمر حاليا جميع الدول النامية وكذلك الدول التي يتم إدارة الاقتصاد وفقا لنظام التخطيط المركزي.

2- مرحلة قيادة الاستثمار : تقوم أساسا على رغبة وقدرة الدول والشركات على الاستثمار بكثافة شديدة، حيث تقوم الشركات بالاستثمار في تشييد بنية أساسية ذات حجم كبير وعلى درجة عالية من التطور والكفاءة مزودة بأحدث التكنولوجيات في العالم، كما تقوم على امتلاك العمليات الإنتاجية وحقوق تصنيع المنتجات الأجنبية من خلال ترخيص الشركات الأجنبية أو إقامة شركات مختلطة.

[1] عيسى دراجي، البيئة و الميزة التنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، الشلف، 2-9 نوفمبر 2006، ص 32.

[2] لبنى عبد اللطيف وآخرون، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم (الإطار النظري)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يوليو 2003، ص ص 21-26.

ويتركز دور الحكومة في هذه المرحلة في التدخل المباشر من خلال بعض السياسات التي تتمثل في حفز التوزيع الأمثل لرؤوس الأموال، حماية الصناعة المحلية وتشجيع المنافسة، دعم الصادرات، مساعدة الشركات في لحصول على التكنولوجيا من الدول المتقدمة، بالإضافة إلى دعم التطوير والابتكارات وتنمية الموارد البشرية.

3- مرحلة قيادة الابتكار: في هذه المرحلة يتطور الطلب المحلي نتيجة لارتفاع مستويات الدخول، ارتفاع مستوى التعليم وأثر المنافسة المحلية، وتنخفض المزايا التي تعود لعوامل الإنتاج مع ازدياد الضغط على أسعار عناصر الإنتاج وقيمة العملة الوطنية وتقوم عناصر الإنتاج المنتقاة على ابتكار الجديد في مجالات تكنولوجيا الإنتاج، وهنا الشركات تتعدى مرحلة نقل تكنولوجيا عوامل الإنتاج، الاستثمار، الابتكار، الثروة وتطويرها من الدول الأخرى إلى خلق وابتكار التكنولوجيا الجديدة داخليا، ويتصف الاقتصاد في هذه المرحلة بمقاومة شديدة لتقلبات الاقتصاد الكلي والصدمات الخارجية.

4- مرحلة قيادة الثروة: خلال المراحل الثلاث السابقة يمثل انتقال الاقتصاد من مرحلة لأخرى تطورا في المزايا التنافسية للدولة واتساع مدى الصناعات التي تستطيع الدولة المنافسة فيهم، بينما تعد مرحلة الاعتماد على الثروة من مراحل التدهور في الميزة التنافسية، حيث تعتمد الدولة في هذه المرحلة على الثروة التي يتم تحقيقها في المراحل السابقة وإعادة توزيع الدخل بدلا من توليده وذلك نتيجة تحول كل المستثمرين والمديرين والأفراد عن أهداف الاستثمار والابتكار والتطوير إلى أهداف أخرى، عادة اجتماعية بعيدة عن تلك التي أدت إلى تحقيق التقدم الاقتصادي.

لقد أصبح التنافسية تلاقي اهتماما من قبل الدول كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات حيث أصبح لكليهما تحسين وضعية التنافسية رغم أن العديد من الاقتصاديين الهيئات الاقتصادية الدولية لم يتفقوا على تعريف موحد ودقيق لمصطلح التنافسية، والمؤشرات المستعملة في قياسها تدور حول معدل الدخل للفرد الواحد وكذا حجم التبادلات التجارية للدولة وتطورها، والتي تعتبر نتيجة لمردودية المؤسسات وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية والصمود في وجه النافسين الدوليين، وتركز كل مؤشرات التنافسية التي تعدها الهيئات والمنظمات الدولية على عنصرين هامين وهما التطور التكنولوجي والإنفاق على البحث والتطوير، واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة سواءا عل مستوى المؤسسات أم على مستوى الدولة في حد ذاتها.

الفصل الثالث

دور تسهيل التجارة في تعزيز التنافسية الدولية

تسعى الدول لتعزيز قدرتها التنافسية لمواجه المعطيات المستقبلية، من خلال اتباع جملة من القواعد والأسس التي تقودها نحو تطوير تنافسيتها وإزاحة كافة العوائق والحواجز التي تخفض من نشاط التجارة، حيث تقوم بتطبيق سياسات اصلاحية لبنيتها التحتية التي تتيح الترابط السهل والتنمية المتوازنة لكل المناطق والجهات داخل الدولة، والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذا تنمية مواردها البشرية، حيث يصبح المجتمع قادرا على الخوض في مجالات الإنتاج المتقدم ورفع تنافسية الاقتصاد من خلال كفاءة إنتاج السلع والخدمات، التي بدورها تلقى نجاحا في الأسواق العالمية.

ويتم قياس تنافسية الدولة من خلال مؤشرات جزئية، ومؤشرات كلية موسعة تقوم بإعدادها هيئات دولية مختلفة.

وعلى ضوء ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: أثر تسهيل التجارة في تعزيز التنافسية الدول العربية على المستوى الدولي

المبحث الثاني: أساليب تعزيز قدرة تنافسية الدول من خلال تسهيل التجارة.

المبحث الأول: أثر تسهيل التجارة في تعزيز التنافسية الدول العربية على المستوى الدولي

تقوم العديد من الدول بانتهاج اصلاحات اقتصادية وهذا لزيادة مستويات التسهيل التجاري والذي بطبيعته يوفر المعلومات اللازمة عن الأسواق الدولية، وكيفية الوصول إليها ومواجهة تحديات تعيق الدخول إليها، حيث يؤدي ذلك إلى رفع تنافسية الاقتصاد، وينبغي كذلك اقتناع الجهات الحكومية إلى الأهمية البالغة لهاته الاصلاحات.

المطلب الأول: مؤشر سهولة التجارة لدول العربية على المستوى العالمي

لتسهيل التجارة تأثير على مستوى التنافسية الدولية وهذا ما سيتم توضيحه من خلال تجارب بعض الدول فيما يلي:[1]

جدول رقم (03-01): مؤشر سهولة التجارة للدول العربية

البلد	النتيجة	المرتبة
سنغافورة	5.9	1
هونغ كونغ	5.5	2
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وباكستان		
الإمارات العربية المتحدة	5.0	16
قطر	4.9	19
عمان	4.7	31
البحرين	4.6	33
الأردن	4.4	40
المغرب	4.4	43
السعودية	4.3	48
الكويت	4.0	74
تونس	3.9	76
لبنان	3.8	83
مصر	3.6	97
ليبيا	3.5	106
باكستان	3.5	114
الجزائر	3.2	120
اليمن	3.0	129
موريتانيا	3.0	130
إيران	3.0	131

المصدر: وحدة البحث الاقتصادية في بنك الاعتماد اللبناني ، تسهيل التجارة العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي ، نقلا عن الموقع:
http://www.eliktisad.com/news/show/159389

[1] **وحدة البحث الاقتصادية في بنك الاعتماد اللبناني**، مرجع سابق.

أصدر المنتدى الإقتصادي العالمي تقريرا تحت عنوان "تسهيل التجارة العالمية" للعام 2014 مؤرخ في 1 نيسان 2014 ينشر من خلاله نتائج مؤشر تسهيل التجارة للعام 2014:[1]

يقيم هذا المؤشر سهولة التجارة بين بلدان العالم وكفاءة وجودة المؤسسات والبنى التحتية والخدمات التي تعزز التجارة العالمية في التفاصيل، يضم مؤشر سهولة التجارة أربع مؤشرات وهي مؤشر الوصول إلى الأسواق (الحواجز الجمركية وأولويات المصدرين) ومؤشر إدارة الحدود (الجودة والشفافية والكفاءة) ومؤشر البنية التحتية (التوفر والنوعية) ومؤشر بيئة العمل (العوامل التي تؤثر على الشركات التجارية)، يشمل التقرير 138 بلدا، مقارنة مع 132 بلدا في نسخة التقرير للعام 1012.

وتتراوح نتائج المؤشر بين 1 (الأسوأ) و 7 (الأفضل)، في هذا السياق، يستخدم المنتدى الإقتصادي العالمي التقرير لمراقبة وتقييم التقدم المحرز من قبل المجتمع التجاري الدولي بالإضافة إلى ذلك يسلط التقرير الضوء على أهمية التدابير المتعلقة التجارة، بحيث أن تشجيع التجارة بين بلدان العالم من شأنه أن يعزز النمو الإقتصادي ويؤدي بذلك إلى الحد من الفقر. في التفاصيل، سجّلت منطقة وسط وشرق أوروبا الأداء الأفضل لجهة تسهيل التجارة العالمية، في حين حصلت منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا على أدنى نتائج في مؤشرات تسهيل التجارة للعام 2014.

بناء على ذلك، أتت سنغافورة في المرتبة الأولى في مؤشر تسهيل التجارة (النتيجة: 5,9) للنسخة الرابعة للتقرير على التوالي، وذلك بفضل كفاءة الحكومة وجودة إدارة الحدود،من بين 138 بلد حول العالم في متوسط مؤشر سهولة التجارة.

في التفاصيل، أتت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان وفي المرتبة 16 حول العالم، مع تسجيل نتيجة 5,0 في المؤشر للعام 2014، متبوعة من قطر (نتيجة: 4,9، المركز العالمي: 19) وعمان (نتيجة: 4,7، المركز العالمي: 31) والبحرين (نتيجة :4,6، المركز العالمي: 33)، وغيرها من البلدان.

احتل لبنان المرتبة ال 82 (نتيجة: 3,8) في مؤشر تسهيل التجارة التابع للمنتدى الإقتصادي العالمي والمرتبة ال 10 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان، ملحوقا بمصر (نتيجة: 3,6، المركز العالمي:97) وليبيا (نتيجة: 3,5، المركز العالمي: 106) وباكستان (نتيجة: 3,5، المركز العالمي: 114) والجزائر (نتيجة: 3,2، المركز العالمي :120).

[1] **وحدة البحث الاقتصادية في بنك الاعتماد اللبناني**، مرجع سابق.

جدول رقم (03-02): التجارة عبر الحدود تكاليفها وقتها وعدد مستنداتها.

الدول	ترتيب التجارة عبر الحدود عالميا	التجارة عبر الحدود ومقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	الوقت اللازم لإتمام التصدير بالأيام	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	عدد المستندات اللازمة لإتمام للاستيراد	الوقت اللازم لإتمام للاستيراد بالأيام	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
سنغافورة	1	96.94	3	6.0	460.0	3	4.0	440.0
الإمارات	8	91.46	3	7.0	665.0	5	7.0	625.0
قطر	61	77.79	5	15.0	927.0	7	16.0	1.050.0
عمان	60	78.05	7	10.0	765.0	8	9.0	700.0
البحرين	64	77.27	6	11.0	810.0	8	15.0	870.0
الأردن	54	78.59	5	12.0	825.0	7	15.0	1,235.0
المغرب	31	84.64	4	10.0	595.0	6	14.0	970.0
السعودية	92	73.01	6	13.0	1,285.0	8	17.0	1,309.0
الكويت	117	68.00	7	15.0	1,085.0	10	20.0	1,250.0
تونس	50	80.36	4	16.0	805.0	6	20.0	910.0
لبنان	97	71.96	4	22.0	1,080.0	7	30.0	1,365.0
مصر	99	71.56	8	12.0	625.0	10	15.0	790.0
ليبيا	139	61.72	7	23.0	1,140.0	9	37.0	1,255.0
الجزائر	131	64.21	8	17.0	1,270.0	9	26.0	1,330.0
السودان	162	46.98	7	32.0	2,630.0	7	46.0	3,400.0
العراق	178	20.48	10	80.0	3,550.0	10	82.0	3,650.0
سورية	146	58.57	8	18.0	1,995.0	9	24.0	2,410.0
اليمن	134	63.54	6	29.0	1,065.0	9	27.0	1,560.0

المصدر: إعداد الطالبة، بالإعتماد على البيانات المدرجة في تقرير http://doingbusiness.org

ومن نتائج التقرير نلاحظ أنه **على المستوى العالمي** تحصلت سنغافورة على المرتبة الأولى في التجارة عبر الحدود حيث أدخلت تكنولوجيا المعلومات لتسهيل معاملاتها التجارية وتنشيطها وتقليص الوقت.

أما على **المستوى العربي** فقد تحصلت الامارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى عربيا، حيث عملت على تطوير تجارة عبر الحدود وتخفيض كافة المعيقات أمام تجارتها، حيث أن السوق الإماراتي سوق مفتوح ويمثل مناخا لتواجد المنتجات التي تتمتع بميزة تنافسية دون قيود، وطبيعة السوق الإماراتي كمركز لإعادة التصدير لأسواق أخرى.[1]

[1] التمثيل التجاري المصري، دليل المصدر المصري لدولة الإمارات العربية المتحدة، سفارة جمهورية مصر العربية، 2014، ص 45.

المطلب الثاني: ترتيب تنافسية الدول العربية على المستوى العالمي

يقدم تقرير "التنافسية العالمي" صورة شاملة لمشهد التنافسية في دول العالم، ويرتكز تقييم المنتدى للتنافسية على عشرات العوامل مثل المؤسسات والبنية التحتية والصحة والتعليم وحجم السوق وبيئة الإقتصاد الكلي، ويأخذ التقرير في الحسبان آراء رجال الأعمال بشأن مدى كفاءة الحكومة والشفافية . ويهدف في الأساس إلى مساعدة الدول في تحديد العقبات التي تعترض النمو الاقتصادي المستدام ووضع الإستراتيجيات للحد من الفقر وزيادة الرخاء وكانت كالتالي:

جدول رقم (03-03): ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية بناءا على مؤشر التنافسية العالمية لسنتي 2013 و 2014

	الدولة	الترتيب عالميا 2014	نقاط 2014	ترتيب 2013	التغير في 2013 و2014	
01	الإمارات	12	5.33	19	+	7
02	قطر	16	5.24	13	-	3
03	السعودية	24	5.03	20	-	4
04	الكويت	40	4.51	36	-	4
05	البحرين	44	4.41	43	-	1
06	عمان	46	4.40	33	-	13
07	الأردن	64	4.26	68	+	4
08	المغرب	72	4.21	77	+	5
09	الجزائر	79	4.01	100	+	21
10	تونس	85	3.96	83	-	3
11	لبنان	113	3.64	100	-	10
12	مصر	119	3.60	118	-	1
13	ليبيا	126	3.45	108	-	15

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي و يشمل 148 دولة حول العالم، نقلا عن الموقع:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_NR_GCR_2013-2014_AR.pdf

❖ تحليل ما تضمنه تقرير التنافسية العالمية بالنسبة للدول العربية:

وقد شمل تنافسية 148 دولة حول العالم وفي هذا العام على الصعيد العربي احتلت الامارات العربية المركز الأول عربيا لهذا العام وكذلك المركز الثاني عشر عالميا، بينما تراجعت قطر الى المركز الثاني وتأخر ترتيبها العالمي الى المركز السادس عشر، في الوقت الذي احتلت فيه السعودية المركز الثالث، وقد تحسن ترتيب الكويت الى المركز الرابع عربيا، بينما تراجع ترتيبها العالمي من المركز 36 الى المركز 40، وكذلك تقدمت البحرين الى المركز الخامس، بينما تراجع ترتيب عما عربيا من المركز الرابع الى المركز السادس.

أما بالنسبة للدول العربية الأخرى فقد احتلت الأردن المركز السادس عربيا والمركز 64 عالميا بتحسن أربعة مراكز على المستوى الدولي، يليها المغرب في المركز السابع عربيا، والمركز 72 عالميا بتحسن خمسة مراكز، بينما احتلت الجزائر المركز الثامن عربيا في الوقت الذي حققت فيها تقدما واضحا على المستوى العالمي، حيث تحسن ترتيبها بواحد وعشرين مركزا.

وشهدت دول الربيع العربي تراجعا في ترتيبها الدولي مع استمرار الاضطرابات السياسية وعوامل عدم الاستقرار الأخرى التي تلعب دورا مهما في درجة استعداد الدولة للمنافسة على النطاق العالمي، وبصفة خاصة ليبيا، التي تراجع ترتيبها الدولي من المركز 108 الى المركز 126، وهي أكثر الدول العربية تراجعا، يليها لبنان من المركز 103 الى المركز 113، وتونس من المركز 83 الى المركز 85، ومصر من المركز 118 الى المركز 119، بينما تحسن ترتيب اليمن من المركز 145 الى المركز 142 عالميا.

❖ **دور الدولة في دعم التنافسية:**

يتمثل دور الدول في دعم التنافسية، فإيجاد مناخ ملائم لكي تستطيع المؤسسات تحسين أدائها، ويتجلى هذا في عدة مؤشرات ومظاهر في الحياة الاقتصادية أهمها[1]:

- استقرار البيئة الاقتصادية الكلية من خلال تدني معدلات التضخم وتمويل عام ملموس، ومعدلات ضريبية تنافسية.
- إزالة كافة معوقات التجارة، المحافظة وتطوير أسواق عالمية مفتوحة وتنافسية.
- تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإزالة كافة الأعباء غير الضرورية على نشاطها الاقتصادي.
- تحرير الأسواق بغية عملها بكفاءة، وتحفيز الأفراد والمؤسسات من خلال إصلاح الضرائب المفروضة عليهما.
- ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلي، وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومات مثل التعليم.

❖ **معدل النمو الإقتصادي لكل دولة على حدا:**

- **على الصعيد العالمي:** جاء النمو في الاقتصاد العربي أقل من معدل النمو الذي تحقق في مجموعة اقتصادات الدول الناشئة والنامية والذي بلغ 4.4% خلال عام 2014 ولأول مرة منذ فترة طويلة تزيد عن 14 عاما جاء الأداء العربي أقل من أداء الدول المتقدمة التي حققت معدل نمو بلغ 8.1% خلال نفس العام.

[1] نوير طارق (Porter Michal)، مرجع سابق، ص 06.

- **على الصعيد الداخلي:** تراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية خلال العام 2014، حيث انخفض معدل الناتج المحلي العربي إلى 1.7%، مقارنة ب2.8 عام 2013 ، مع توقعات المؤسسات المالية الدولية بأن يرتفع معدل النمو الحقيقي إلى 4.7%، عام 2015.

المطلب الثالث: مؤشر التنافسية العربية من خلال أداء التجارة الخارجية

يشير تقرير حديث لمنتدى الاقتصاد الدولي (Forum Economic World) عن التنافسية إلى قيدين أساسيين يواجهان التجارة العربية، وهما الارتفاع النسبي في مستوى التعريفات الجمركية للصادرات مع خارج المنطقة العربية، والقيود غير الجمركية على التجارة، وبالأخص في ما بين الدول العربية نفسها على مستوى تجارتها البينية، بما يعني عمليا الافتقار إلى العناصر الأساسية لبيئة التحرير التجاري.[1]

❖ **تنافسية الدول حسب النتائج التجارية:**

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ميزان للتنمية ولمدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد، تقرير رقم(21)، أيار (مايو) 2014، ص 21.

1-من خلال النتائج التجارية للميزان التجاري لعام 2014:

الجدول رقم(03-04): رصيد الميزان التجاري لكل دولة عربية بالمليار دولار خلال عام 2014

	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	إجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري	التجارة كنسبة من الناتج	عدد أشهر الواردات التي تغطيها الاحتياطات
الإمارات	414.8	350.8	765.5	64.0	183.8	2.6
الأردن	12.8	22.4	35.3	-9.6	96.5	6.6
البحرين	24.0	15.4	39.3	-8.6	115.5	4.5
الجزائر	66.0	68.0	134.0	-2.1	58.8	33.5
السعودية	387.3	244.0	631.9	142.7	81.2	37.8
السودان	7.0	10.3	17.3	-3.3	24.7	2.0
العراق	93.1	81.7	174.8	11.3	75.3	11.6
الكويت	124.5	46.8	171.3	77.7	95.9	8.9
المغرب	38.7	53.6	92.2	-14.9	81.9	4.8
اليمن	10.6	12.9	23.4	-3.2	51.5	3.2
تونس	22.6	27.0	49.6	-4.4	100.9	4.0
جيبوتيي	0.6	1.2	1.8	-0.6	112.1	4.6
سلطنة عمان	59.1	39.0	98.1	20.1	121.8	5.8
فلسطين	2.1	7.7	9.8	-5.6	88.1	--
قطر	145.1	60.8	206.7	85.1	97.5	9.6
لبنان	26.2	34.2	60.4	-8.0	127.2	12.2
ليبيا	17.6	29.7	47.3	-12.1	95.8	37.9
مصر	43.8	69.6	113.4	-25.7	39.8	2.8
موريتنايا	2.9	3.9	6.7	-1.0	157.5	3.4
إجمالي الدول العربية	1.499	1.179	2.679	320	108.5	196

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، نشرة تفصيلية تعنى بشؤون الاستثمار و التجارة في الدول العربية عدد خاص آفاق الإقتصاد العربي، السنة الثالثة والثلاثون العدد الفصلي الأول، يناير-مارس 2015، ص 11.

- **نلاحظ من خلال الجدول:**

حقق الميزان التجاري لعام 2014 فائضا في 7 دول عربية هي: دول مجلس التعاون الخليجي، العراق، مقابل عجز في بقية الدول، ويزيد حجم التجارة في السلع والخدمات عن الناتج المحلي الإجمالي، في 7 دول عربية هي الإمارات حيث تبلغ نسبة مساهمتها من الناتج 184%، وموريتانيا، 157.5%، ولبنان 127%، والبحرين 115.5%، وسلطنة عمان 122%، وتونس 101%.

2- تطور التجارة الخارجية لسلع والخدمات العربية:

إن التبادلات التجارية الدولية بشكل عام والصادرات بشكل خاص تشكل أهمية بالغة لمختلف الدول وذلك لدورها الكبير في ربط الاقتصادات والمجتمعات، ومساعدتها على النمو والتطور من خلال نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية وتصريف فائض إنتاجها وهو ما ينعكس إيجابا في مختلف مؤشرات التعاملات الخارجية ومنها، الميزان التجاري وميزان المدفوعات ولاحتياطات من العملات الأجنبية وغيرها. وقد لوحظ تأثر التجارة العربية بتداعيات التحولات الجارية في عدد من الدول العربية، ولا سيما تأزم الأوضاع في سوريا وتأثيرات ذلك على تجارتها والتجارة البينية عبرها من الدول لمجاورة كما يبن الجدول التالي:

جدول رقم (03-05): تطور التجارة الخارجية العربية من السلع والخدمات (مليار دولار)

	متوسط 2010-2000	2011	2012	2013	2014	2014-2013
الصادرات العربية	639	1346	1508	1502	1497	5.1-
(%) الصادرات العربية	4.9	6	6.7	6.4	6.2	0.3-
الواردات العربية	485	921	1042	1110	1172	5.6
(%) الواردات العربية	3.8	4.2	4.7	4.9	5	0.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 10.

- **من خلال الجدول نلاحظ:**[1]

وتظهر الإحصاءات المتوفرة انخفاض الصادرات العربية من السلع والخدمات عام 2014 بنسبة 13.5% إلى 1497 مليار دولار، مقارنة مع 1502 مليار دولار لعام 2013 وجاء نتيجة للتراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط، بالإضافة إلى تأثير ضعف النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو، والتي تعد الشريك التجاري الرئيسي لمعظم الدول العربية، وفي المقابل ارتفع معدل نمو الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة 5.6% عام 2014 إلى 1172 مليار دولار. وقياسا على هذا المنوال يرجع استمرار التراجع إلى تدفقات التجارة الخارجية العربية تصديرا واستيرادا لعام 2015.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 11.

3- تطور التجارة العربية البينية:

جدول رقم (03-06): تطور التجارة العربية البينية

	2010	2011	2012	2013	التغير 2013/2012
الصادرات العربية البينية	98.5	103.1	110.4	112.9	2.3
%من إجمالي الصادرات العربية	10.8	8.6	8.4	8.6	
الواردات العربية البينية	83.8	98.6	107.6	114.3	6.3
%من إجمالي الواردات العربية	12.7	13.3	13.0	13.1	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص:11.

هناك عدد قليل من الدول العربية تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عراقيل أساسية تحد من تطور التجارة والتأثيرات الإيجابية غير المباشرة لذلك على حركة ونشاط الاستثمار على المستوى العربي البيني، و ارتفاع تكاليف النقل يتصدر المعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية، ويلي ذلك ويتصل معه مشكلة طول مدة العبور على المنافذ الجمركية. وتحل القيود الفنية في المرتبة الثالثة من حيث الصعوبات، ويليها في المرتبة الرابعة صعوبة الحصول على سمات الدخول إلى الدول العربية.[1]

وبصورة عامة تؤدي القيود غير الجمركية إلى تعطيل الفوائد المحققة من إزالة التعريفات لكن الحجم الفعلي للتقدم المحرز لا يزال بعيدا كثيرا عن الاحتياجات المطلوبة. وهناك دول أعضاء في المنطقة لا تلتزم بإلغاء التعريفة الجمركية، كما أن الجزائر لا تزال تضع كامل أصناف السلع التي تستوردها على القائمة السلبية.

جدول رقم (03-07): التوزيع السلعي للصادرات البينية والواردات البينية، 2011-2013 (النسب المؤوية)

	الصادرات البينية			الورادات البينية		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013
السلع الزراعية	21.9	21.7	18.9	20.9	20.6	15.7
الوقود المعدني والمعادن الأخرى	23.3	23.9	27.1	26.8	26.9	35.3
المصنوعات	48.5	49.1	47.3	47.3	47.3	44.1
سلع غير مصنفة	6.3	5.5	5.3	4.8	4.8	4.9
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ميزان للتنمية ولمدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد، ص:7.

ويشير الجدول إلى تأثر التجارة في السلع الزراعية بالدرجة الأولى، والسلع الصناعية بالدرجة الثانية، بالتزامن مع ارتفاع نصيب الوقود والمعادن في التجارة البينية فقد انخفضت حصة السلع الزراعية من إجمالي الصادرات البينية من 9.21% عام 2011 إلى 21% عام 2012، ومن ثم إلى 9.18% عام 2013، كما تراجعت من حيث

[1] المرجع السابق، ص 12.

الواردات البينية من 9.20% إلى 6.20% وإلى 7.15% على التوالي للأعوام ذاتها. وكان الانخفاض أقل شأنا بالنسبة للتجارة البينية في المصنوعات.

4- من خلال الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية:

جدول رقم (03-08): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2014.

الدولة	متوسط 2000-2010	2011	2012	2013	2014	توقعات 2015	توقعات 2016	مقارنة 2013-2014
السعودية	332.30	669.51	733.96	748.45	777.87	805.23	839.78	29.42
الإمارات	191.36	347.45	372.31	402.34	416.44	440.18	461.90	14.10
مصر	121.78	235.60	262.26	271.43	284.86	324.27	365.95	13.43
العراق	88.93	185.75	216.04	271.43	232.22	240.01	260.67	2.89
الجزائر	103.99	199.39	207.80	229.33	227.80	238.46	248.54	15.35
قطر	57.57	169.81	189.95	212.45	212.01	227.10	244.30	9.56
الكويت	80.35	154.10	174.08	202.45	179.33	180.97	185.12	3.54
المغرب	62.99	99.21	95.90	175.79	112.01	121.89	131.80	8.73
سلطنة عمان	33.81	67.71	75.43	103.82	80.45	81.64	83.33	3.42
السودان	32.81	67.33	63.16	77.12	70.03	64.50	65.69	3.28
ليبيا	49.74	34.71	81.92	66.75	49.34	63.04	79.46	-16.18
تونس	33.04	45.95	45.24	65.52	49.12	50.03	79.46	2.13
لبنان	24.03	40.08	42.96	47.00	47.50	50.82	51.47	2.48
اليمن	17.84	32.73	35.40	40.02	45.45	50.97	54.46	5.04
الأردن	15.06	28.88	30.98	33.86	36.55	39.34	53.40	2.69
البحرين	16.60	29.04	30.66	32.79	34.05	35.07	42.27	1.25
فلسطين	5.00	9.80	10.30	11.30	11.10	12.00	36.32	-0.20
موريتانيا	2.14	4.15	3.96	4.19	4.29	4.29	12.00	0.09
جيبوتي	0.77	1.24	1.35	1.46	1.58	1.74	1.91	0.13
سوريا	34.57	--	--	--	--	--	--	--
إجمالي الدول العربية	1,304.67	2,422.42	2,673.67	2,771.46	2,872.64	3,031.69	3,211.19	101.17

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 11.

- **نلاحظ من الجدول:**

الناتج المحلي الإجمالي ل 19 دولة عربية التي توفرت معلومات عنها ارتفع الناتج العربي من 2771 مليار دولار عام 2013 إلى 2873 مليار دولار خلال العام 2014 مع توقعات بمواصلة ارتفاعه بمقدار 101 مع مليار دولار ليبلغ 3211 مليار دولار عام 2015 زادت حصة الدول العربية من الناتج العالمي من 8.2% كمتوسط للفترة

ما بين عامي 2005 و2010 إلى 7.3% عام 2014، مع توقعات انخفاضه بالنسبة للدول النامية من 10.4% إلى 9.4% عام 2015.

أما التركيز الجغرافي يكون على 7 دول نفطية وهي: السعودية والإمارات ومصر والكويت والجزائر وقطر والعراق، حيث يبلغ ناتج تلك الدول نحو 3.2 تريليون دولار بنسبة 81% من إجمالي الناتج العربي لعام 2014.

- **الاجراءات لتحسين التجارة البينية:**[1]

وفي ما يلي أبرز ما توصل إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغاية الوقت الحاضر بالنسبة إلى المنطقة:

- ✓ تم وضع آلية لمعالجة القيود غير الجمركية.
- ✓ لا تزال المفاوضات بشأن قواعد المنشأ التفصيلية للسلع غير المتفق عليها متعثرة.
- ✓ أجريت تحويلات مالية للدول العربية الأقل نموا (فلسطين واليمن والسودان) من مخصصات الأمانة العامة الجامعة الدول العربية في موازناتها بغية توفير الدعم المالي لهذه الدول.
- ✓ تتولى حاليا لجنة التنفيذ والمتابعة متابعة موضوعات توحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار ومكافحة الإغراق وغيرها من الموضوعات المتصلة.
- ✓ تم وضع مسارات محددة لوضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها النهائية، وبشأن اعتماد شهادات المطابقة، من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. وجرى في هذا الإطار إنشاء "الجهاز العربي للاعتماد" عام 2011، وتم تأهيله، كما أطلق مشروع "برنامج تطوير نظام المواصفات القياسية العربية والقواعد الفنية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة وسلامة الغذاء بالنسبة للصادرات والواردات العربية البينية."
- ✓ يتم التعاون مع المؤسسة الإسلامية الدولية لتنمية التجارة بشأن مبادرتها "المساعدة من أجل التجارة".
- ✓ تقرر معاملة منتجات المناطق الحرة معاملة السلع الأجنبية عند تصديرها إلى الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- ✓ أما بالنسبة إلى تحرير تجارة الخدمات العربية البينية، فإن المفوضات المتعلقة بها لا تزال أما بالنسبة متعثرة، رغم مرور أكثر من 10 سنوات على المفاوضات.

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ميزان للتنمية ولمدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد**، مرجع سابق، ص 7.

- ✓ وأما بالنسبة إلى تحضيرات الاتحاد الجمركي العربي، فقد تم تحديد عام 2015 – 2017 لتأهيل المنافذ الجمركية في الدول العربية، الجمركي العربي الموحد ودليل الإجراءات الجمركية، والنموذج الجمركي العربي الموحد.

المبحث الثاني: أساليب تعزيز قدرة تنافسية الدول من خلال تسهيل التجارة

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة. ويعدها بعض خبراء الاقتصاد قضية مجتمعية تفرض نفسها على مسارات تلك المجتمعات الاقتصادية، ذلك أن للتصدير، بخلاف دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية، أهمية كبرى متصلة بنجاح عملية التنمية.بما أن التنافسية في التجارة تكمن في تنافسية المؤسسات الاقتصادية حيث تسعى هذه الأخيرة لتحسين قدرتها المالية وتكييف قدرتها الانتاجية ومعرفتها الفنية لتوسع دوليا من خلال رفع معدل صادراتها، ولتحقيق هذا المسعى يجب على الدول توحيد القوانين والتشريعات النقل والمرور مما يحقق المرونة في انتقال البضائع وتحسين التجارة البينية وتنشيطها.

المطلب الأول: آلية تحسين كفاءة الصادرات لتسهيل التجارة ورفع التنافسية

إن تسارع خطى التطورات العالمية أدى إلى توجه العديد من الدول العربية نحو تعزيز القدرة التنافسية لمنتوجاتها، بإيجاد أسلوب جديد لدعم تنميتها بما يتماشى مع هذه التطورات حيث أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتطبيق لقواعد اتفاقياتها مما يوجب دعم هذه المنتجات لمساعدتها على الصمود أمام المنافسة الدولية ومواجهة التحديات المتزايدة التي تتعرض لها، فتطوير عملياتها الإنتاجية يتطلب استيعاب التكنولوجيا العالمية وفقا للمعايير الدولية.

1- ترقية حجم الصادرات:[1] فالصادرات، باختصار، تعمل على تخفيض أثر التقلبات الاقتصادية السيئة في الاقتصاد القومي، دعم قوة مساومة الدولة في الأسواق الخارجية مقابل العملات الأجنبية، وتوسيع قاعدة المجتمع الاقتصادية. وتصدير إحدى الآليات المهمة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق الذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره. فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام القيمة الاقتصادية، حيث تهدف الشركات لزيادة حجم صادراتها وفقا لإستراتيجيات اقتصادية من خلال تخطيطها المسبق لتسويق المنتجات، يتوقف حجم مبيعات الصادرات على طلب المنتج في الأسواق الدولية، وهذا الطلب يتحدد بواسطة عوامل عدة من بينها جودة المنتج، اعتياد المستهلكين الخارجين على المنتج وسعره وعلى علامته التجارية، فإذا اعتبرنا أن المنتج تتوفر فيه كل مقاييس الجودة، لكن بالنسبة لتكاليف التصدير المرتبطة بسلسلة الإمداد مرتفعة، وهذا ما يزيد سعر المنتج الذي نرغب في تسويقه دوليا، مما يؤثر على حجم الطلب عليه، حيث يتم تحويل الحصة السوقية إلى منافسين آخرين لديهم نفس المنتجات وبأسعار اقل، وبالتالي تكاليف سلسلة الإمداد وعدم تسهيل

[1] التمثيل التجاري المصري، دليل المصدر المصري لدولة الإمارات العربية المتحدة، سفارة جمهورية مصر العربية، 2014، ص 45.

التجارة انعكس سلبا على تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، وهذا هو واقع كثير من المنتجات العربية يصعب تسويقها دوليا نظرا لعدم كفاءة وفعالية سلسلة الإمداد.

2-اجراءات التخلص من معيقات التصدير:[1]

- خفض قيمة الرسوم المفروضة الرسوم المتعلقة بالمعاملات التجارية بين جهة الاصدار وجهة التصدير
- نشر القوانين واللوائح والمعلومات وإرساء الشفافية وقهر الغش والفساد
- تبسيط الاجراءات التصديرية

المطلب الثاني: الاجراءات التطويرية والإصلاحية الجديدة للدول العربية لتسهيل التجارة

تشير دراسة دولية متخصصة إلى امكانية توفير وفر في تكاليف التجارة من جراء اجراءات تسهيل التجارة، والتي تؤدي تأثيرها التراكمي على توفير مالا يقل عن 15% بالنسبة إلى الدول ذات الدخل المنخفض، ونحو 16% بالنسبة للشريحة الدنيا من الدول ذات الدخل المتوسط، ونحو 13% للدول من الشريحة العليا لنفس الفئة، كما تشير إلى أهمية التركيز للإصلاح في الدول النامية على تبسيط وتسهيل الوثائق المتعلقة بالتجارة، وعلى تحقيق الانسيابية في الإجراءات الحدودية، وأتمتة العمليات وتحديث الإجراءات. وفي المقابل، فإن الأولوية بالنسبة للدول المتقدمة هي في التوسع في أتمتة العمليات الحدودية، إلى جانب توفير المعلومات المتعلقة بالتجارة، وإن إصلاحات تسهيل التجارة الشاملة والمتكاملة هي أكثر فعالية من أية تسهيلات مجتزأة، خصوصا وأن تأثيراتها التراكمية تعطي نتائج مضاعفة على كفاءة التجارة بشكل عام.[2]

ويشير تقرير حديث للبنك الدولي إلى أن عدد من الاصلاحات في بيئة أداء الأعمال خلال السنوات 2005 - 2014، حيث طبقت جميعها نحو 197 اصلاحا وركزت على تسهيل تأسيس الشركات، وتراخيص الإنتاج، وإنفاذ العقود، ودفع الضرائب، ورغم ذلك يلاحظ التقرير أن وتيرة الإصلاح تمضي بوتيرة بطيئة مقارنة مع دول العالم[3]،ويبن الجدول التالي الاصلاحات في الدول العربية لعام 2014 :

[1] التمثيل التجاري المصري، مرجع سابق، ص 46.

[2] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2015- 2016 التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، تقرير رقم(22)، نيسان (أبريل) 2015، ص 11.

[3] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات و المتغيرات، التقرير السنوي رقم(8) ، نيسان (أبريل) 2015، ص 44.

جدول رقم (03-09): ترتيب الاقتصاديات على أساس السهولة ممارسة الأنشطة وتنفيذ الاصلاحات

الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	الاقتصاد	الاصلاحات في تقرير 2014
01	23	الإمارات	3
02	26	السعودية	0
03	46	البحرين	1
05	47	عمان	0
06	48	قطر	1
07	51	تونس	0
08	87	المغرب	3
09	104	الكويت	1
10	111	لبنان	0
11	119	الأردن	0
12	128	مصر	0
13	153	الجزائر	0
14	187	ليبيا	0

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، مقارنة أنظمة أنشطة الأعمال للشركات المحلية في 189 اقتصاد، ط11، البنك الدولي، ص:3.

تمضي عجلة الإصلاح قدما في العالم العربي، ولكن بوتيرة أقل من غيرها من المناطق ففي الفترة الأخيرة كان نحو 50% من الدول العربية تقوم بتنفيذ إصلاحات وتطويرات متصلة بتسهيل أداء الأعمال مقارنة مع نسبة 60% لمنطقة شرق آسيا والباسيفيك، و74% في شبه الصحراء الإفريقية، كما أن الإصلاحات المنفذة اقتصرت على مجالات محدودة ولم تشمل مختلف الجوانب المتصلة ببيئة الأعمال.[1]

ويبين الجدول التالي أبرز الإجراءات والإصلاحات الجديدة المتخذة في عدد من الدول العربية، ومعظمها يتعلق بالتجارة عبر الحدود، حيث تحسنت بيئة الأعمال في هذا المجال في الجزائر بفضل تحديث المرفأ الرئيسي، كما في الأردن بفضل تحسين البنى التحتية في مرفأ العقبة، فيما تم في المغرب تخفيض عدد الوثائق المطلوبة للتصدير. وقد أثرت الإصلاحات المتخذة في تعزيز كفاءة الشركات المعنية خصوصا بالتجارة استيرادا وتصديرا. وعلى سبيل المثال، كان الوقت المستغرق للتصدير من المغرب قبل عقد من الزمن يحتاج إلى 17 يوما، بينما أصبح اليوم يتطلب يظهر الجدول التراجع المسجل في كفاءة المرافئ المركزية في كل من تونس واليمن.

[1] : تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، مرجع سابق، ص 03.

جدول رقم (03-10): الإجراءات الجديدة التي أدت إلى تحسن بيئة الأعمال (✓) أو تراجعها (✗)

	تأسيس الأعمال	تسجيل الملكية	الحصول على الإئتمان	حماية صغار المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود
الإمارات		✓ إقامة مراكز خدمات جديدة وعقد موحد للمعاملات	✓ تحسين الحصول على المعلومات.	✓ أدخلت شروط موافقة جديدة للجهات المتعاملة ، وشروط إضافية للإغلاق.		
الجزائر						✓ تحديث مرفأ الجزائر
البحرين		✓ تخفيض رسم التسجيل	✓ سماح لمكتب الاعتماد بجمع معلومات الشركات			
مصر				✓زيادة شروط الموافقة لمعاملات الأطراف المعنية ومتطلبات الإنهاء في سوق الأسهم.		
الأردن						✓ تحسين البنى التحتية في مرفأ العقبة
المغرب						✓ تخفيض الوثائق المطلوبة للتصدير
تونس					✓ تخفيض ضريبة.	✗ تراجع كفاءة المرفأ
موريتانيا	✓ النافذة الواحدة، إزالة شرط النشر، ورسم الرقم الضريبي		✓ تخفيض الحد الأدنى من القروض واجب تسجيله في قواعد البيانات.			
فلسطين					✓ خيار الدفع المسبق	
جيبوتي	✓ تقليص وقت المراجعة.					
جزر القمر				✓ زيادة متطلبات الإغلاق.		
الكويت	✗ رفع رسم الرخصة					
اليمن						✗ تراجع كفاءة المرفأ

المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات و المتغيرات، مرجع سابق، ص 45.

المطلب الثالث: كفاءة اللوجستيات التجارية العربية وتحديث البنى التحتية والتشريعية

تعتبر الخدمات اللوجستية عصب الحياة للتجارة الحديثة، لما تقوم به من دور في تعزيز التنافسية التجارية، ولتأثيرها الكبير على تكاليف التجارة. وقد أصبح دورها في عالم التجارة الحديث أكثر أهمية بسبب تنامي دور سلاسل الإمداد التجارية واحتياجاتها المتزايدة للخدمات الفعالة ويوضح الجدول التالي أداء لوجستيات التجارة العربية:[1]

1- **كفاءة لوجستيات التجارية العربية:** هنا يتم النظر في مدى توفر ونوعية البنى التحتية للاتصالات، والتي تعتبر ضرورية لتسهيل حركة البضائع داخل البلد وعبر الحدود.

جدول رقم (03-11): الأداء اللوجستي التجاري للدول العربية:

	المرتبة	مؤشر لوجستيات التجارة	%إلى الدولة الأفضل أداء عالميا
ألمانيا الأولى عالميا	1	12.4	100
الإمارات	27	3.54	81.3
قطر	29	3.52	80.6
السعودية	49	3.15	68.8
البحرين	52	3.08	66.7
الكويت	56	3.01	64.4
عمان	59	3.00	63.9
مصر	62	2.97	63.0
الأردن	68	2.87	60.0
لبنان	85	2.73	55.3
الجزائر	96	2.65	52.8
تونس	110	2.55	49.7
ليبيا	118	2.50	47.9
جزر القمر	128	2.40	44.9
العراق	141	2.30	41.6
موريتانيا	148	2.23	39.4
اليمن	151	2.18	37.9
السودان	153	2.16	37.2
جيبوتي	154	2.15	36.8
سوريا	155	2.09	34.9
صومال	160	1.77	24.8

[1] المرجع أعلاه، ص 33.

المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2015- 2016 التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، ص 33

لا تزال التجارة البرية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى متواضعة، وتواجه صعوبات لوجستية عديدة، ناهيك عن معوقات التكامل التجاري العربي،[1] مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التجارة الإقليمية بما يزيد عن نسبة 40% كما هو الحال بالنسبة لتجارة الخدمات على الرغم من أنها تعتبر من القطاعات الأكثر نموا في التجارة العالمية. فهذا القطاع لا يزال خارج الاتفاقية التجارية الإقليمية المتمثلة حاليا بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويواجه عراقيل متنوعة تتعلق بالرخص والتشريعات التقييدية، والتي تعرقل أيضا حركة تنقل الأشخاص بين الدول العربية.

ومجمل هذه القيود تؤثر على كفاءة التجارة في السلع والخدمات داخل المنطقة، وتدفع بالشركات إلى نقل أعمالها إلى خارج المنطقة العربية.

تعتبر التجارة العربية البحرية، رغم بعض الاستثناءات، هامشية إلى حد بعيد، على عكس الحال في التجارة العالمية، حيث التجارة البحرية هي الشريان الرئيسي لتصدير واستيراد السلع. وتجري معظم المبادلات التجارية العربية البينية عبر البر والمنافذ البرية. صحيح أن القرب الجغرافي يلعب دورا محوريا في ذلك بالنسبة لعدد من الدول، لكن الواقع أن ضعف لوجستيات النقل البحري بشكل عام يمثل عائقا أساسيا تجاه التجارة العربية البحرية، وبالأخص بين الدول العربية.

تتفاوت أوضاع البنى التحتية للنقل البحري كثيرا بين البلاد العربية. وبصورة عامة تعتبر مرافئ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكثر مواكبة للتطورات الحديثة من غيرها من الدول العربية. وتتميز بينها بصورة خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا سيما شركة موانئ دبي العالمية التابعة لحكومة إمارة دبي، والتي تعتبر من بين أهم مشغلي الموانئ في العالم، وتدير حاليا أكثر من 65 مرفأ في قارات العالم الست.

لكن الواقع أن معظم البلدان العربية ضعيفة الارتباط بشبكة النقل البحري العالمية. وهناك لكن الواقع أن معظم البلدان العربية ضعيفة الارتباط بشبكة النقل البحري العالمية. وهناك ستة بلدان عربية فقط تحقق نتائج جيدة بحسب مؤشر قياس الارتباط البحري العالمي، وهي الإمارات، والسعودية، ومصر، والمغرب، وعمان، ولبنان.

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في للبلاد العربية،**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2015- 2016 التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية**، مرجع سابق، ص 34.

2- تحديث البنى التحتية والتشريعية:[1]

إن الاستثمار في البنى التحتية يمثل عاملا محوريا في تعزيز الاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بجانب تسهيل الدخول على ساحة سلاسل الإمداد التجاري العالمية. كما يمثل تراكم رأس المالّ ل والمعرفة والتكنولوجيا المرتبطة بالاستثمارات، ولا سيما منها الاستثمارات الخارجية المباشرة جسرا أساسيا لعبور الدول صعودا في سلاسل القيم وفي إحداث تحولات إيجابية لصالحها في المزايا التنافسية والنسبية، سواء على صعيد التبادل التجاري العربي البيني، أم على المستوى التجاري العربي مع الخارج.

ومن المهم الدفع باتجاه تسريع مشروعات الربط التي أقرتها القمة الاقتصادية العربية، ولا سيما السكك الحديدية والخطوط والمرافئ البحرية، نظرا لأهميتهما المحورية لتحقيق كفاءة التجارة الإقليمية. ذلك أن شبكات الطرق البرية العربية، وان كانت أوضاعها تتراوح بين الممتاز والجيد والمقبول بصورة غالبة، إلا أن قدرتها على خدمة التجارة تبقى محدودة، عدا عن أن كلفتها مرتفعة مقارنة بوسائل النقل السككي والبحري ومجمل هذه الأمور أصبحت اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى في ظل المتغيرات التي تحدث في العالم العربي، بالتزامن مع الأوضاع التي تجتاح الاقتصاد العالمي، والتداعيات الهائلة لهما على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ذلك أن ضعف الاندماج بين الاقتصادات لعربية يمثل ثغرة أساسية في الجسم الاقتصادي العربي تحد من المناعة تجاه المتغيرات، كما تحد من حركتي التجارة والاستثمار على المستوى البيني والدولي، وتعطل بالتالي فرص النمو المتدافع والمستدام، والمولد لفرص العمل التي تواكب احتياجات الأسواق واحتياجات التنمية بكافة أبعادها.

ومن الضروري تطوير البنى التحتية والتشريعية للتجارة الإلكترونية التي تمثل بوابة العبور إلى المستقبل، خصوصا وأن أسواق العالم العربي أصبحت من أكثر الأسواق جذبا لمفهوم التجار الإلكترونية. فقد ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة ووصل إلى نحو 110 ملايين، ويتوقع أن تتجاوز قيمة التجارة الإلكترونية 15 مليار دولار بنهاية عام 2015.

هناك كثر من الدول العربية التي تعاني تقليديا من أعباء معقدة من التشريعات المتصلة بقطاع الأعمال والقطاع التجاري بشكل خاص. والأمر متفاوت كثيرا بين الدول العربية، حيث رصد تقرير حديث للبنك الدولي وجود 36 ألف تشريع متصل بهذه القطاعات في دولة مصر في المقابل، يظهر التقرير ذاته أن المغرب حققت مؤخرا تقدما ملموسا في مجال اللوجستيات التجارية، بفضل تقليص الإجراءات التقييدية، إلى جانب الاستثمارات التي وظفتها في تطوير البنى التحتية لموانئها التجارية، بما فيه توسيع مرفأ طنجة – ميد ليصبح أكبر ميناء في أفريقيا،

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ميزان للتنمية ولمدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سابق ، ص 38.

ذلك أن اللوجستيات المرتبطة بالعمليات التجارية تلعب دورا رئيسيا في تعزيز كفاءة التجارة. وهناك تقديرات تشير إلى أن مجرد تحسين نوعية هذه اللوجستيات بالنسبة لتجارة مصر مع تونس، على سبيل المثال، ستؤدي إلى تحقيق زيادة في الصادرات المصرية البينية إلى تونس بنسبة 12% .

إن التنافسية ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب حيث أن الاقتصاديين والمختصين صادفتهم مشكلة تحديد أبعادها نظرا لحداثتها، واختلاف مستوياتها ومعايير قياسها التي باتت محور اهتمام العديد من المنظمات الدولية حيث يتما اصدار تقارير سنوية عنها ويكون اهتمامها المباشر عن السياسات وصنع القرار في مختلف الدول التي تشملها هاته التقارير، والتي تسعى لبقاء اقتصادياتها الوطنية صامدة أمام التحديات، وهذا ما يوفره تسهيل التجارة والتي ينتج عنها توفر المعلومات اللازمة عن الأسواق الدولية، وكيفية والوصول إليها وذلك لمواجهة تحديات النمو، وزيادة الإنتاجية، والتي تسهم بدورها في رفع تنافسية الاقتصاد ،وينبغي كذلك اقتناع الجهات الحكومية إلى ضرورة الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين الأوضاع التنافسية للنفاذ إلى الأسواق الدولية بمنتجاتنا الوطنية المنافسة التي ترتقي للمنافسة دوليا أمام المنتجات الأجنبية، وفتح أسواقنا للمنتجات العالمية دون تردد ولكون الاقتصاد الوطني يواجه حتمية التحديث والتطوير، لا لكي يعالج مواقع الضعف فقط، بل لكي يستعد للصمود للمنافسة الشرسة، لذلك يعد التحول إلى اقتصاد السوق أمرا ضروريا لقد اعتقد البعض أن التنافسية هي التفوق في سلعة أو منتج أو خدمة أو الحصول على موقع في السوق أو زحزحة منافسين منه، أو الاستحواذ على شريحة من السوق كانت تابعة للمنافسين أو احتكار حصة في السوق، إلا أن جوهر الأمر يختلف عن ذلك في كون أن التنافسية هي إيجاد وتنمية الفرص الجديدة من خلال تكوين رؤية مبتكرة للمستقبل وما يمكن أن يكون به من مجالات العمل والسبل إلى الوصول إلى تلك الفرص.

الخاتمة العامة

في ختام توصلنا أن قضايا تنمية المبادلات التجارية وزيادة التكامل مع الاقتصاد الدولي، أصبحت إحدى أهم أولويات السياسة الاقتصادية في معظم إن لم يكن في كل الدول العربية، ويعكس ذلك وعي الدول العربية المتنامي بالأهمية الاستراتيجية اصلاح لتحرير التجارة وتبني سياسات التوجه الاقتصادي الخارجي، في تحقيق طموحاتها في مجال رفع معدلات النمو الاقتصادي والعمالة، وهنا تبرز ضرور التسهيل التجاري التجارة نظرا الزيادة الكبيرة في حجم التجارة الدولية والمستويات القياسية التي وصلت لها، إضافة إلى التطورات التي شهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذلك الزيادة المطردة في تكاليف العمليات المرتبطة بالتجارة، إذ إن التبادل التجاري العادي يتطلب إجراءات كثيرة ومعقدة وهو ما يسبب تأخر تسوية المعاملات التجارية. وهذا من أبرز التحديات والمشاكل التي تواجه التجارة في الإفراط في عدد الوثائق المطلوبة، مما تطلب إجراء تحديثات على جهاز الجمركي للدول.

إن العراقيل التي تواجه الدول العربية جعلها تتبنى تطبيق إصلاحات تجارية من شأنها تخفيف القيود على المعاملات التجارية، وذلك بالقيام بتحسين البنى التحتية من طرق ومواصلات ووسائط نقل وتوفير المعلومات الصحيحة والكافية عن الأسواق والسلع واتباع الموصفات الدولية وتقليل من عدد التواقيع والأيام المطلوبة لإنجاز هاته المعاملات، وذلك من خلال التوجه نحو تحديث الجهاز الجمركي من خلال إدخال نظام النافذة الواحدة والذي يقوم على جمع الوثائق والبيانات المتعلقة بأطراف التجارة الخارجية المختلفة في مكان واحد، وقد اثبت هذا النظام نجاحا كبيرا، حيث يسمح بتبادل البيانات الجمركية بين الجهات المختلفة ودفع الرسوم والضرائب الكترونيا كما عملت دول عربية على تخفيض نسب الرسوم الجمركية والحد من تشتتها فقد انتهجت بعض الدول العربية مفهوم النقل المتعدد الوسائط من خلال إصدار قانون النقل متعدد الوسائط وإصدار التشريعات اللازمة لتصنيف وسطاء الشحن وتحفيز القطاع الخاص لتأسيس جمعية وكلاء الشحن نظرا لأهمية دورهم في تقديم خدمات نقل السلع من الباب إلى الباب. هذا بالإضافة إلى التوسع في تقديم أفضل التسهيلات في كافة المراكز والمعابر الحدودية مع ترسيخ الدور الرقابي والتنظيمي للمؤسسات والهيئات العامة في مجال أمن وسلامة النقل في كل أماطه.

إن التوجه نحو زيادة مستوى تسهيل التجارة يعتبر أداة أساسية لرفع تنافسية الدول ورقي بمنتجاتها المحلية لتنافس مع المنتجات الأجنبية ،وإن حاجة البلدان العربية إلى زيادة تيسير استغلال كل من أسواق التصدير والأسواق المحلية من خلال إزالة الحواجز التجارية، والحد من التكاليف الخارجة عن سيطرة الشركات، كرداءة الخدمات اللوجستية وتحسين سبل وصول المنتجات الزراعية والسلع المصنعة إلى الأسواق وهذا ما رأيناه في الدول التي حلت في المراتب

العالمية الأولى في تقرير للتنافسية حيث أن لهذه الدول تسهيلات تجارية عديدة تيسر عمليات الاستيراد والتصدير وهي في الأخير تنعكس على رفاهية الشعوب.

❖ **اختبار صحة الفرضيات:**

ومن خلال دراستنا يمكن أن نحكم على فرضياتنا بالشكل الموالي:

- بالنسبة للفرضية الأولى: إن تسهيل الإجراءات الخاصة بتخليص والإفراج عن البضائع في المنافذ الجمركية، والموانئ يزيد من تنشيط التجارة الخارجية لأنه يخفض من طول مدة المعاملات التجارية.

– الضعف الشديد في مرافق الهياكل الأساسية لدول العربية والعقبات المتعددة التي هذه الحواجز المادية وغير المادية يتسبب في ارتفاع تكلفة النقل والتأخير المفرط في عمليات النقل، التحديات إلى انخفاض كبير في قدرة البلدان العربية النامية غير الساحلية على المنافسة في الأسواق العالمية.

عدم اكتمال البنى التحتية في الدول العربية، وذلك على صعيد المراكز الحدودية الجمركية ومختبرات الفحص وأماكن الوقوف والانتظار بالنسبة للشاحنات بالإضافة إلى قصر ساعات العمل الرسمية.

– عدم استخدام الجانب التكنولوجي الاستخدام الأمثل وذلك عن طريق العمل بمفهوم النافذة الواحدة لأنه يعتبر الجزء الاساسي والأهم في تسهيل التجارة الدولية من حيث تحقيق اقل زمن للإفراج عن البضائع المستوردة بما يرفع ويزيد القدرة التنافسية للقطاع الخاص وخفض تكلفة لصفقات ومن ثم زيادة حجم التجارة الدوليه والعمل على جعل الدوائر الجمركية منافذ وليست مخازن للبضائع عنها في اقل ومن افراج ممكن.

- بالنسبة للفرضية الثانية: تشجع المنظمة العالمية للتجارة الدول العربية للانضمام إلى للاتفاقيات الدولية التي بدورها تعزز وتدعم الاصلاح التجاري.

– الدول العربية احوج ما تكون لتسهيل التجارة من اجل تعزيز تجارتها البينية ورفع التنافسية، فالدول التي أبرمت اتفاقيات ثنائية وإقليمية تمكنت من اجراء اصلاحات تجارية وزادت مستويات تحرير التجارة لديها، وتبقى صعوبة تنفيذ التزامات الاتفاقية على كثير من الدول العربية وبالتالي الحاجة الى مساعدات مالية وفنية.

– عدم اعتماد شهادة المنشأ للمنتجات الوطنية المصدرة للدول العربية الصادرة عن الجهات المعنية وهي الشهادات المعمول بها بموجب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وطلب التأكيد على القيمة المضافة مع عدم وجود إجراء يسهل انتقال السلع لحين ورود التأكيد.

- بالنسبة للفرضية الثالثة: إن الدول العربية بحاجة الى مزيد من العمل على تسهيل التجارة بسبب عدم توفير آليات ونظم محددة من خلالها توحيد السياسات والتشريعات، ووضع قوائم لسلع الغير عربية المنافسة، أو السلع الغير بديلة والسعي لتطوير السلع العربية لتنشيط التجارة البينية.

- الوضع الإقليمي المتوتر وتزايد خطر الإرهاب، مما أثر سلبا على التجارة البينية العربية، وكذا انخفاض المتزايد لأسعار البترول مما أدى لتراجع كبير لدول النفطية في ترتيب التنافسية.

- مازال العديد من الدول بحاجة الى مزيد من العمل على تسهيل التجارة بسبب الافتقار الى الموارد البشرية والمالية

❖ وبالنسبة إلى الدراسة توصلنا بالنتائج التالية:

- إن الدول التي تصدرت المراتب الأولى في التنافسية قامت بإصلاح و تبسيط وتوحيد الإجراءات التي تحكم انسياب السلع خلال القنوات الرسمية المتعددة مثل الإمارات وقطر على غرار باقي الدول التي انخفضت مستويات التنافسية بسبب ضعف مستويات الإصلاح التجاري فيها، حيث لا يمكن زيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية دون اصلاح هاته الاختلالات لاسيما تحقيق عجز في الموازين التجارية وانخفاض مستوى الناتج المحلي.

- هناك عدد من الدول العربية التي تعاني تقليديا من أعباء معقدة من التشريعات المتصلة بقطاع الأعمال والقطاع التجاري بشكل خاص و هذا ما يجعل الأمر متفاوت كثيرا بين الدول العربية.

- في ظل المتغيرات التي تحدث في العالم العربي بالتزامن مع الأوضاع التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، والتداعيات الهائلة لهما على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، أدى إلى ضعف الاقتصادات لبعض الدول العربية تحد من حركة التجارة على المستوى البيني.

- احدى أهم الآليات الأساسية لرفع الإنتاجية هي وتعزيز التنافسية لدول العربية هي المشاركة بين القطاع الخاص والعام وزيادة مرونة العمل بإزالة عوائق دخول الأسواق، مع توفير بيئة تنظيمية وتشريعية ملائمة مما يجعل الاقتصاد مقاوم لصدمات الخارجية.

❖ **التوصيات والاقتراحات:**

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها تعزز من تنافسية الدول العربية:

-تعاون المنظمات بالعمل على مساعدة الدول العربية في تنفيذ متطلبات تيسير التجارة عن طريق:

- العمل على تحديد احتياجات كل دولة على حدة لتنفيذ الاتفاقية ووضع برامج تنفيذية للتنفيذ.
- تصميم برامج لتعزيز القدرات الوطنية للدول الاعضاء.

- يجب ان تقوم الدول الاعضاء بدمج متطلبات تيسير التجارة في خططها التنموية لتحقيق الاستفادة المثلى.

-ضرورة اقتراح مسودة، لأغراض موافقة الحكومة، تتناول خطط العمل لتسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بالنقل والتجارة، لتحقيق المساهمة في زيادة الرفاهية الاقتصادية في الدول العربية.

-تقديم الدعم الفني للبلدان العربية وبناء قدراتها في مجال تسهيل تبادل البضائع فيما بينها وعبر أراضيها وموانئها.

- تطوير نظم المعلوماتية في الجمارك لتشمل اعتماد إعادة هيكلة الخدمات اللوجستية وتطويرها خاصة في مرافق ومؤسسات الدولة العاملة على الحدود تحفيز وتنمية التوعية وتعميق التفاهم لدى رجال الجمارك بالنسبة للمواضيع المتعلقة بالتجارة والتسهيلات الجمركية الاقليمية و التعاون بين المنافذ الحدودية الجمركية وبصفة خاصة التركيز على تنسيق العمل لتسهيل الاجراءات الجمركية الخاصة بالتخليص على البضائع مع تبادل المعلومات.

-تشكيل لجان وطنية لتسهيل النقل والتجارة في الدول التي لم تنشئ تلك اللجان، وزيادة فاعليتها.

-التعامل بصفة أساسية مع زيادة تطبيق المعايير الدولية و الاتفاقيات، وتطوير خدمات البنية التحتية للمناطق الصناعية.

❖ آفاق الدراسة:

لقد تناولنا في هذا البحث تسهيل التجارة كأداة لتعزيز التنافسية الدولية وقد حاولنا إعطاء نظرة عن اجراءات تسهيل التجارة وكذا مدى تنافسية الدول العربية ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها تبين بأن هناك جوانب مازلت تحتاج لبحث ودراسة أعمق، نظرا لأن الموضوع متوسع وهذا راجع لتشعبه وعدم الإلمام بكل جوانبه، وبالتالي هذا الموضوع يحتاج إلى دراسات وبحوث أخرى، وهذه الإشكاليات مثل:

-تبسيط الإجراءات الجمركية في إطار منظمة تيسير التجارة.

-أثر تفعيل اتفاقية النقل المتعدد الوسائط على التجارة العربية البينية.

-أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال على زيادة كفاءة سلسلة الإمداد.

- أثر اصلاح وتحديث القطاع المصرفي على تيسير التجارة الخارجية.

-أثر الاتفاقيات الاقليمية والثنائية على تسهيل التجارة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا– المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1-إبراهيم أبو الهيجاء، التعاقد بالبيع بواسطة الانترنت، ط1، الدار العلمية الدولية ومكتبة دار الثقافة للنشر التوزيع، عمان، 2002.

2–إبراهيم العيسوي، التجارة الالكترونية، ط1، المكتبة الأكاديمية القاهرة، 2003.

3–أحمد خالد العلجوني، التعاقد عن طريق الانترنت، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

4–أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة، دون طبعة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، دون سنة.

5–بشير عباس العلاق، تطبيقات الانترنت في التسويق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

6–حسن عماد مكاوي، محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2000

7–سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

8–سميرة إبراهيم أيوب، اقتصاديات النقل:دراسة تمهيدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

9–طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر، 2003.

10–عادل حرحوش المفرجي وآخرون، الإدارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2007.

11–علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001.

12–عمر سلمان، الجمارك بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2001.

13–فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي: آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.

14–فريد النجار، الاقتصاد الرقمي: الانترنيت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، ط1 ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

15–محسن فتحي عبد الصبور، قواعد التصدير في النظام التجاري العالمي الجديد، ط 1، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، 1997.

16–محمد الصيرفي، نظم المعلومات، ط 1، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.

- **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

17–زكية بوسعد، أثر برامج تقليص العمال على الكفاءات في المؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2006 -2007.

18–سلامي فتيحة، دور تسيير الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، دراسة حالة المديرية العملياتية لاتصالات الجزائرية بالبويرة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة اكلي محند أو الحاج لبويرة، 2013-2014.

19–سمالي يحضيه، أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية(مدخل الجودة والمعرفة)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) تخصص التسير، جامعة الجزائر، 2005.

20–كباب منال، دور استراتيجية الترويج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير مسار علوم التسيير(غير منشورة)، جامعة مسيلة، 2007.

- **الدوريات والمجلات:**

21–ب.سيث، قياس أداء الجمارك، مدير الأبحاث والسياسات والتخطيط، تشرين الثاني نوفمبر، 2010.

22–طلال الهزايمة، القطاع الفرعي(البنوك) استنادا على جداول المدخلات والمخرجات في الأردن، الأدرن 15 سبتمبر 2015.

23–غالب محمد البستنجي، أثر كفاءة نظم المعلومات التسويقية في اكتساب الميزة التنافسية في الشركات الصناعية الأردنية، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد التاسع، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، جوان 2011.

24–لبنى عبد اللطيف وآخرون، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم (الإطار النظري)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يوليو 2003.

25-اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، تسهيل التجارة بالاشارة إلى دول عربية، الأمم المتحدة نيويورك، 2005.

26-محمد زنبوعة، أثر تفعيل النقل المتعدد في تنمية التجارة البينية العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد -22 العدد الثاني – 2006.

27-محمد نسور، ورشة العمل الإقليمية حول:"تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة "، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 11-12جويلية 2007، القاهرة.

28-محمد وديع عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد24 ، دسيمبر 2003.

29-محمد وديع عدنان، محددات القدرة الإنتاجية العربية في االأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس 19-21 جوان 2001.

30- المرصد الوطني لتنافسية، التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبيئة تخطيط الدولة 2005.

31- المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، سوريا، تموز، 2011.

32-نوير طارق (Porter Michal)، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر، المعهد العربي بالكويت، 2002.

33-وديع محمد عدنان، محددات القدرة الإنتاجية العربية في االأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس 19-21 جوان 2001.

- **التقارير:**

34-أمينة حلمي، طارق الغمراوي، الاقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي 2014-2015، المركز المصري لدراسات، مصر، 2015.

35-الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2015- 2016 التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، تقرير رقم(22)، نيسان (أبريل) 2015.

36-الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات و المتغيرات، التقرير السنوي رقم(8) ، نيسان (أبريل) 2015.

37-الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ميزان للتنمية ولمدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد، تقرير رقم(21)، أيار (مايو) 2014.

38-إدارة تسهيل التجارة والمشتريات الحكومية، اتفاق تسهيل التجارة في إطار المنظمة و العالمية للتجارة، وزارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية.

39-تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، مقارنة أنظمة أنشطة الأعمال للشركات المحلية في 189 اقتصاد، ط11، البنك الدولي.

40-التمثيل التجاري المصري، دليل المصدر المصري لدولة الإمارات العربية المتحدة، سفارة جمهورية مصر العربية، 2014.

41-عادل الغابري، تيسير التجارة في المنطقة العربية الواقع والتحديات، قسم التكامل الاقليمي شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة، 2014.

42-فهد بن يوسف العيتاني، الاتفاقية العامة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات(GATS)، مادة اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

43-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، "الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للعام 2013، يونيو 2014.

45-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التجارة في الخدمات-الاتصالات دراسة حالة مصر، والأردن ولبنان، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

46-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، العدد الحادي والعشرون، الأمم المتحدة نيويورك، 2012.

47-محمد بيبلي، الاتفاقيات التجارية الاقليمية ملخص الساسيات رقم 27، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سورية، نيسان 2008.

48-المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، سوريا، تموز، 2011.

49-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، نشرة تفصيلية تعنى بشؤون الاستثمار و التجارة في الدول العربية عدد خاص آفاق الإقتصاد العربي، السنة الثالثة والثلاثون العدد الفصلي الأول، يناير-مارس 2015.

50-مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية، ملاحظات تقنية على تدابير الأساسية لتيسير التجارة دليل تيسير التجارة الجزء الثاني، نيويورك وجنيف، 2006.

51-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونتكاد)، الشراكة لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، 2010.

52-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونتكاد)، تسهيل النقل في منطقة الإسكوا "حول تسهيل التجارة والنقل"، بيت الأمم المتحدة بيروت،1-4 آذار مارس 2014.

53-هدى عباس، التسهيلات التجارية و أثرها المتوقع على التجارة العربية و السورية، ملخص السياسات رقم 31، المركز الوطني لسياسات الزراعية، 2009.

54-هيئة تنمية الصادرات، دليل التصدير في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2014.

- المؤتمرات والملتقيات والندوات:

55-أحمد خليل حماد، تجربة الأردن في مجال تيسير التجارة ومفاوضات تيسير التجارة في منظمة العالمية للتجارة، اجتماع الخبراء حول تسهيل"التجارة والنقل الإسكوا"،بيت الأمم المتحدة بيروت، 1-2آذار /مارس 2011.

56-انتصار رزوقي وهيب، ورقة تحليليه بعنوان: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(الواقع – المعوقات – الآفاق)، ندوة اقتصاديات دول مجلس التعاون، 2007.

57-بقة الشريف، العايب عبد الرحمان، تأهيل وظيفة الموارد البشرية في ظل متغيرات العولمة حالة المنظمات الاقتصادية والعمومية والخاصة الجزائرية، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، المحور الثاني: التوجهات والأساليب الحديثة في تطوير أداء المنظمات، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات الرياض المملكة العربية السعودية 1-4 نوفمبر 2009.

58-دنيا محمود، مفاوضات التجارة في الخدمات بين الدول العربية، المؤتمر السنوي الثامن: منظمة التجارة العالمية – تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، القاهرة(جمهورية مصر)،24-26 يونيو 2012.

59-ذكاء مخلص الخالدي، تسهيل التجارة من منظور تنموي: تحديات النمو الاقتصادي، اجتماع دور تسهيل التجارة في تعجيل النمو الاقتصادي والتنمية في دول الإسكوا، 2011.

60-سوزان عبد الله، تسهيل التجارة لسلسلة الإمداد الدولية، مركز الإمارات الدولي للقانون الإسكوا، بيروت، 6-7 تشرين الثاني 2006.

61- عبد الحق بوعتروس، مسؤولية البنك فاتح الإعتماد عن عدم مطابقة البضاعة للمواصفات المذكورة في عقد الإعتماد المستندي، المتقى الاول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل الجزائر، جوان 2005.

62-عبد الحق بوعتروس، مسؤولية البنك فاتح الإعتماد عن عدم مطابقة البضاعة للمواصفات المذكورة في عقد الإعتماد المستندي، المتقى الاول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل الجزائر، جوان 2005.

63-علي فلاق، محمد بولصنام، آثار التجارة الالكترونية على الاقتصاد، الملتقى الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، دون تاريخ.

64-عماد الصابوني، تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الاقتصاد الجديد، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 25 كانون الثاني 2011.

65-عميش عائشة، حدادو علي، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و استراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الجزائر، 2009.

66-عيسى دراجي، البيئة و الميزة التنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الشلف، 2-9 نوفمبر 2006.

67-كمال رزيق، فارس مسدور، تعزيز التنافسية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني حول: المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة22-23 أفريل ، 2003.

68-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، 9-14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001.

69-ماجدة حمودة، تطور الإهتمام العالمي بتسهيل التجارة، ورشة العمل الإعلامية حول تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة، القاهرة، 11-12 جويلية 2007.

70-منى فتاح، ورقة عمل نظام النقل المتكامل في المنطقة العربية وأهميته بالنسبة لتحرير التجارة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القاهرة،22 ماي 2012.

71-مولاي لخضر عبد الرزاق، بوخاري عبد الحميد، التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التنافسية الدولية، الملتقى الدولي الثاني " التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق "،جامعة مصر،24-26 يونيو 2012.

72-نائلة حداد، تسهيل التجارة الحاجات والأولويات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورشة العمل الاقليمية حول تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بيروت:6-7 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

73-نبيل علي صفوت، إستراتجية مقترحة لتسهيل النقل والتجارة في المنطقة العربية، ندوة عن الاتفاقيات الدولية والعربية للنقل على الطرق ودورها في تطوير التجارة الخارجية العربية، القاهرة، 25-26 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

74-هالة أحمد صبري، العرب والمعرفة والمستقبل، المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول "إدارة المعرفة في العالم العربي"، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 26-28 أفريل 2004.

75-الهيئة العربية للطيران المدني، ندوة حول مواكة النظم التشريعية المحلية لتحرير النقل الجوي، الجلسة الأولى: الأدوات التنظيمية لصناعة النقل الجوي في السياسة الحمائية وسياسة التحرير، الرباط، 21-22 ديسمبر 2005.

76-الهيئة العربية للطيران، ورقة 5 عمل دعم اقتصاديات تشغيل النقل الجوي العربي، الاجتماع الثامن والعشرون للجنة النقل الجوي، جامعة الدول العربية، الرباط 1-3 نوفمبر 2011.

77-وصاف سعيدي، ضمان إئتمانات التصدير في البلدان النامية COTUNACE التونسية نموذجا، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، دون تاريخ.

78-وليد النزهي، تسهيل التجارة، قطاع الاتفاقات التجارية، جمهورية مصر العربية، يونيو 2006.

79-يوسف مسعداوي، القدرات التنافسية ومؤشراتها، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005.

- **المواقع الإلكترونية:**

80-جريدة اللواء، صحيفة لبنانية يومية سياسية صدرت عام 1963، العدد 14327، تصدر عن دار اللواء للصحافة والنشر والتوزيع ش.م.ل، بيروت لبنان، نقلا عن الموقع:http://www.aliwaa.com/contact-us.aspx

81-اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، تسهيل التجارة بالاشارة إلى دول عربية، الأمم المتحدة نيويورك، 2005 نقلا عن الموقع: http://www.aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=242482

82-لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، مؤشرات تيسير التجارة، مرشد تنفيذ تيسير التجارة نقلا عن الموقع: http://tfig.unece.org/AR/contents/wco-model-code-integrity.htm

83-لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، نموذج شراء-شحن-السداد، مرشد تنفيذ تيسير التجارة نقلا عن الموقع: http://tfig.itcilo.org/AR/contents/buy-ship-pay-model.htm

84- وحدة البحث الاقتصادية في بنك الاعتماد اللبناني ، تسهيل التجارة العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي، نقلا عن الموقع: http://www.eliktisad.com/news/show/159389

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية:

- **Reports, Laws, Decrees and Orders:**

85-JOHNS.wilson , Policy Research Working Paper: Export Performance and Trade Facilitation Reform, Hard and Soft Infrastructure. Alberto Portugal-Perez , Th World Bank Development Research Group, Trade and Integration Team April 2010.

86-Klaus Schwab, "The Global Competitiveness Report 2010-2011", World Economic Forum, Geneva, 2010. From Site: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf

- **Yearbook:**

87-United Nations, Economic Commission for Africa (ECA) African Trade Policy (ATPC), Trade Facilitation to integrate Africa into the World Economy, 2004.

- **Dictionnaires and encyclopédies:**

87-Jean claude Trondeau,Christine Huttin, Dictionnaire de Stratégie d'entrepris, VUIBER,Paris,2000.

- **Séminaire and Electronic Documents:**

88-Debonneail michale et fontagné lionel, "compétitive",conseil d'analyse économique, paris,2003.

89-Saud E Al Malaq, First GCC China Buiness Forum Ministry of Commerce and Industry Kingdome of Saudi Arabia Manama, Kingdom of Bahrain, 23-24-March-2010.

الملاحق

الملحق رقم (01): استبيان اتحاد الغرف العربية عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لعام 2015/2014

أ. بنود الاستبيان:

كما في كل عام، قام اتحاد الغرف العربية بتعميم الاستبيان الخاص بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على شريحة واسعة من الشركات والجهات المعنية بالتجارة العربية البينية. وتم إرسال الاستبيان إلى كافة الغرف العربية بغية تعميمه على الشركات المعنية، كما قام الاتحاد بإرسال أكثر عدد كبير من الرسائل الإلكترونية إلى الشركات العربية ذات العلاقة بالتجارة العربية البينية، إلى جانب توزيعه خلال النشاطات التي يعقدها اتحاد الغرف العربية من خلال الغرف المضيفة لهذه النشاطات.

❖ **وتضمنت البيانات الواردة في الاستبيان كل من:**

- **البيانات العامة للشركات:** اسم الشركة، نوع التجارة، قطاع النشاط التجاري، حجم وقيمة النشاط التجاري سنويا، وسيلة النقل، البريد الالكتروني.
- مدى تطابق الإعفاء الجمركي الكامل بنسبة 100%، ومدى إلغاء الرسوم المماثلة للتعرفيات الجمركية.
- القيود الغير الجمركية، وتشمل السيطرة على الأسعار، القيود المالية، قيود التراخيص، مراقبة الكميات، الاحتكار، القيود الفنية وطول مدة العبور.
- تكاليف النقل، وصعوبة سمات الدخول (تم اختصار البنود المتصلة بتكاليف النقل ببند وحيد تسهيلا للمشاركة، فعوضا عن إدراج أربعة بنود للتكلفة في بلد المنشأ والعبور والمصدر إليه والمستورد منه، تم الاكتفاء بالسؤال عن كلفة النقل بشكل عام.
- مقترحات الشركات المشاركة في الاستبيان.
- حصيلة نتائج الاستبيان.

❖ **الجهات المشاركة في الاستبيان:**

ساهم في الاستبيان 172 مشارك من 16 دولة عربية، مقارنة مع 89 مشارك من 12 دولة و تشمل كل من فلسطين(24)مشارك، مصر (18)، قطر (15)، اليمن (15)،لكويت (14)، لبنان (14)، الأردن (13)، السعودية (13)، عمان (12)، البحرين (11)، السودان (8)، العراق (6)، سوريا (2)، المغرب (2)، الإمارات (2)، تونس (1)، إلى جانب شركة لم تحدد الاسم، والاتحاد العربي للتأمين.

ومعظم الشركات المشاركة معنية بالاستيراد (114) مشارك، ثم بالتصدير(104)، مقابل(27) لإعادة التصدير، و(24) لخدمات النقل والشحن، علما أن معظمها يعنى بأكثر من نشاط

تجاري. كما أن معظمها ناشط في مجال تجارة المصنوعات (98)، مقابل (45) لتجارة المواد الخام، و(33) للتجارة الزراعية، و(17) لخدمات النقل والشحن، و(17) للخدمات المالية.

أما بالنسبة إلى وسيلة النقل المستخدمة، فيأتي في المقدمة النقل البري بمجموع (132)، ثم النقل البحري (106)، ومن ثم النقل الجوي (71)، علما أن معظم الشركات تستخدم أكثر من وسيلة للنقل التجاري.

ب. نتائج الاستبيان:

يدل على أن نتائج الاستبيان لهذا العام تعكس صورة أفضل عن أداء المنطقة من العام السابق بسبب ارتفاع عدد المشاركين بنسبة 3.93%، حيث تبرز المشكلات الأربع الأساسية التي تؤثر في إضعاف كفاءة التجارة العربية البينية، والمتمثلة بالقيود المذكورة أعلاه.

أولا:ترتيب القيود من حيث الأهمية النسبية: تعكس النتائج تصدر مشكلة ارتفاع كلفة النقل بنسبة ردود سلبية بلغت 70.93% من إجمالي الردود. ويليه في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية طول مدة العبور بنسبة ردود سلبية بلغت 65.12% من إجمالي الردود. وحل في المرتبة الثالثة القيود الفنية بنسبة 56.4% للردود السلبية، ثم في المرتبة الرابعة صعوبة الحصول على سمات الدخول بنسبة 50% للردود السلبية. وجاء القيد المتعلق بعدم الالتزام بالإعفاء الجمركي الكامل في المرتبة الخامسة بنسبة 43.02% للردود السلبية، يليه في المرتبة السادسة القيود المالية بنسبة 44.42%، ثم في المرتبة السابعة الرسوم المماثلة بنسبة 38.37%، وفي المرتبة الثامنة لقيود على التراخيص بنسبة 33.72%، وعلى الكميات في المرتبة التاسعة بنسبة 22.67%، والعاشرة للسيطرة على الأسعار بنسبة 20.93% للردود السلبية، والحادية عشرة للاحتكار بنسبة 15.12% فقط.

الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البينية: (نسبة الردود السلبية)

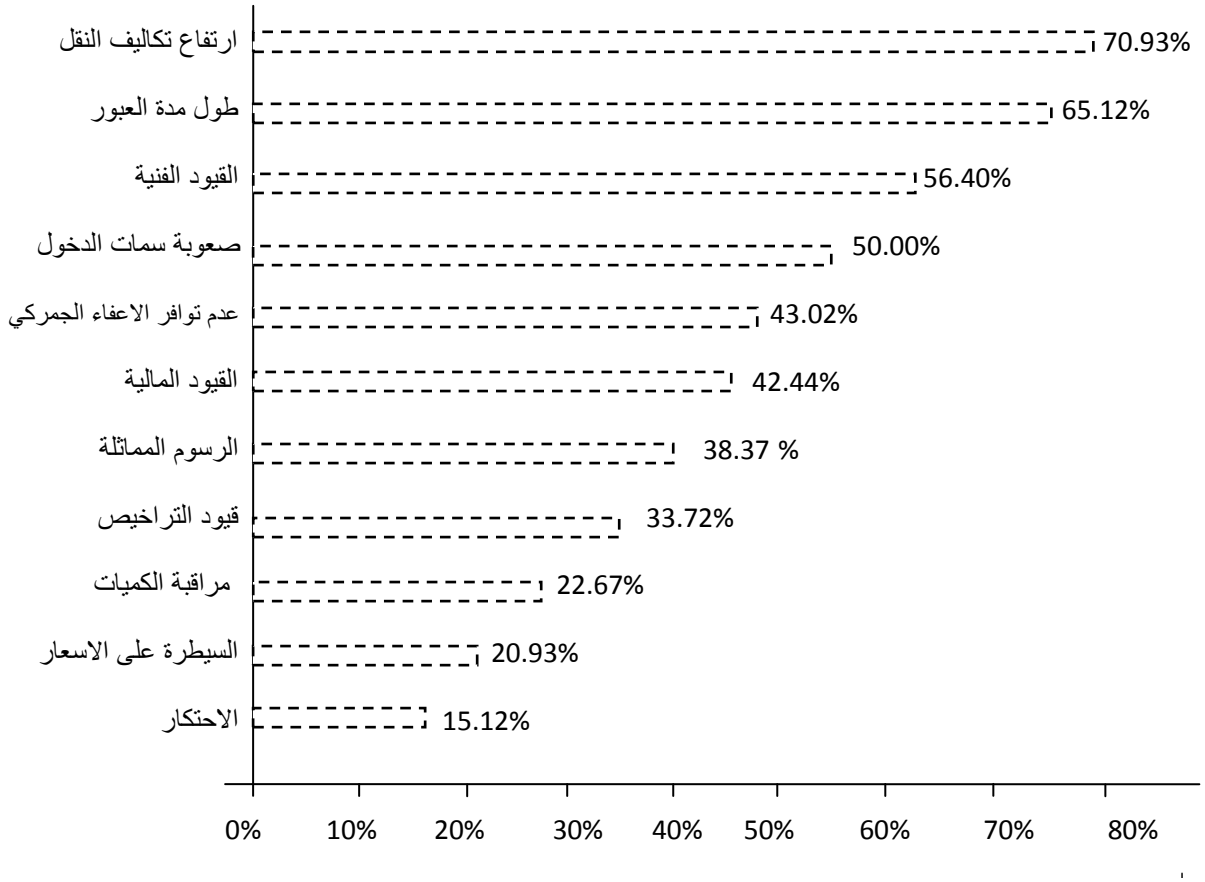

المصدر: استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2015/2014

القيود غير الجمركية: مقارنة نتائج استبياني اتحاد الغرف العربية لعامي 2013 و 2014 نسبة الردود السلبية إلى اجمالي الردود

	2014/2013	2015/2014
عدم توفر الإعفاء الجمركي الكامل	%38.20	%43.02
الرسوم المماثلة	%16.85	%38.37
القيود غير الجمركية	-	-
طول مدة العبور	%52.81	%65.12
القيود الفنية	%46.07	%56.4
القيود المالية	%44.94	%42.44
قيود التراخيص	%32.58	%33.72
الاحتكار	%21.35	%15.12
السيطرة على الأسعار	%24.72	%20.93
مراقبة الكميات	%20.22	%22.67
ارتفاع تكاليف النقل	%51.69	%70.93
صعوبة سمات الدخول	%47.19	%50.00

المصدر: استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2015/2014 مرجع سابق

ثانيا: القيود الغير جمركية:

- **طول مدة العبور** :يتصدر القيد الناشئ عن طول مدة العبور قائمة العقبات غير الجمركية التي تواجه التجارة العربية البينية، حيث بلغت نسبة الردود السلبية إلى إجمالي الردود لهذه العقبة 65.12%، مقارنة مع 52.81% للاستبيان السابق. وأفاد عدد من الشركات بوجود تأخير بسبب الإجراءات الأمنية، أو التفتيش اليدوي، أو التأخير المتعمد بهدف الرشوة، وتكرار الإجراءات عند كل معبر حدودي، مما يكبدها ارتفاعا في التكاليف أو يعرض البضائع للتلف
- **القيود الفنية** :حلت في المرتبة الثانية بالنسبة للقيود غير الجمركية، وفي المرتبة الثالثة بالنسبة للاستبيان بشكل عام، حيث بلغت نسبة الردود السلبية من إجمالي الردود 56.4%، مقارنة مع 46.07% للعام السابق. وأشارت الشركات إلى الصعوبات الفنية التي تواجهها بالنسبة إلى المواصفات غير الموحدة بين الدول العربية وتعقدها في بعض الدول، وشروط الشهادات الصحية وكلفتها، و دلالة المنشأ، وتكرار الفحوصات المخبرية، وتأخر الإجراءات، مع مصادفة شروط مفاجئة لدى وصول البضائع إلى المنافذ الجمركية. وأوردت شركة عن مغالاة في الشروط الصحية، حيث يطلب من المستورد إجراء الفحوص المخبرية بعدد يتجاوز 3 مختبرات، ولكن ليس في الوقت ذاته، مما يؤخر تخليص البضائع، إلى حد انتهاء

مدة الصلاحية، مما يوجب إتلاف البضائع. كما حددت بعض الشركات الدول التي تواجه فيها قيودا فنية، حيث شملت كل من السعودية والعراق وليبيا والجزائر وسوريا وقطر والسودان وبنسب متفاوتة.

- **القيود المالية** :تدنت النتائج السلبية في هذا المجال عن نسبة 50%، و جاءت في المرتبة الثالثة في قائمة القيود غير الجمركية، بنسبة ردود سلبية بلغت 42.44%، مقارنة مع 44.94% للعام السابق حيث تمت الإشارة إلى القيود على تحويل العملات الصعبة إلى الخارج، خصوصا عندما تعاني الدول من نقص في النقد الأجنبي، وارتفاع عمولات التحويل، واشتراط التحويل لمنح لرخص، ولا سّيما في كل من الجزائر وتونس والمغرب ومصر والسودان.
- **قيود التراخيص** :تمثل الردود السلبية نسبة ضئيلة، حيث شكلت 33.72%، مقابل 32.58% للعام السابق، لتحل في المرتبة الرابعة بالنسبة للقيود غير الجمركية، كما في العام المقارن وأشارت الشركات إلى مواجهة قيود واشتراطات، وارتفاع التكاليف، وطول الوقت المستغرق للحصول عليها، ولا سّيما من كل من الجزائر، المغرب، السعودية، الأردن وسوريا.
- **مراقبة الكميات** :حلت في المرتبة الخامسة بنسبة ردود سلبية قليلة بلغت 67.22%، ولكن أعلى من مستوى العام السابق البالغ 20.22%، حيث أشارت عدة شركات إلى فرض قيود كمية في عدد من الدول، ولا سّيما على السلع الزارعية.
- **السيطرة على الأسعار** :جاءت في المرتبة السادسة بنسبة ردود سلبية ضئيلة بلغت 20.93%، لتقل عن مستوى العام السابق البالغ 24.72%. وأفادت شركات عن وجود هذا القيد في عدد من الدول اعتمادا على السلعة.
- **الاحتكار** :جاء في المرتبة الأخيرة للقيود غير الجمركية بنسبة ردود سلبية بلغت 15.12%، واقل من نتائج العام السابق البالغة 35.21%. وأوردت عدة شركات عن مواجهة هذا القيد في بعض الدول.

شكل يوضح: القيود الغير جمركية

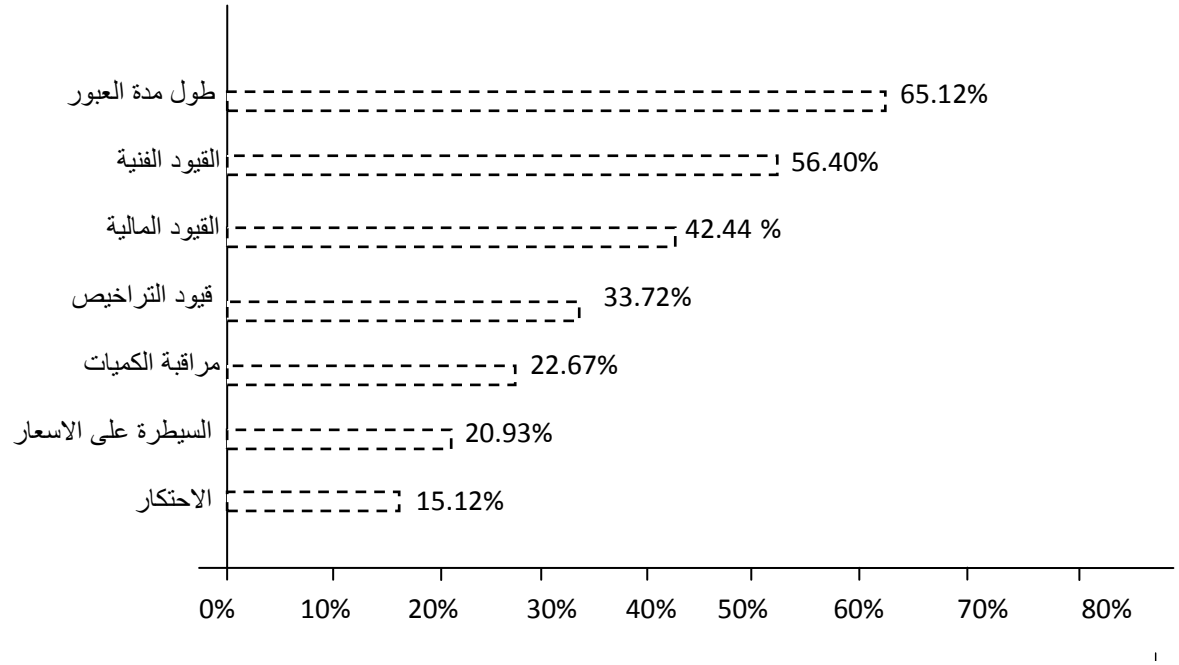

المصدر: مرجع سابق

ثالثا: تكاليف النقل التجارية: يبرز الاستبيان أن مشكلة تكاليف النقل تحل في المرتبة الأولى بالنسبة للقيود التي تواجه التجارة العربية البينية، حيث بلغت نسبة الردود السلبية 70.93%، مقارنة مع 51.69% للعام السابق. تعود الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف النقل التجاري حسبما أفاد المشاركون بالاستبيان إلى الأوضاع الأمنية المستجدة في عدد من الدول العربية، و احتكار الشركات الناقلة في ظل ضعف المنافسة، وحصر الشحن بالشاحنات الوطنية، واشتراط تبديل السائقين، وتقلب أسعار العملات الصعبة، بجانب تكاليف التأمين بسبب الهواجس الأمنية، والضرائب الإضافية، وارتفاع رسوم العبور، ونتيجة طول مدة الانتظار على الحدود، وارتفاع أسعار الوقود، علما أن الأخيرة شهدت تراجعا منذ عام 2014 بنتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. ولكن المستجدات الأمنية في المنطقة أثرت كثيرا في ارتفاع تكاليف النقل التجاري، كما في عرقلة التجارة العربية البينية إلى حد.

رابعا:صعوبة سمات الدخول :حل هذا القيد في المرتبة الرابعة من إجمالي القيود الرئيسية التي تضمنها الاستبيان. وبلغت نسبة الردود السلبية نسبة 50%، مقابل 47.19% للعام السابق. وهناك صعوبات جدية تواجه أصحاب الأعمال من التجار العرب المعنيين بالتجارة العربية البينية في هذا المجال، بما يستدعي إجراءات جدية لمعالجة هذا القيد الأساسي الذي يحول دون حرية انتقال التجار بين الدول العربية للوقوف على حركة تجارتهم،

وكذلك سائقي الشاحنات التجارية. ومن المهم تكثيف العمل لإقرار الاتفاقية العربية التي يجري العمل عليها لتسهيل انتقال أصحاب الأعمال العرب، والتي صدرت مسودة أولية لها عام 2013.

خامسا:عدم الالتزام بالإعفاء الجمركي الكامل :بلغت نسبة الردود السلبية 38.20% وحل هذا القيد في المرتبة السادسة من مجمل القيود الواردة في الاستبيان، حيث قام العديد من المشاركين بتحديد الدول غير الملتزمة، حسبما يرد في الملحق الإحصائي، والتي تضمنت معظم الدول العربية.

سادسا:الرسوم المماثلة للتعريفات الجمركية :يلاحظ أن هذا القيد احتل المرتبة الأدنى بين مختلف القيود الواردة في الاستبيان عند نسبة 16.85% للردود السلبية، بما يدل على تحقيق تقدم في هذا المجال.

د. المقترحات: ترتكز المقترحات المقدمة على ما يلي:

تقليص تكاليف النقل التجاري والعبور على المنافذ الجمركية، بالأخص من خلال تقصير مدة التخليص، والربط الإلكتروني بين المراكز الحدودية تجنبا لتكرار الإجراءات والمعاملات. وتسهيل العبور على المنافذ الجمركية، وتوضيح الإجارءات، وإزالة كافة المعيقات، وتحديث وسائل المعاينة والتفتيش بطرق لا تعرض البضائع للتلف، باستخدام السكانر عوضان عن التنزيل والتحميل، وعدم تشديد الإجراءات الأمنية على الحدود بشكل غير مباشر.

تسهيل سمات الدخول إلى الدول العربية لرجال الأعمال وسائقي الشاحنات، وتقصير مدة الحصول عليها، إطالة مدتها.

- ✓ عدم المبالغة في شروط المواصفات والمقاييس وتوحيدها بين الدول العربية.
- ✓ سرعة الانتهاء من قواعد المنشأ، مع التشدد بالنسبة لمنشأ السلع، كي لا تستغل التسهيلات لتمرير بضائع غير عربية المنشأ.
- ✓ تحديد تكاليف الشحن مكاتب التخليص.
- ✓ إنشاء خطوط شحن بحرية جديدة، وخطوط سكك حديدية عبر الوطن العربي، تنسجم مع متطلبات تعزيز التجارة وزيادة تنافسيتها.
- ✓ تطبيق المعاملة بالمثل على الدول غير الملتزمة.
- ✓ زيادة التعريف والثقة بالمنتجات العربية والترويج لها من خلال المعارض التجارية.

الملحق رقم(02): منظمة التجارة العالمية(WOT) واجراءات اتفاقية العوائق الفنية امام التجارة.

1- هي المتطلبات التي تفرضها اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية (WOT)على اللوائح الفنية؟

☐ احتفاظ ☐حذف

2- كيف يمكن للمجتمع التجاري الاستفادة من اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة؟

☐ احتفاظ ☐ حذف

3- ماهي المتطلبات الخاصة بتقييم المطابقة في اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة؟

☐ احتفاظ ☐ حذف

4- ماهي المتطلبات الخاصة بتقييم المطابقة في اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة؟

☐ احتفاظ ☐ حذف

5- في أي ظروف يتم تطبيق اتفاقية إجراءات الصحة والصحة النباتية؟

☐ احتفاظ ☐ حذف

مركز التجارة الدولي:

1- ما هي نوعية معلومات السوق المتاحة من مركز التجارة الدولي (ITC) ؟

☐ احتفاظ ☐ حذف

2- كيف يمكن لمركز التجارة الدولي (ITC) مساعدة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في مجال إدارة الجودة؟

☐ احتفاظ ☐ حذف

3- ما هي الخدمات التي يقدمها مركز التجارة الدولي(ITC) لمساعدة المؤسسات الصغيرة على التجارة إلكترونيا؟

☐ احتفاظ ☐ حذف

4- ما هي الأدوات التي يمكن للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم الحصول عليها من مركز التجارة الدولي (ITC)؟

☐ احتفاظ ☐ حذف

الملحق رقم (03):دراسة إستقصائية عالمية حول تسهيل التجارة و تنفيذ التجارة اللاورقية

(جهد مشترك من قبل اللجان الإقليمية للأمم المتحدة بما في ذلك ECA ، ECE، ECLAC، ESCAPو ESCWA و OECDفي دعم جعل التجارة أرخص وأسرع للجميع)

خلفية المشروع : قوم اللجان الإقليميّة التابعة للأمم المتحدة (ECA, ECE, ECLAC, ESCAP, ESCWA) بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)بإجراء مسح عالمي من اجل توفير البيانات والمعلومات المعنية بتسهيل التجارة وتنفيذ التجارة اللاورقية في البلدان الاعضاء. وسوف تساعد نتائج المسح البلدان على فهم ورصد التقدم المحرز في مجال تيسير التجارة مما يدعم وضع السياسات المرتكزة على ادلة مع توفير منصة اقليمية لتبادل المعلومات بما يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ندعو الخبراء الراغين بنشر خبراتهم ومعلوماتهم حول الجوانب المختلفة لتيسير التجارة والتجارة اللاورقية في بلادهم، الى المشاركة في المسح.الرجاء ارسال الاستبيانات المعبأة عبر البريد الإلكتروني لجهات التنسيق التالية في منطقتكم والتي يمكن الأستفسار منها حول إي أسئلة أو أيضاحات تتعلق بهذا المسح . إذا كنت غير متأكد حول الجهة التى يمكن الاتصال بها ، فإنكم مدعوون الى الاتصال بمركز التنسيق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) .

- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا (ECE)
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLAC)
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP)
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)

تعليمات ارشادية حول كيفية ملء الاستبيانات

١.من الممكن الاجابة على الاستبيان بشكل فردي او الاستعانة بخبراء في مجال تيسير التجارة من اجل ملء الاستبيان بشكل مشترك (علما ان الاستبيان يتطرأ للنواحي المختلفة لتيسير التجارة والتي تتطلب خبرات مختلفة من اجل تزويد اجابات دقيقة) .

٢ .سوف نقوم بتحليل اجوبتكم والاجوبة المزودة من المشاركين الاخرين بشكل اجمالي، ولن يتم الكشف عن اي مجيب في تقرير الدراسة النهائي.

٣. في القسم (ب) من الاستبيان، قد يكون من الاسهل الاجابة اولاً على الاقسام الفرعية ومن بعدها، يصبح من الاسهل تقييم درجة تنفيذ اجراء معين لتيسير التجارة (على سبيل المثال، يرتبط السؤال الأول في القسم بلجنة تسهيل التجارة، إذا كنت تعتقد أنه تم "التنفيذ الكامل" لهذا التدبير، تكون الإجابة على جميع الاقسام الفرعية الثلاث من 1.1 إلى 1.3 يجب أن تكون "نعم ").

٤.من الممكن توفير المعلومات الاضافية، مثل كيفية تحديد مكان اطار للسياسات المتعلقة باجراء تيسير تجارة معين عند وجوده.

القسم (أ) – معلومات عن المجيب:

الاسم:		**المهنة:**		**المنظمة:**	
البريد الإلكتروني:		**الدولة:**		**الهاتف (اختياري):**	

. منظمتكم هي (يرجى الإشارة إلى الإجابة الصحيحة بوضع علامة X بين قوسين):

[ ] وكالة/ وزارة حكومية [ ] قطاع الخاص [ ] غير ذلك، يرجى تحديد: ____

٢ .هل منظمتكم هي الوكالة المسؤولة عن تسهيل التجارة (أي تم تعيينها من قبل الحكومة لتنفيذ إصلاحات تسهيل التجارة)؟

نعم [ ] لا أدري [ ] لا[ ]

٣.كم عدد سنوات الخبرة لديك في مجال تسهيل التجارة؟

[ ] أقل من 2 سنة [ ] 2 إلى 5 سنوات [ ] من 6 إلى 9 سنوات [ ] 10 سنوات وأكثر

٤.ما هي خبرتك في مجال تسهيل التجارة (اختار كل ما ينطبق عليك)؟

[ ] جمارك [ ] تكنولوجيا المعلومات/ التجارة اللاورقية [ ] النقل [ ] الخدمات اللوجستية للتجارة [ ] غير ذلك، يرجى تحديد____ :

القسم (ب) تدابير تسهيل التجارة:

	يرجى تحديد التقدم أو التحسن المحرز على مدى الأشهر ال 12 الماضية	مزيد من المعلومات ،على سبيل المثال،(الموقع على الإنترنت، وتاريخ التنفيذ، التغطية الجغرافي....)
التدابير العامة لتسهيل التجارة		

1.إنشاء لجنة اوهيئة وطنية لتسهيل التجارة [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		
1.1 هل تتضمن اللجنة سلطة تنفيذية او وكالات حدودية او جهات معنية من القطاع الخاص؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 1.2 هل وضعت اللجنة الشروط المرجعية والاجراءات المعمول بها لادارة نشاطاتها؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 1.3هل يوجد عدد كاف من الموظفين المؤهلين لدعم اللجنة؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
ملاحظة 1: يشير مصطلح "هيئة وطنية لتيسير التجارة" الى ترتيب مؤسسي يجمع الأطراف المختلفة المعنين بتيسير التجارة (من القطاعين العام والخاص) ويوفر آلية لتحديد المشاكل وتنفيذ التدابير من اجل تبسيط الاجراءات التجارية، ومن الامثلة عن الهيئات الوطنية لتيسير التجارة :اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة.		
2. نشر الاحكام التنظيمية للاستيراد والتصدير على الإنترنت [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		
2.1 هل هناك تشريع او سياسة رسمية بخصوص نشر انظمة الاستيراد والتصدير على الانترنت؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 2.2 هل من السهل على التجار والاطراف المعنية ايجاد المعلومات التي يحتاجون اليها على الانترنت؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
3. استشارة الجهات المعنية بشان مشاريع التشريعات الجديدة (قبل اصدارها) [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		
3.1 هل هناك هياكل مخصصة للمشاورات المنتظمة؟ إدخال أو تعديل القوانين والأنظمة التجارية ذات الصلة؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 3.2 ما هو عدد مجموعات الجهات المعنية (مثلاً: الشركات الصغرى والمتوسطة، كبار التجار، الناقلين ، سماسرة التخليص الجمركي، المواطنين) [ ] العدد التقريبي [ ] لا أعرف		

4. اخطار / نشر مسبق للوائح التجارية الجديدة قبل تنفيذها (قبل 30 يوما على سبيل المثال) [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		
4.1 هل هناك تشريعات تلزم الوكالات الادارية بإتاحة اللوائح التجارية الجديدة والتعديلات المقترحة للعموم قبل دخولها حيز التنفيذ؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
5. قرارات مسبقة (بخصوص التصنيف الجمركي) [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		
5.1 هل تنشر اجراءات تقديم طلبات القرارات المسبقة؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
5.2 ما هي المدة الزمنية لصلاحية القرارات المسبقة؟ [ ] عدد الأشهر [ ] لا أعرف		
5.3 هل هنالك امكانية لطلب اعادة النظر في قرارات مسبقة من اجل الالغاء او التعديل؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
5.4 هل المعلومات حول القرارات المسبقة، ذات الاهمية لاطراف اخرى، متاحة للعموم؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		

6. ادارة المخاطر (كاساس لتقرير وجوب اخضاع الشحنة للتفتيش المادي ام لا) [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		
6.1 هل وضعت السياسات والاجراءات لضمان نشر المعلومات حول المخاطر لدى جميع مكاتب الجمارك المعنية، واستخدامها عند معالجة (مراجعة) الاقرار الجمركي؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
6.2 هل تستخدم الوكالات الحدودية المختلفة في بلدكم المقاربة ذاتها في ادارة المخاطر؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
6.3 هل يعطي بلدكم الاولوية المناسبة للبضاعة السريعة التلف عند تحديد مواعيد المعاينة المادية؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
6.4 هل هناك مرافق للتخزين البارد للبضاعة السريعة التلف عند المعابر الحدودية؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		

تعرف المخاطر هنا على انها احتمال عدم الامتثال للجمارك و/او القوانين المعنية او الانظمة او المتطلبات الاجرائية الاخرى المتعلقة بالاستيراد اوالتصدير او العبور الدولى للبضائع. اما ادارة المخاطر، فتعني التطبيق المنهجي للاجراءات والممارسات الادارية التي تزود السلطات الجمركية والوكالات الحدودية الاخرى بالمعلومات اللازمة من اجل معالجة التحركات اوالشحنات التي تشكل خطراً.

7.تجهيز سابق للوصول [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		

7.1 هل تنشر الاجراءات اللازمة من اجل اتاحة الفرصة للمستورد امكانية الطعن او الاستئناف او اخطار الجمارك و/او سلطات معنية اخرى بتجهيز وثيقة الاعلان عن البضائع والمستندات المؤيدة قبل وصول البضائع ؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 7.2 هل يطبق التجهيز السابق للوصول على جميع التجار؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 7.3 هل يطبق التجهيز السابق للوصول على كافة البضائع؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		

يمكن تعريف " تجهيز سابق للوصول" كاجراء يسمح للتجار بتقديم المعلومات اللازمة للتخليص الجمركي الى الجمارك من اجل تجهيزها بشكل مسبق ما يسمح بتمرير السلع فوراً عند الوصول الى بلد المقصد، ومن الممكن حتى الافراج عن البضائع قبل وصولها الفعلي في حال الاعلام عن كافة التفاصيل الضرورية وبعد معاينتها من قبل الجمارك بشكل مسبق.

8. تدقيق الحسابات بعد التخليص [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		
8.1 هل تم انشاء اجراءات وسياسات موحدة من اجل توجيه التدقيق الميداني (الابلاغ عن التدقيق، الافصاح عن تقارير التدقيق، الابلاغ عن نتائج التدقيق) [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		

يعني "التدقيق بعد التخليص" الرقابة الجمركية المبنية على اساس التدقيق المنجز عند الافراج عن الشحنة من قبل الرقابة الجمركية. والغرض من هذه التدقيقات مراقبة دقة وصحة الاعلان ما يغطي ايضاً مراقبة البيانات التجارية للتاجر ، انظمة الاعمال، السجلات والدفاتر. ويمكن القيام بهكذا تدقيق في مخازن التاجر ومن الممكن الاخذ بعين الاعتبار المعاملات الفردية المعروفة تحت "مراجعة الحسابات على اساس المعاملات" او تغطي عمليات الاستيراد والتصدير المنجزة في فترة زمنية معينة والمعروفة تحت اسم "مراجعة الحسابات على اساس الشركات".

9. آلية مستقلة للاستئناف/الطعن (مخصصة للتجار من اجل الاستئناف او الطعن في قرارات الجمارك ووكالات مراقبة التجارة الاخرى). [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		
9.1 هل تم نشر الاجراءات اللازمة من اجل التقدم باستئناف او طعن اداري؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
10. فصل الافراج عن البضائع عن التحديد النهائي للرسوم الجمركية والضرائب [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		

10.1 هل للجمارك سلطة الافراج عن البضائع المستوردة قبل التحديد النهائي وتسديد الرسوم والضرائب في ظل ظروف معينة (مثلاً: في حالة توفر الضمانات) [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 10.2 هل ينطبق على كافة البضائع؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 10.3 هل ينطبق على جميع التجار؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 10.4 هل يعطي بلدكم الاولوية المناسبة للبضاعة السريعة التلف؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		

11. وضع ونشر الوقت اللازم المتوسط للافراج عن البضائع [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف 11.1 هل وضعت الجمارك او السلطات المسؤولة الاخرى سياسة رسمية من اجل تنفيذ ونشر نتائج دراسة الوقت اللازم للافراج عن البضائع بشكل دوري؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
12. تدابير تسهيل التجارة للمشغلين المعتمدين [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		
12.1 هل تم انشاء برنامج للمشغلين المعتمدين في بلدكم؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 12.2 هل نشرت الاجراءات لتقديم ومراجعة الطلبات حول وضع المشغلين المعتمدين؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		

يشير مصطلح "المشغلين المعتمدين" الى الأطراف المعنيين في النقل الدولي للبضائع والتي تدرك الجمارك والسلطات الاخرى المعنية امتثالهم بالقوانين والانظمة المتعلقة بالتجارة بدرجة عالية ولذلك يطلب منهم اجراءات مبسطة للاستيراد والتصدير والترانزيت.

13. الشحنات المعجلة [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		

13.1 هل وضعت سياسة او اطار قانوني تسمح للجمارك بالافراج عن البضائع بشكل عاجل بناء على طلب المشغل؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 13.2 هل يتم نشر اجراءات الافراج السريع عن البضائع المعجلة ؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		

تشير الشحنات المعجلة إلى إجراءات تيسير التجارة التي تتيح الافراج السريع عن البضائع التي دخلت عبر مرافق الشحن الجوي للاشخاص التي تقدمت بطلب للاطلاق السريع مع المحافظة على مراقبة الجمارك. وفي اغلب الاحيان، يغطي مقدم الطلب التكاليف الإضافية المتعلقة بالافراج السريع عن البضائع.

14. قبول النسخ الورقية اوالالكترونية للوثائق اللازمة من اجل اجراءات الاستيراد والتصديرو الترانزيت [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف	**يرجى تحديد التقدم أو التحسن المحرز على مدى الأشهر ال 12 الماضية**	**مزيد من المعلومات ،على سبيل المثال،(الموقع على الإنترنت، وتاريخ التنفيذ، التغطية الجغرافي....)**

تسهيل التجارة اللاورقية		
15. النظام الآلي للبيانات الجمركية (*ASYCUDA*) [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		
16.توفر خدمات الإنترنت للجمارك ووكلات مراقبة التجارة الاخرى عند المعابر الحدودية [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		
17.نظام النافذة الوحيدة الإلكترونية [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف		

17.1 هل وُصلت كل الجهات المعنية بتسهيل التجارة (وكالات حكومية، تجار وجهات معنية اخرى) بنظام النافذة الوحيدة الإلكترونية؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 17.2 هل هناك اطار قانوني يلزم كل الوكالات الحكومية ذات الصلة بالتجارة باستخدام نظام النافذة الوحيدة الإلكترونية؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 17.3 هل نظام النافذة الوحيدة الإلكترونية يعمل بشكل صحيح وكامل؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 17.4 هل هناك نظام نافذة وحيدة متوفر على مستوى المدينة او المحافظة؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		

النافذة الوحيدة الوطنية تشير الى مرفق يسمح للمعنيين في التجارة والنقل بايداع معلومات ووثائق موحدة من خلال نقطة دخول واحدة من اجل استيفاء جميع الشروط التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والترانزيت. في حالة المعلومات الالكترونية، تدخل عناصر البيانات الفردية مرة واحدة فقط. النافذة الوحيدة الإلكترونية تشير الى نافذة وحيدة يتم من خلالها تبادل البيانات والوثائق بشكل الكتروني. الرجاء مراجعة تعريف النافذة الوحيدة.

18. التقديم الالكتروني للإقرارات الجمركية [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف وفي حالة التنفيذ، هل قدمت هذه الكترونياً من خلال النافذة الوحيدة؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
18.1 هل ينشر اجراء التقديم الالكتروني للإقرارالجمركي ؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف *18.2* هل مازال يوجد أى مستند ورقي يطلب عند التقديم؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
19. التقديم الالكتروني واصدار تراخيص تجارية [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف وفي حالة التنفيذ، هل قدمت هذه الكترونياً من خلال النافذة الوحيدة؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 19.1 هل تنشر الاجراءات ذات الصلة؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 19.2 هل ما زالت تطلب اي وثائق ورقية عند التقديم؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف **20. التقديم الالكتروني لقائمة البضائع المشحونة بحرا** [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف وفي حالة التنفيذ، هل قدمت هذه الكترونياً من خلال النافذة الوحيدة؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		

20.1 هل تنشر الاجراءات ذات الصلة؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

20.2 هل مازال يوجد أى مستند ورقي يطلب عند التقديم؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

21. التقديم الالكتروني لقائمة البضائع المشحونة جوا

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

وفي حالة التنفيذ، هل قدمت هذه الكترونياً من خلال النافذة الوحيدة؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

21.1 هل تنشر الاجراءات ذات الصلة؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

21.2 هل مازال يوجد أى مستند ورقي يطلب عند التقديم؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

22.التقديم الالكتروني واصدار شهادة المنشأ التفضيلية

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

وفي حالة التنفيذ، هل قدمت هذه الكترونياً من خلال النافذة الوحيدة؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

22.1 هل تنشر الاجراءات ذات الصلة؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

22.2هل مازال يوجد أى مستند ورقي يطلب عند التقديم؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

23. الدفع إلكتروني للرسوم والتكاليف الجمركية

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

وفي حالة التنفيذ، هل قدمت هذه الكترونياً من خلال النافذة الوحيدة؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

23.1 هل تنشر الاجراءات ذات الصلة؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

23.2هل مازال يوجد أى مستند ورقي يطلب عند التقديم؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

24.التقديم الالكتروني من اجل استرداد الرسوم الجمركية

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

وفي حالة التنفيذ، هل قدمت هذه الكترونياً من خلال النافذة الوحيدة؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

24.1 هل تنشر الاجراءات ذات الصلة؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

24.2 هل مازال يوجد أى مستند ورقي يطلب عند التقديم؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

25. وضعت القوانين والانظمة من اجل المعاملات الالكترونية (قانون التجارة الإلكترونية وقانون المعاملات الالكترونية)

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

25.1 الرجاء عدد القوانين والانظمة الرئيسية المتعلقة بقانون المعاملات الإلكترونية (ثلاثة كحد اقصى): الرجاء الإجابة على هذا السؤال في الخانة 1

26. . سلطة مصادقة معترف بها تصدر الشهادات الرقمية للتجار من اجل القيام بصفقات الكترونية

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

26.1 الرجاء عدد هيئات التوثيق الرئيسية (ثلاثة كحد اقصى) : الرجاء الإجابة على هذا السؤال في الخانة 1

ومن اجل العمل بالتواقيع الرقمية، هناك حاجة لوجود طرف ثالث لاصدار الشهادات الرقمية التي تصادق على الهويات الالكترونية للمستخدمين والمنظمات . من الامثلة على السلطة المصادقة المراقب على السلطات المصادقة في ماليزيا وسنغافورة.

27.التزام بلدكم بالتبادل الالكتروني للمعلومات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود مع دول اخرى

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

27.1 الرجاء عدد انواع الوثائق الاساسية (ست كحد اقصى): الرجاء الإجابة على هذا السؤال في الخانة 1

28. تبادل شهادة المنشأ بشكل الكتروني بين بلدكم والبلدان الاخرى

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

28.1 الرجاء عدد البلدان الرئيسية التي يتم التبادل الكتروني لشهادات المنشأ معها (ست كحد اقصى)، الرجاء الإجابة على هذا السؤال في الخانة 1

29. هل يتم تبادل شهادات الصحة والصحة النباتية بطريقة الكترونية بين بلدكم والبلدان الاخرى؟

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

29.1 لرجاء عدد البلدان الرئيسية التي يتم التبادل الكتروني معها بشأن شهادات الصحة والصحة النباتية (ست كحد اقصى)، الرجاء الإجابة على هذا السؤال في الخانة 1

30. يمكن للبنوك وشركات التامين في بلدكم سحب رسائل الاعتماد بطريقة الكترونية من دون الحاجة الى ايداع مستندات ورقية

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

30.1 الرجاء عدد البنوك وشركات التامين في بلدكم التي يمكنها سحب رسائل الاعتماد بطريقة الكترونية من دون الحاجة الى ودع مستندات ورقية. الرجاء الإجابة على هذا السؤال في الخانة 1

31.التعاون بين الوكلات على المستوى الوطني على أرض الواقع

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

31.1 هل يلزم التشريع او السياسة الحكومية الوكالات الحدودية الوطنية بالتعاون والتنسيق والمساعدة فيما بينها عند القيام بعمليات مراقبة الحدود؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

31.2 هل هناك اتفاق او مذكرة تفاهم مشتركة بين الوكالات تحدد كيفية التعاون بين الوكالات الحدودية الوطنية؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

31.3 هل يوجد فريق عمل مشترك بين الوكالات او هيئة مماثلة من اجل تطويراستراتيجية ومراقبة تنفيذ التعاون بين الوكالات الحدودية؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

32. الوكلات الحكومية تفوض عملية الضبط للسلطات الجماركية

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

32.1 هل هناك اتفاق اومذكرة تفاهم مشتركة بين الوكالات تحدد كيفية تفويض الوكلات الحكومية لعملية الضبط للجمارك؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

33. موائمة ساعات وايام العمل مع البلدان المجاورة على المعابر الحدودية

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

33.1 هل هناك اتفاق بين البلدان بخصوص موائمة ساعات وايام العمل ؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

33.2 هل هناك اتفاق بين البلدان بخصوص المراقبة المشتركة؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

33.3 هل طورت مرافق مشتركة مع البلدان المجاورة؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

34.موائمة الاجراءات مع البلدان المجاورة على المعابر الحدودية.

[ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ] لا اعرف

34.1 هل هناك اتفاق بين البلدان بخصوص موائمة الاجراءات؟

[ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف

34.2 موائمة الاجراءات مع اي بلدان؟

[ ] كل البلدان المجاورة [ ] لا موائمة للإجراءت مع اي بلد

[ ] مع بعض البلدان المجاورة (الرجاء تعديدها في الخانة 1)

	يرجى تحديد التقدم أو التحسن المحرز على مدى الأشهر ال 12 الماضية	مزيد من المعلومات ،على سبيل المثال،(الموقع على الإنترنت، وتاريخ التنفيذ، التغطية الجغرافي....)
تسهيل الترانزيت		
35. اتفاقيات تسهيل الترانزيت مع البلدان المجاورة [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التحريبية [ ] لم تنفذ [ ] لاعرف 35.1 الرجاء عدد الاتفاقيات الرئيسية لتسهيل الترانزيت مع البلدان المجاورة (الرجاء تعديدها في الخانة 1)		
36. السلطات الجمركية تحد من الحاجة للتفتيش المادي للسلع العابرة وتستخدم ادارة المخاطر [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التحريبية [ ] لم تنفذ [ ]لاعرف 36.1 هل وضعت الانظمة والقوانين التي تلزم السلطات الجمركية بالحد من التفتيش المادي للسلع العابرة واستخدام تقييم المخاطر [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
37. دعم التجهيز السابق للوصول من اجل تسهيل المرور العابر [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التحريبية [ ] لم تنفذ [ ]لاعرف 37.1 هل وضعت الانظمة والقوانين التي تلزم السلطات الجمركية والوكالات الحدودية الاخرى بدعم التجهيز السابق للوصول من اجل تسهيل المرور العابر؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 37.2 هل يسمح بلدكم ويوفر امكانية التقديم المسبق للطلبات وتجهيز الوثائق والبيانات المتعلقة بالمرور العابر قبل وصول البضائع؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		
38. التعاون بين الوكالات في البلدان المعنية بالمرور العابر [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التحريبية [ ] لم تنفذ [ ]لاعرف 38.1 هل وضعت الانظمة والقوانين التي تلزم السلطات الجمركية والوكالات الحدودية الاخرى بالتعاون من اجل دعم تسهيل المرور العابر؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		

39 . تيسير التجارة والنقل في المنطقة دون الإقليمية أو الخاص بالمجموعة الاقتصادية الإقليمية [ ] نفذت بالكامل [ ] نفذت جزئيا [ ] المرحلة التجريبية [ ] لم تنفذ [ ]لاعرف 39.1 هل هناك برنامج منسق لضمان الجمارك في المنطقة دون الإقليمية أو مجموعتكم الاقتصادية الإقليمية ؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 39.2 هل تم تنسيق رسوم العبور ضمن مجموعتكم الاقتصادية الإقليمية؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 39.3 هل تم تنسيق حدود الحمولات المحورية ضمن الدول الأعضاء في مجموعتكم الاقتصادية؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 39.4 هل يوجد برنامج تأمين طرف ثالث ضمن مجموعتكم الاقتصادية الإقليمية الخاصة؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 39.5 هل المجموعة الاقتصادية الإقليمية الخاص بك لديها وثيقة جمارك مشتركة؟ [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف 39.6 هل تقوم بلدكم بتنفيذ المنفذ الحدودي الموحد One Stop Border Post [ ] نعم [ ] لا [ ] لا أعرف		[]غير فعالة []فعالة على نحو ما []محايد (لا أعرف) []فعالة [] فعالة جدا
بالنسبة للأسئلة 39.1 الى 39.4 ، يرجى الإشارة في العمود أقصى اليمين تحت عنوان "مزيد من المعلومات ..." مدى فعالية أو غير فعالية هذه التدابير في خفض تكاليف التجارة والوقت في بلدك. الرجاء اختيار احدى الاحتمالات :(1) الغير فعالة و(2) فعالة على نحو ما (3) محايد (لا أعرف) و (4) فعالة و(5) فعالة جدا.		

قسم (ج) التحديات والتوصيات الرئيسية من اجل تسهيل التجارة والتجارة اللاورقية:

1. بالاشارة الى التدابير المذكورة في القسم (ب)، الرجاء ذكر ثلاثة تدابير لتسهيل التجارة والتي احرزت فيها بلدكم التقدم الاكبر من حيث التنفيذ في الاثني عشر شهر الماضيين.

- - -

2. الرجاء ذكر التدابير والمبادرات الاخرى ذات الاهمية في مجال تسهيل التجارة والتي تم تنفيذها في الاثني عشر شهر الماضيين

- - -

3. ما هي التحديات الاكثر خطورة التي يواجهها بلدكم عند تنفيذ تدابير تسهيل التجارة (الرجاء ترتيب التحديات الاساسية من الاكثر خطورة الى الاقل تأثيراً)

[ ] عدم التنسيق بين الجهات الحكومية

[ ] عدم وجود إرادة سياسية

[ ] القيود المالية

[ ] لا توجد وكالة رائدة بشكل واضح

[ ] محدودية قدرات الموارد البشرية

[ ] آخر _____

يرجى تقديم مزيد من التفاصيل:

-

-

-

ملخص الدراسة

يغطي موضوع تسهيل التجارة العديد من القضايا الهامة المتعلقة بحركة وتخليص السلع والإدارة الجمركية وخدمات دعم التجارة وكفاءة الاتصالات وعمليات النقل وغيرها، وتلعب دورا مهما في التجارة الدولية، ويمكن أن تجلب العديد من المنافع الاقتصادية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي شهدت تطورات متسارعة في العقود الأخيرة، حيث يساعد التبادل الالكتروني للوثائق والبيانات التجارية على زيادة الأمان والشفافية والإيرادات لكل من والوفر الناتج عن عدم وجود تأخير في سلسلة التوريد والمجال الضيق لعمليات الرشوة والفساد.فينحصر العمل على تحسين المتطلبات المستندية والإجرائية التي تفرضها البلدان ضمان الامتثال لقواعدها المطبقة على السلع التجارية في عملية الاستيراد والتصدير وفي مرحلة العبور، حيث قامت العديد من الدول بتبني إصلاحات في مجال التجارة من أجل تعزيز مرونة الإقتصاد وتنمية المبادلات التجارية وتعزيز القدرة التنافسية لهذه الدول من خلال إزالة كافة العقبات أمام التجارة رفع كفاءتها وتحسين وضعها التنافسي مع اقتصاديات الدول الأخرى.

الكلمات المفتاحية: تسهيل التجارة ، اصلاح وتحرير التجارة، كفاءة التجارة، التنافسية الدولية.

Abstract :

It covers the issue of facilitating many important issues relating to the movement and clearance of goods and customs management and trade services and the efficiency of communications, transport and other trade support, and play an important role in international trade, and can bring many economic benefits through the use of information and communication technology which has seen rapid developments in recent decades , which helps the electronic exchange of documents and business data to increase security, transparency and revenue for each of the resulting lack of delay in the supply chain and narrow area of operations bribery and Alvesad. vinhsr work to improve the documentary and procedural requirements imposed by ensuring compliance with the rules applicable to commercial goods in the import process countries and savings and export and in the transit stage, where the number of countries to adopt reforms in the field of trade in order to enhance the resilience of the economy and the development of commercial exchanges and enhance the competitiveness of these countries through the removal of all obstacles to trade, raise efficiency and improve its competitive position with the economies of other countries.

Key words:

trade facilitation reform and trade liberalization, trade efficiency, international competitiveness